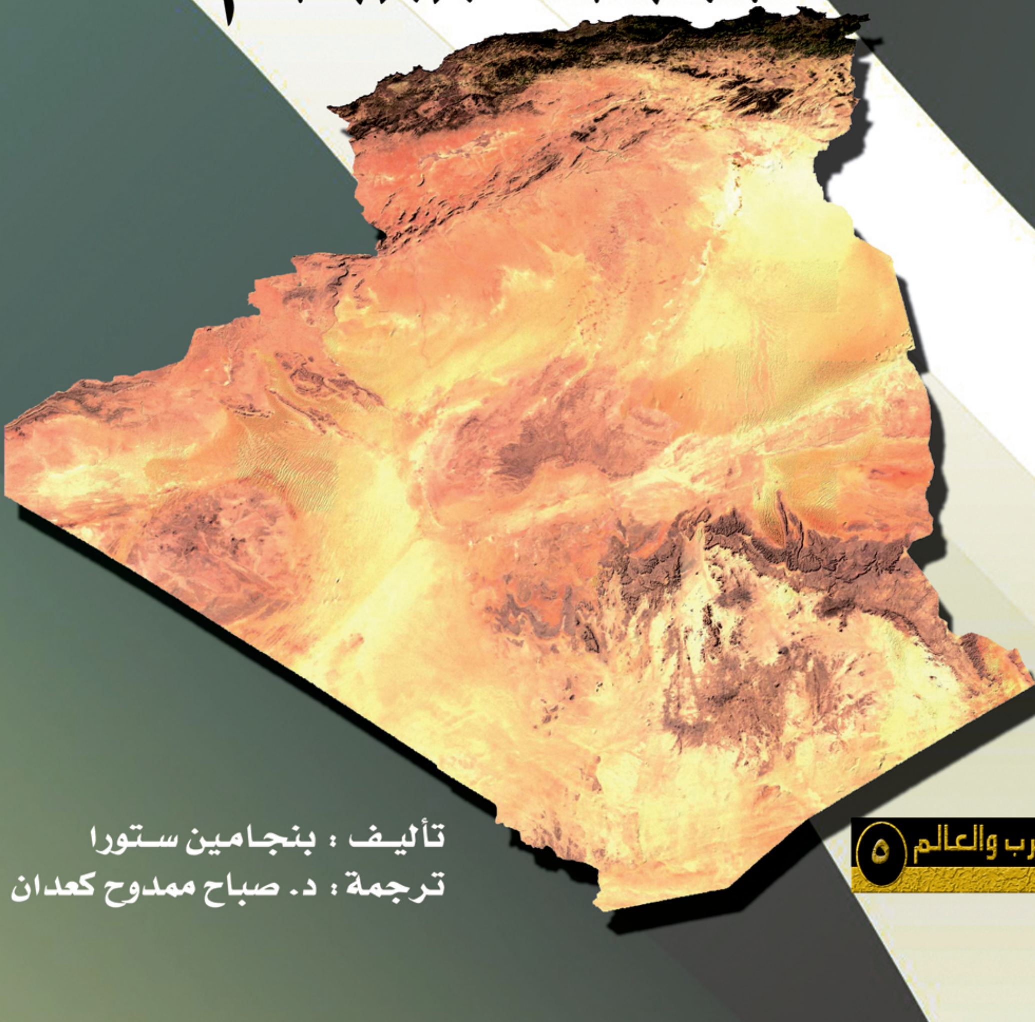
وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

تاريخ الجزائر بعد الاستقلال

١٩٦٢ - ١٩٨٨م



تأليف : بنجامين ستورا
ترجمة : د. صباح ممدوح كعدان

تاريخ العرب والعالم ٥

تاريخ الجزائر بعد الاستقلال

١٩٦٢ – ١٩٨٨م

تصميم الغلاف

أحمد إسماعيل

تاريخ الجزائر بعد الاستقلال

١٩٦٢ - ١٩٨٨ م

تأليف : بنجامين ستورا

ترجمة: د. صباح ممدوح كعدان

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٢م

العنوان الأصلي للكتاب:

Benjamin Stora

Histoire de l'Algérie depuis l'indépendace

1962-1988

Paris, La découverte, 4e édition, 2004

تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ١٩٦٢-١٩٨٨م/ تأليف بنجامين ستورا؛ ترجمة صباح ممدوح كعدان .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢م .- ١٤٤ ص: مص ؛ ٢٤ سم.

(تاريخ العرب والعالم؛ ٥)

١- ٩٦١,٥٠٢ س ت و ت ٢- العنوان ٣- ستورا
٤- كعدان ٥- السلسلة

مكتبة الأسد

تاريخ العرب والعالم

«٥»

مدخل

في الثالث من شهر تموز/ يوليو ١٩٦٢، أصبحت الجزائر مستقلة. واستعدت طلائع القوات العسكرية الفرنسية لمغادرة البلاد. وتوجب على الجزائر التخلي عن الدولة الاستعمارية، والخروج من حالة التخلف، وبناء دولة، وأن تصبح أمة مستقلة.

كيف أصبح هذا القسم الكبير من المغرب الأوسط المتباين الملامح دولة سياسية، ثم وطناً، أو بالأحرى كيف أصبحت الجزائر وطناً، بعد أن كانت مجرد مفهوم جغرافي؟ لقد خُصص كتابان سابقان لهذا الكتاب، من هذه السلسلة نفسها، لدراسة "اختراع" جزائر في حدودها ولغاتها الحالية، وسلاسة فضاءاتها البشرية، وقوة التبادلات الثقافية التي وحدت النفوس ومزجت اجتماعيات سياسية des sociablités politiques من أجل الاستقلال، ودور الإسلام الموحد، وسرد تاريخ الجزائر في العهد الاستعماري (١٨٣٠-١٩٥٤)؛ وتاريخ الحرب الجزائرية (١٩٥٤- ١٩٦٢)، كيف ولدت الجزائر من إرادة سياسية في مطلع القرن العشرين، وتواصلت بحرب استقلال طويلة الأمد ضد الدولة الاستعمارية الفرنسية.

إنَّ تاريخ الجزائر المعاصر هذا، منذ استقلالها في عام ١٩٦٢ حتى انهيار الحزب الوحيد، جبهة التحرير الوطني، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، قُدِّم من منظور خاص به، ومنظور مغاربي وبحر أوسطي (نسبة إلى البحر المتوسط) بآنٍ معاً. وقد تم احترام الإطار الزمني الكلاسيكي بدراسته

على التوالي في عهد كل من أحمد بن بيلا (١٩٦٢- ١٩٦٥)، وهواري بومدين (١٩٦٥- ١٩٧٨)، والشاذلي بن جديد (١٩٧٩- ١٩٩١).

لا يسعى المنهج المستخدم في هذا الكتاب إلى البحث عن "رؤى" حول سنوات ١٩٦٢- ١٩٨٨. وإنما يسعى بكل بساطة إلى معرفة كيف صُنع التاريخ، ولأي هدف وبأي ثمن من احتفالات الاستقلال في عام ١٩٦٢ حتى النظام الذي فرضه العسكريون في عام ١٩٦٥، ومن إرادات المساواة الاجتماعية حتى فشل "الصناعات التصنيعية" في عهد بومدين، ومن التأطير الاستبدادي للمجتمع من قبل حزب وحيد هو جبهة التحرير الوطني حتى الفتن العنيفة التي شهدها شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨: لا تندر الأمثلة التي تدعو إلى فك رموز التوظيف التاريخي "للهوية الجزائرية"، الذي يستلهم بآنٍ معاً من النماذج الجمهورية والإسلامية، والوطنية.

ما بين ١٩٦٢- ١٩٨٨، تغير تنظيم الجزائر تغيراً جذرياً. إن قلب الملامح الريفية رأساً على عقب، وظهور الآلات الحضرية التي امتصت رجالاً مرتبطين منذ الأزل بالأرض وبالتقاليد المحلية، و"الانفجار" السكاني والتدفقات البشرية، والإنتاجات الاقتصادية الخفية (التهريب)، وصيغ الفن الشعبي (موسيقى الراي)، وإعادة تشكيل العلاقات الأسرية وتراخيها... لقد اغتنى التنوع التاريخي للفضاء الجغرافي القومي باستمرار بالاختلافات الجديدة، وبطرق ردّة الفعل على التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري بأكمله.

في عام ١٩٦٢، كان عدد سكان الجزائر ١٠ ملايين نسمة، وفي نهاية عام ١٩٨٨ بلغ عددهم نحو ٢٥ مليون نسمة، ولدت الغالبية العظمى منهم بعد الاستقلال. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، اللحظة المفصلية التي انتقلت فيها الجزائر إلى التعددية الحزبية، لم يكن معظم الشباب قد عرفوا العهد الاستعماري، والحرب ضد فرنسا، ولم تكن لديهم سوى صلات بعيدة

مع تاريخ بلدهم الحقيقي. ومع ذلك، فقد لجأ النظام السياسي الجزائري باستمرار إلى التاريخ وحافظ بقوة على بصمة الظروف التاريخية التي شهدت ولادته: أولوية العامل العسكري، وغياب الشرعية الديمقراطية، وممارسة عنف السلطة، وسلطة تنفيذية ممركزة بين يدي رئيس الجمهورية، خاضع بدقة لدعم الجيش، ويستفيد من دعم الحزب الوحيد، ويدفع إلى بناء دولة استبدادية.

ما بين ١٩٦٢- ١٩٨٨، كانت السلطة تبحث عن شرعية في الإدعاء أنها وريثة المعركة من أجل الاستقلال، وتنهل من مرجعيات أخرى منها التنمية الاقتصادية الاشتراكية، وسياسة عدم الانحياز تجاه الكتلتين الشرقية والغربية في السياسة الخارجية أو رقابة الدولة على قيم الإسلام. ويبقى الإجماع الوطني الرافعة لأيديولوجية متموجة. لقد أصبح نوعاً من الدواء لدوخات محددات الهوية، يحاول مسح الاختلافات اللغوية والإقليمية، وأن يكون "توفيقياً"، ونافياً للمواجهات الاجتماعية، ومصلحاً جلياً لمساوئ الحداثة. وبقي هذا المذهب الإصلاحي التوافقي مقبولاً من المجتمع طالما أن سياسة اجتماعية "قائمة على إعادة توزيع الثروة" أصبحت ممكنة بسبب الطفرة البترولية، المولدة لمداخيل ضخمة. لكن ظهور الأجيال الشابة على المسرح السياسي ضعيفة التأثر فقط بشرعيات حرب الاستقلال ، وضعف قيمة الريع البترولي هدما أسس النظام القائم. عندئذ دخل الحزب الوحيد في أزمة عميقة منذ فتن شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨. وبدأ عهد جديد في الجزائر، وهو موضوع الجزء الرابع من هذه السلسلة نفسها، بعنوان تاريخ المأساة الجزائرية (١٩٨٨- ٢٠٠٠).

الفصل الأول

صيف عام ١٩٦٢

مقاومو "الداخل" ضد محاربي جيش مُعسكر "خارج" حدود الجزائر؛ ومطاردات الحركيين (الجنود الجزائريين المتطوعين في الجيش الفرنسي) الأولى خلال حرب الاستقلال؛ وصراع الطغم داخل جبهة التحرير الوطني من أجل السلطة، وتأكيد الاستقلال الذاتي لمجموعات مسلحة في بعض الأقاليم: بدا أن وحدة الأمة الجزائرية مهددة حقاً بالخطر في صيف عام ١٩٦٢. أضف إلى ذلك أن ٤٠% من الشعب يعيش حياة بائسة كلياً، وأن الاقتصاد، المقطع الأوصال تماماً نتيجة حرب دامت سبع سنوات ونصف (١٩٥٤- ١٩٦٢)، والرحيل الكثيف "للأقدام السوداء" (مصطلح يطلق بعد عام ١٩٦٢ على أوروبيّ الجزائر) لا يزال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الفرنسي.

كاد تجنب حرب أهلية طويلة الأمد. فقد نجح أحمد بن بيلا، بدعم من العقيد هواري بومدين و"جيش حدود[ه]" الشهير (المعسكر خلال حرب الاستقلال في المغرب وتونس) بتحقيق الانتصار. ودخل مدينة الجزائر في ٣ آب/ أغسطس ١٩٦٢، بمساعدة قوى "جيش الحدود".

أولاً- إعلان الاستقلال

في الأول من شهر تموز/ يوليو ١٩٦٢، جرى استفتاء شعبي. وتبنى الناخبون ، مسلمون وأوروبيون، بإجماع شبه تام (٥٩٤٤٠٠٠ ناخب من أصل ٦٠٣٤٠٠٠ ناخب)، المعاهدات التي كرست الاستقلال. وفي الثالث

من الشهر نفسه، اعترفت فرنسا رسمياً باستقلال الجزائر. وأصبح جان- مارسل جينه أول سفير فرنسي معتمد في الجزائر. بينما تواصل بإيقاع سريع رحيل الأوروبيين، الأقدام السوداء ، إلى الوطن الأم.

انتهت الحرب ضد فرنسا. وتميز ثلاثاء ٣ تموز/ يوليو بخاصة بوصول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مدينة الجزائر، وهي التي شكلتها جبهة التحرير الوطني في تونس عام ١٩٥٨ في أوج النضال ضد فرنسا.

حطت طائرة الكارافيل التابعة لشركة الطيران التونسية في مطار الجزائر. ودخل أعضاء الحكومة بقيادة رئيسها بن يوسف بن خدة دخول المنتصرين إلى مدينة الجزائر. وفي المدينة، اجتاحت الجماهير الشوارع للتعبير عن سعادتها. وقام الأطفال الجزائريون المسلحون بالبنادق الرشاشة الخشبية والمعتمرون للقبعات العسكرية، بالاحتفال بالعيد بتقليدهم لأولئك الذين يعجبون بهم: المجاهدين، مقاتلي المقاومة. ولم تكن الجزائر سوى مدينة مهرجانٍ ضخم. تصدح المدينة المزينة بالأعلام الخضراء والبيضاء، بصخب الهاتفين يا- يا جزائر ("عاشت الجزائر"). كانت السيارات والدبابات مزينة بالأزهار. ودون توقف أخذت السيارات وفرق الكشافة، حاملة الأعلام الجزائرية، تجوب شوارع المدينة. غير أن ظهور القادة الجدد على شرفة مبنى محافظة الجزائر أثار صدمة لأبناء الجزائر. فقد سبق أن عَدَّ الجزائريون ما تناقلته الصحافة الدولية من أخبار عن انشقاقات، بل عن وجود أزمة داخل جبهة التحرير الوطني "دعاية استعمارية". لكن من الآن فصاعداً لم يعد هناك أدنى شك في ذلك. فالجزائريون لم يروا اثنين من "القادة التاريخيين" للجبهة على الشرفة، وهما محمد خيدر وأحمد بن بيلا، اللذان بقيا في الخارج. لقد صاحب نشوة الفرح قلق الأيام المقبلة. وخاصة أن بن خدة أكد في خطابه أمام الجماهير المحتشدة أن "الإرادة الشعبية تشكل السد الأكثر مناعة أمام الديكتاتورية العسكرية التي يحلم بها بعضهم، وأمام السلطة

الشخصية، والطامحين والمغامرين والديماغوجيين والفاشيين أياً كانت مشاربهم".

وفي هذا كله تلميح إلى هواري بومدين، قائد "جيش الحدود"، المقيم في غارديماو على الحدود التونسية. ففي اللحظة التي حققت فيها الجزائر حلم الاستقلال كان يتواجه معسكران. من جهة، هناك الحكومة الجزائرية المؤقتة التي جمعت حولها المسؤولين عن الولايات الثانية والثالثة والرابعة، واتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا. ومن جهة أخرى، تستطيع هيئة أركان بومدين الاعتماد على الولايات الأولى (أوراس) والخامسة (وهران) والسادسة (صحراء)- التي ليس لها عملياً سوى وزن بسيط في المستوى العسكري- وبخاصة على "جيش الحدود". كما اختار أيضاً تحدي الحكومة الجزائرية المؤقتة أول رئيس لها في عام ١٩٥٨، الصيدلاني الشهير من صطيف، فرحات عباس، وأحمد بن بيلا (أحد قادة ثورة ١٩٥٤).

في الشارع، في اليوم الخامس من شهر تموز/ يوليو، تظاهرت في العاصمة النقابات والشباب ومناضلو منطقة مدينة الجزائر التابعة لجبهة التحرير الوطني. في ذاك اليوم، خطب بن خدة، وطلب من المتظاهرين البدء بالعمل. يجب معرفة إنهاء العيد... لاسيما أن الوضع الاجتماعي والسياسي في الجزائر المستقلة يعد وضعاً مقلقاً، بل حرجاً.

ثانياً- الوضع الاجتماعي حين الاستقلال

في شهر تموز/ يوليو ١٩٦٢ كانت الجزائر تعاني من إعاقات شديدة الوطأة. فقد كانت الحرب قاتلة وطويلة الأمد (نحو ثماني سنوات). وخلال عدة أشهر، ما بين كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو ١٩٦٢، نفذت المنظمة العسكرية السرية، التي تضم أنصار الجزائر فرنسية، سياسة الأرض المحروقة. وعانى الاقتصاد منها معاناة خطيرة. وقبل الاستقلال بفترة طويلة

تراكمت أمارات التفكك الاجتماعي. فالبطالة مهمة. وتتضاعف أعداد مدن الصفيح حول المراكز الحضرية. ومنذ الخمسينيات كان الجزائريون يذهبون إلى فرنسا بحثاً عن عمل لا يجدونه في بلدهم.

والواقع، في عام ١٩٦٢، كانت الجزائر وريثة اقتصاد موجه كلياً نحو الخارج، ومصمم للاستجابة إلى حاجات الوطن الأم (فرنسا) والأوروبيين الذين يعيشون فيها. ففي النصف الأول من القرن العشرين، أدى الاندماج التدريجي في الفضاء الاقتصادي الفرنسي إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنوعة. وتكون اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة. وإلى جانب قطاع حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين، حاول قطاع تقليدي ضعيف الإنتاج تلبية معيشة السكان المحليين.

في عام ١٩٦٤، حلل بيير بورديو وعبد الملك سياد ضخامة ظواهر تهميش وإهمال جماهير صغار الفلاحين، وإفقارهم ودمارهم. وأيضاً انتقال سكان الأرياف. وبيَّنا كيف أدت هذه الأزمة الزراعية التقليدية إلى إثارة الجدل حول "الروح الفلاحية"، والقطيعة بين الفلاحين والأرض، والرفض الجماعي لمهنة الفلاحة. لكن في عام ١٩٦٢، كانت الجزائر لا تزال مجتمعاً فلاحياً بدرجة كبيرة.

حتى الحرب العالمية الثانية، بقيت صادرات المنتجات الزراعية المحرك الوحيد للنمو في الجزائر. فقد فرض الإدماج مع فرنسا واردات السلع المصنوعة، وحظَّر أية حماية جمركية للصناعات الوليدة المحتملة.

وهكذا أصبحت حركة التصنيع الجزائرية شديدة البطء. وتوجب الانتظار حقاً حتى حرب الاستقلال لكي تطرح فرنسا، لمجابهة الاحتجاج الاجتماعي، خطة قسنطينة ١٩٥٨ – ١٩٦٠ الرامية إلى تصنيع الاقتصاد.

برغم هذه المبادرة الأخيرة (والمتأخرة)، بقيت الجزائر، حتى عشية الاستقلال، بلداً زراعياً. فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى ٢٧% من الإنتاج

الكلي. ونصف القطاع الصناعي ليس إلا تحويلاً بسيطاً للمنتجات الزراعية. إن هجر العمال للزراعة لم يعوَّض عنه بما فيه الكفاية بتعبئتهم في الصناعة. إذ فاق النمو السكاني قدرات الاستخدام المحلية. واتسمت سنتا ١٩٦١-١٩٦٢ بنوع من الفراغ الاقتصادي. فقد غادر الجزائر نحو ٩٠٠ ألف عامل (منهم ٣٠٠ ألف من الناشطين اقتصادياً الذين يؤمنون التأطير الإداري والاقتصادي في الجزائر). يزود هؤلاء الأوروبيون الجزائر بنصف إيراداتها الضريبية؛ ويستهلكون ما يقرب من ٦٠% من وارداتها و٤٠% من إنتاجها المحلي. ومنذ عام ١٩٥٩، لوحظ، بالتزامن مع احتداد النزاع بين الجيش الفرنسي والوطنيين الجزائريين، هروب رؤوس الأموال. وتواصل هروبها على نطاق واسع حتى عام ١٩٦٤، وزاد من حدتها اختلال الجهاز الإنتاجي.

وأدت الحرب إلى مزيد من تدهور النظام الاقتصادي. وبخاصة، أن الخسارة في الرأسمال البشري كانت خسارة مهمة: وفاة مئات الآلاف من الجزائريين، والهجرة، ورحيل تسعة أعشار الأوروبيين، أي معظم أصحاب المنشآت، والكوادر، والتقانيين، والموظفين والمدرسين، والأطباء... وفي شهر تموز/ يوليو ١٩٦٢، هُجرت المزارع الزراعية الكبيرة، وأُغلقت المصانع، ودُمر العديد من المؤسسات العامة. في تلك الحقبة كان ١٠% فقط من أطفال المجتمع الجزائري ذوي الثقافة العربية- البربرية يذهبون إلى المدرسة.

في هذا السياق المزعزع، توجب على فريق القادة الجدد وضع إستراتيجية تنمية. لكن وجد نفسه مشلولاً بسبب صراعات الطغم.

ثالثاً- أيديولوجية وعلاقات القوة داخل جبهة التحرير الوطني

في الفترة ما بين اتفاقات ايفيان في شهر آذار/ مارس ١٩٦٢ وإعلان الاستقلال، انهارت بنى الدولة الاستعمارية في الجزائر، وعمت الفوضى. فبُنى جبهة التحرير الوطني لم تتوصل إلى إدارة الوضع الجديد. وبانتظار

وصول "الدولة المضادة contre- Etat"، دولة "جيش الحدود"، الموجود خارج الجزائر، سادت الممارسات الإقليمية والزبائنية. فالبرنامج الذي تبناه مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في اجتماعه في طرابلس الغرب في ليبيا، ما بين ٢٧ أيار/ مايو – ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٢، استنكر صعود "الاقطاعات السياسية، والمشيخات، وزبانيات الأنصار، والهروب أمام الواقع..."، لكن بعد فوات الأوان. ذلك أن قادة الجبهة، هم أنفسهم، منقسمون جداً، والارتباك السائد في الجزائر يسود أيضاً في قمة المنظمة.

في مؤتمر طرابلس هذا، هاجم أحمد بن بيلا فريق الحكومة الجزائرية المؤقتة، وجعله في وضع الأقلية. وغادر بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة المؤتمر، وذهب إلى الجزائر لكي يؤكد على وجود حكومته فيها. فبالنسبة إليه، كانت هذه الحكومة تتمتع بمقاليد السيادة الوطنية إلى أن تستطيع تسليم سلطاتها إلى ممثلين منتخبين بشكل قانوني.

وفقاً لبرنامج طرابلس، يجب أن يقود "الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون" "الثورة الديمقراطية الشعبية" على حساب "الإقطاعية والبرجوازية الجزائريتين، اللتين تشكل أيديولوجيتهما مهد الاستعمار الجديد". مع هذا البرنامج الماركسي النزعة، يجب أن تصبح الجزائر ديمقراطية قائمة على تشاركية socialization وسائل الإنتاج. كما أكد البرنامج البعد الديني للشخصية الإسلامية للجزائر. "بالنسبة إلينا، يجب على الإسلام، المنقى من جميع الزوائد الفطرية والخرافات التي خنقته أو شوهته، أن يترجم، بالإضافة إلى أنه دين كما هو عليه، بالعاملين الرئيسين التاليين: الثقافة والشخصية". غير أن محرري البرنامج أملوا أن يجد قسم من الأوروبيين مكانهم في الجزائر المستقلة: "يجب احترام هؤلاء الفرنسيين وممتلكاتهم، ومشاركتهم في حياة الوطن السياسية مضمونة في جميع المستويات. كثير منهم سيذهب

للإقامة في فرنسا، لكن قسماً مهماً منهم سيبقى في الجزائر، وستشجعهم الحكومة الفرنسية بكل ما لديها من وسائل".

في المستوى الاقتصادي، جعلت "الثورة الديمقراطية والشعبية" أهدافها ثورة زراعية تقوم على توزيع الأراضي مجّاناً، وتأسيس تعاونيات على قاعدة الانضمام الحر إليها؛ وتصنيع مرتبط بحاجات التنمية الزراعية؛ وتأميم المصارف والتجارة الخارجية، أمّا تأميم الشركات النفطية فلا تتصوره إلا في الأمد الطويل. "في الوقت الحاضر، يتوجب على الحزب النضال من أجل توسيع شبكة الغاز والكهرباء في المراكز الزراعية، وإعداد وتأهيل المهندسين في المجالات كافة، وفق خطة تجعل البلاد قادرة على إدارة ثرواتها المعدنية والطاقية بنفسها".

وفي المستوى الاجتماعي، مُنحت الأولوية للقضاء على الأمية، وتطوير الثقافة القومية العربية الإسلامية، والطب العام، وتحرير المرأة. وتقوم السياسة الخارجية على مبدأ عدم الانحياز تجاه الكتلتين الشرقية والغربية.

بعد مؤتمر طرابلس، أدى قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة بعزل العقيد بومدين (المسؤول آنذاك عن هيئة أركان جيش التحرير الوطني) إلى تسريع الصراع. في الحال تضامن أحمد بن بيلا مع هيئة أركان الجبهة الغربية، وشكل في تلمسان "مكتباً سياسياً" "مهمته الإمساك بمصائر الجزائر". مما أدى إلى جعل المواجهة أمراً لا مفر منه.

رابعاً- صيف عام ١٩٦٢، معارك من أجل السلطة

إذن تقيم الحكومة الجزائرية المؤقتة في مدينة الجزائر، بينما اتخذ التحالف الذي يجمع هيئة الأركان وأحمد بن بيلا ومحمد خيدر من تلمسان مقراً له. وفي ٢٢ تموز/ يوليو، أعلن أحمد بن بيلا عن تشكيل "المكتب السياسي". مما شكل صفعة مؤسساتية قوية للحكومة الجزائرية المؤقتة.

ودعمت شخصيات عديدة "فريق تلمسان"، مثل توفيق المدني (رئيس جمعية العلماء – دكاترة في القانون، ووزير الشؤون الثقافية في الحكومة الجزائرية المؤقتة في عام ١٩٥٨)، وفرحات عباس وياسيف سعدي (المسؤول السابق عن منطقة جبهة التحرير الوطني المستقلة في مدينة الجزائر)، فانتقل إلى الهجوم. وفي ٢٥ تموز/ يوليو، احتل قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري. وسالت الدماء. وأدت مواجهات ٢٥ تموز/ يوليو إلى قتل ٢٥ شخصاً وجرح ٣٠ آخرين. وجرى اعتقال رئيس الولاية، صلاح بوبندير المسمى "صوت العرب"، والأخضر بن توبال، وزير الداخلية في الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأحد المسؤولين "التاريخيين" لـــ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤.

تأكد "فريق تلمسان" بوصفه، في المقام الأول، حزب القوة العسكرية، الجسدي. ورسم باطّراد الوجه الجديد الحقيقي بوضوح لسلطة جبهة التحرير الوطني المستقبلي. وأثار احتلال قسنطينة رد فعل توحيدي بين القادة الوطنيين التاريخيين مثل محمد بوضياف، وكريم بلقاسم، وعمر بوداوود الذي كان ناشطاً في الأوساط المهاجرة بوصفه مسؤولاً سابقاً عن اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا. وأصدر محمد بوضياف تصريحاً باسمه الشخصي في مساء ٢٥ تموز/ يوليو: "إذا ما نجح الانقلاب لسوء الحظ، فسوف يعني فرض ديكتاتورية فاشية الطابع. إن الهدف الواضح لهذه المحاولة هو حرمان الشعب الجزائري من انتصاره في سبيل هدف وحيد هو تلبية طموحات الرجال المتعطشين إلى السلطة".

كانت مواقف كريم بلقاسم قريبة جداً من مواقف بوضياف إزاء الأزمة القائمة. فعلى منوال بوضياف وجه بلقاسم "نداء إلى جميع القوى الثورية في الجزائر المعارضة لهذا الانقلاب المسلح وكل محاولة ديكتاتورية". وأعلن الرجلان تأسيس لجنة اتصال ودفاع عن الثورة.

في الوقت نفسه أعلن حسين آية أحمد، وهو قائد آخر من قادة ثورة ١٩٥٤، من باريس، في ٢٧ تموز/ يوليو عن استقالته من جميع الهيئات

الإدارية للثورة. وحددت المؤامرات والانشقاقات إيقاع تشكيل جبهة التحرير الوطني وحياتها، منقسمة باطّراد، وفريسة نزاعات حامية الوطيس على السلطة. وفي ٢ آب/ أغسطس، جرت تسوية بين محمد خيدر والثنائي بلقاسم- بوضياف اللذين اعترفا في نهاية المطاف بالمكتب السياسي. فتح هذا الأخير مقره في مدينة الجزائر. ووافق رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بن خدة على الاختفاء عن الأنظار. وفي ٦ آب/ أغسطس، أعلن اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا، الذي كان يدعم الحكومة الجزائرية المؤقتة حتى ذلك الوقت، ولاءه للمكتب السياسي. غير أن المقاومة استمرت في الولايتين الثالثة (القبائل) والرابعة بخاصة (مدينة الجزائر) اللتين شدد مسؤولوهما على المشاركة في تعيين المرشحين للجمعية الوطنية المستقبلية. وبدا ظهور تسوية في اجتماع لجنة مختلطة من المكتب السياسي والولايات التي وضعت قائمة مؤلفة من ١٩٦ مرشحاً، معظمهم كانوا بعيدين جداً عن مناصرة المكتب السياسي. وفي ٢٥ آب/ أغسطس، أعلن محمد خيدر تأجيل الانتخابات المتوقعة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر، ورفض المكتب السياسي الحفاظ على ضمانه لبعض المرشحين.

خلف يافطة جبهة التحرير الوطني، تتجابه مجموعات مصالح عسكرية وسياسية. مع هجرة الأوروبيين الكثيفة، واقتحام أبناء الأرياف للحركة السياسية وللمجتمع الحضري بكامله، تسارعت العودة إلى الصيغ السياسية الناجمة عن الحرب نفسها: ميل الولايات إلى الاستقلال الذاتي، والعشائرية، والإقليمية... وقررت الولايتان الثالثة والرابعة الحفاظ على مجلسيهما "حتى تشكيل دولة جزائرية بشكل قانوني". واستقال محمد بوضياف من المكتب السياسي. في حين أن هيئة الأركان العامة أعلنت عن استعدادها للتدخل.

وفي ٢٩ آب/ أغسطس، هاجمت كتائب الفدائيين التابعة لياسف سعدي وحدات الولاية الرابعة. وسقط عدة قتلى. ونزل شعب مدينة الجزائر إلى

الشارع على صيحة "سبع سنوات، هذا كاف". وحاول الاتحاد العام للعمال الجزائريين (منظمة نقابية أنشأتها جبهة التحرير الوطني في عام ١٩٥٦) التوسط، لكن عبثاً. وبدأ امتحان القوة بشكل نهائي. وفي ٣٠ آب/ أغسطس، أصدر المكتب السياسي الأمر إلى الولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة وإلى قوات هيئة الأركان العامة بالسير باتجاه مدينة الجزائر. وأدت صدامات بوغاري والأصنام إلى سقوط ما يزيد عن ألف قتيل.

شجعت فترة الفوضى هذه العديد من تصفيات الحسابات، أدت إلى إعدام عدة آلاف من الحركيين (الجنود الجزائريين المتطوعين في الجيش الفرنسي)، أو من المسلمين المناصرين لفرنسا، واختطاف أوروبيين، ولاسيما في وهران (١٨٠٠ "مختف" وفق العدد الرسمي). وأعلن الصحافي جان لاكوتور في صحيفة اللوموند، تاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، عن مقتل ما يزيد عن ١٠ آلاف حركي. ويرى تقرير فيرنيجول في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، أن عددهم بلغ ٢٥ ألفاً. وفي عام ١٩٦٥، أحصى الصليب الأحمر أيضاً ١٣٥٠٠ معتقلاً في الجزائر.

وسرّعت الحرب الأهلية في صيف عام ١٩٦٢ الهجرة، وشلت الحياة الاقتصادية والإدارية.

خامساً- موجة هجرة إلى فرنسا :

منذ ثلاثينيات القرن العشرين، زمن أول هجرة إلى ما كان يعرف آنذاك بالوطن الأم (أي فرنسا) ربط القادة الوطنيون الجزائريون على الدوام بين ضرورة الاستقلال الوطني وحل مسألة الهجرة. بالنسبة إليهم، يكفي أن تحصل الجزائر على الاستقلال لكي يتوقف رحيل الجزائريين، وتبدأ "العودة" إلى الوطن لكي يبنوا بلدهم. هكذا تجذرت "أسطورة العودة" في أوساط الجالية الجزائرية في فرنسا.

لكن بعد انتزاع الاستقلال في عام ١٩٦٢، لم تتحق توقعات "العودة". بل كان الأمر على نقيض ذلك. فمعاهدات عام ١٩٦٢ التي اعتمدت استقلال الجزائر، حددت من ثَمَّ واجبات وحقوق رعايا البلدين. إذ خُصصت ١٤ مادة لحقوق الفرنسيين في الجزائر، ومادتين فقط لحقوق الجزائريين في فرنسا. فبحسب المادتين ٧ و١١، يتمتع الجزائريون، وبخاصة العمال منهم، بالحقوق نفسها التي يحظى بها الفرنسيون، باستثناء الحقوق السياسية وبعض الحقوق النقابية وحرية التجمع. كما يتمتعون بحرية الانتقال بين البلدين. لكن التاريخ سيقلب التكهنات والاتفاقات. فقد غادر أوروبيو الجزائر بكثافة، وفي الاتجاه نفسه ازدادت حدة هجرة العمال الجزائريين. إن سبع سنوات ونصف من الحرب المتسمة بالدمار وانتقال السكان، وضراوة المنظمة العسكرية السرية في تدمير البنى التحتية، وهجرة الأوروبيين الكثيفة والسريعة(•)، واختلال الجزائر العميق الناجم عن ذلك كله، والوصول المفاجئ لعشرات الآلاف من

(•) **غداة الاستقلال**: سذجاً كنا جميعنا... نزلنا من الجبال والرأس مفعم بالأحلام. نحلم بكتابة الحرية في كل الوثائق، والديمقراطية في كل القلوب، والعدالة والأخوة بين جميع الرجال. لكن بينما كان الشعب يحتفل بحبور باستعادته للحرية، لبد رجال آخرون في الظل، يسطرون خططاً بخصوص المستقبل... وذات يوم صحونا والمرارة في حلوقنا... وقعت الكارثة... حاول بعض الرفاق إصلاح صفوفنا المشتتة. حينئذ أدركنا وجود كارثة أكبر بعد. لم يعد هناك رفاق... لقد خدعوا كما يُخدع المبتدؤون. وقعوا في الفخ المخصص لإخراجهم نهائياً من السباق... انظروا، انظروا جميع هذه الفيلات الجميلة للمستوطنين القدامى، اختاروا كبرياتها، خذوا، خذوا حانات الكحول، مطاعم، فنادق، خذوا، تناولوا، يوجد ما يكفي الجميع، لا تتدافعوا، أو بالأحرى تدافعوا، انشئوا أعمالاً، ادخلوا في ميدان التجارة، أسسوا منشآت، فالمصارف هنا من أجل تمويلكم، اقبضوا، أثروا، أقيموا مآدب فاخرة، لا تحرموا أنفسكم... سذج... لأنكم تجهلون كل شيء عن الملفات شديدة التدقيق في التفاصيل التي ترتب لكم، وأنه، في اللحظة المناسبة، لن تُفوَّت الفرصة للتلويح بها لكم، عند أقل محاولة لفتح أفواهكم...".

المصدر: Rachid Mimouni, *Le Fleuve détourné*, Alger, Laphomique, 1986, p. 196.

السجناء الجزائريين المحررين أو الجنود المسرحين إلى سوق العمل، و"الحرب الأهلية" من أجل الوصول إلى السلطة: هي عوامل تفسر استئناف الهجرة إلى فرنسا إبان صيف عام ١٩٦٢.

ما بين الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢- لغاية ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، سُجل دخول ٩١٧٤٤ جزائري إلى فرنسا، ووصول عائلات بأكملها فضلت الإقامة في محافظات في أوج ازدهارها الاقتصادي. وكما في الماضي، شكلت المنطقة الباريسية قطب الجذب الأهم.

سادساً- فوز بن بيلا

رغم اتفاق ٥ أيلول/ سبتمبر، الذي جعل من الجزائر "مدينة منزوعة السلاح ووضعها تحت سيطرة المكتب السياسي"، فرض العقيد بومدين دخول ألويته إلى العاصمة في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢. من الآن فصاعداً، لم يفلت من سيطرة هيئة الأركان العامة سوى الولاية الثالثة فقط (القبائل). في الحالة الحاضرة، أطلق تدخل هيئة الأركان العامة الحرية للمكتب السياسي لكي ينجز مشروعه الرامي إلى الاستيلاء على السلطة والقضاء على القوى المناهضة المحتملة. وحُذف من قائمة المرشحين الوحيدة للجمعية الوطنية ٥٩ مرشحاً، وحصلت على ٩٩% من الأصوات في ٣٠ أيلول/ سبتمبر. وتقاسمت مختلف مكونات تحالف تلمسان مراكز السلطة. وأصبح أحمد بن بيلا رئيساً للحكومة، ومحمد خيدر أميناً عاماً للمكتب السياسي. وأوكلت رئاسة الجمعية الوطنية (البرلمان) إلى فرحات عباس.

ومع ذلك استمرت الأزمة. ففي ٢٧ أيلول/ سبتمبر، أسس محمد بوضياف حزب الثورة الاشتراكي الذي يعترض على شرعية المكتب السياسي الذي شكله أحمد بن بيلا.

لكنّ الجزائر السياسية الجديدة "استقرت" مع دخول الجيش إلى مركز السلطة والحزب الوحيد الذي صارت وظيفته شرعنة هذا الجيش الكلي

الوجود. بالنسبة لعالم الاجتماع عبد القادر جغلول: "نادراً ما تشبه هذه الجزائر تلك الجزائر التي حلم بها محاربو شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الأُول الذين غاب معظمهم عن دوائر القيادة في الجزائر المستقلة". إضافة إلى ذلك، أُستبعد معظم قادة اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا عن السلطة. هل "أساؤوا الاختيار" في صيف عام ١٩٦٢ هذا (الوقوف إلى جانب الحكومة الجزائرية المؤقتة وضد المكتب السياسي) ؟ بكل الأحوال، أُتهموا بعدم المحاربة على "الأرض الوطنية" (لكن كم هو عدد الذين فعلوا ذلك منذ البداية حتى النهاية؟)، و"بأوروبيتهم européanisme" لأنهم تأثروا بالكوادر العمالية الفرنسية للهجرة في فرنسا. وورثت الدولة الجديدة، الموظفين الذين سرَّعت فرنسا إعدادهم وتأهيلهم وانتقاءهم. وعشية الاستقلال، انتسبت إلى جبهة التحرير الوطني نخب غير متجانسة، لكن عموماً أكثر يسراً، أبناء حضر، متعلمون، أكثر فرنسة من تلك التي كانت في أصل النضال المسلح. لكن هذا الحضور لا يستثني أنماطاً أخرى من التحالف في الدولة قيد الإنشاء، ولاسيما في الأوساط التقليدية الدينية، التي بدا أن السلطة تريد التحالف معها.

يوجد داخل المجتمع الجزائري تطلع قوي للتغيير، وإرادة قوية لتحسين سريع وجذري لأوضاع الحياة الجمعية والفردية.

كيف عملت السلطة التي تبني نفسها، بالاعتماد على جبهة التحرير الوطني الجديدة التي انبثقت بعد أزمة صيف ١٩٦٢ لمواجهة هذا الطلب (التغيير والتحسين السريع/ المُعرب)؟

الفصل الثاني

الجزائر في عهد بن بيلا (١٩٦٢- ١٩٦٥)

غداة حرب الاستقلال ضد فرنسا، تبنى الوطنيون الجزائريون الذين استلموا السلطة شعاراً رسمياً هو "القضاء على التخلف المتراكم خلال مئة وثلاثين عاماً من السيطرة الاستعمارية". في هذا السياق الموسوم بانبثاق بلدان العالم الثالث على المسرح السياسي الدولي، ونمو القومية العربية" وحاملها شخصية عبد الناصر القوية، اختارت الجزائر بحزم طريق التنمية الاشتراكية.

وأصبح نظام "التسيير الذاتي" الفكرة المركزية لتغيير الجزائر وتعبئتها، لقد أدخلت السلطة هذه الممارسة "من الأعلى" في بلد ليس مُعدَّاً لها سياسياً ولا مادياً.

أولاً- نظام رئاسي وحزب وحيد

في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢، أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية، المنتخبة في ٢٠ من الشهر نفسه، ولادة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، ومنحت الثقة بأغلبية ١٥٩ صوتاً ضد صوت واحد للحكومة التي عينت أحمد بن بيلا رئيساً لمجلس الوزراء.

ولم تضم هذه الحكومة أي عضو من الحكومة الجزائرية المؤقتة الأخيرة. بالمقابل، شغل خمسة عسكريين منهم العقيد هواري بومدين حقائب وزارية رئيسة. وعبرت هذه الحكومة عن إرادتها في تحقيق ثورة اشتراكية،

وإصلاح زراعي، وجزأرة algériansation الكوادر. لكن لم تكن لها سلطة على كل من الجيش – إقطاعة بومدين، وجبهة التحرير الوطني، التي يتولى الأمين العام للمكتب السياسي محمد خيدر إعادة تنظيمها، والاتحاد العام لعمال الجزائر.

وتدريجياً فرض مفهوم الحزب الوحيد نفسه الذي خرج حقاً من مؤتمر طرابلس الغرب. فقد حُظِر الحزب الشيوعي الجزائري في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢. ولم يعد لجبهة التحرير الوطني الجديدة التي انبثقت من أزمة صيف عام ١٩٦٢ من منافس خارج صفوفها. وفي شهر آب/ أغسطس ١٩٦٣، عُدَّ حزب الثورة الاشتراكية بزعامة محمد بوضياف خارجاً عن القانون. وأُلغي كل تشكيل حزبي غير جبهة التحرير الوطني: فهو يعني تقسيم الشعب، وتفسّخاً في أسس الدولة الواجب بناؤها. لن تكون هناك أيَّةُ مسافة بين "الشعب" وممثليه من جبهة التحرير الوطني. وكل شيء سيتم تقريره داخل الجبهة. ومع ذلك لا يمكن عدُّ جلسات الحوار، والمهاترات، والمجادلات (و كف اليد) في داخلها بداية للتعددية السياسية.

تستمد جبهة التحرير الوطني شرعيتها بشكل جوهري من تاريخ الجزائر المعاصر، وحرب الاستقلال. لكنها لا تمتلك الشرعية الديمقراطية. وقد أشار إلى ذلك جان ليكا وجان- كلود فاتان بالقول: "لم ينجم استقلال الجزائر ولا شرعية جبهة التحرير الوطني عن استشارة شعبية رسمية. فهاتان الشرعيتان ناجمتان عن تاريخ التحرير. إن شرعية جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد هي شرعية تاريخية، ولا تضيف الانتخابات أي شيء لذلك. وتبقى سيرورة منح جبهة التحرير الوطني الثقة غريبة على الدوام عن ميكانيزمات الديمقراطية الكلاسيكية".

وظهر أن إعادة الاتحاد العام لعمال الجزائر إلى جادة الصواب، الذي يأمل أن يبقى مستقلاً عن الحزب، أمراً صعباً. ففي أول مؤتمر له (١٧- ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣)، تطرق التقرير الذي قدمه طاهر قايد باسم

المكتب الوطني إلى مشكلة العلاقات مع الحزب على النحو التالي: "حاول بعض مسؤولي الحزب الذين لا يمتون بصلة إلى النقابيين - وربما لغايات شخصية - احتكار بنية الاتحاد العام لعمال الجزائر. هكذا جرى استبدال مكاتب نقابية منتخبة بمندوبين معينين. وذهبت بعض الاتحادات النقابية إلى حد إنشاء خلايا حزبية ، الخلايا التي حاولت إلغاء عمل النقابة بدلاً من أن تكمل عملها .

وفي ختام المؤتمر، أصبح الاتحاد العام لعمال الجزائر، "تحت رعاية جبهة التحرير الوطني، وأحد منظماتها القومية"، وتوجب عليه الانسحاب من الاتحاد الدولي للنقابات الحرة. وفي ١١ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، وقع وزير الشؤون الخارجية محمد خيمستي ضحية الاغتيال. وفي ١٦ نيسان/ أبريل، استقال محمد خيدر من منصبه أميناً عاماً للمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني. وسعى إلى تحقيق التعبئة النضالية والشعبية التي كان بحاجة شديدة إليها. لكن الحزب أصبح منظمة دون سلطة حقيقية، رمزاً أكثر من كونه أداة سياسية فعالة حقاً.

وفي ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٣، عُيِّن العقيد هواري بومدين نائباً أولاً لرئيس مجلس الوزراء، وفرض الجيش نفسه فاعلاً رئيساً في التحكيم من أجل السلطة. وفي ٩ حزيران/ يونيو، أصدر حسين آية أحمد قرار اتهام عنيف بحق بن بيلا، وأعلن عن استعداده لخوض نضال سياسي ضد النظام. ومع تأسيس جبهة القوى الاشتراكية في ولاية القبائل التزم بهذا الطريق في خريف العام نفسه. وفي ١٤ آب/ أغسطس، استقال فرحات عباس من منصبه رئيساً للجمعية الوطنية (البرلمان) للتعبير عن عدم موافقته على مشروع الدستور الذي قدمته جبهة التحرير الوطني. ورأت الجمعية التأسيسية تبسيط دورها. فقد أُعد الدستور نفسه خارجها، في حين أن فرحات عباس وكريم بلقاسم أرادا أن يجعلاه أداة للرقابة على الحكومة. وتم تبني هذا الدستور على النسق الرئاسي والأسلوب الثوري من قبل البرلمان الجزائري في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٦٣ بموافقة ١٣٩ صوتاً ضد ٢٣ صوتاً. وصودق عليه باستفتاء عام

بتاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر (٥١٦٦١٨٥ "نعم" و١٠٥٠٤٧ "لا"). وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، أُنتخب أحمد بن بيلا أول رئيس للجمهورية الجزائرية بـــ ٥,٠٨٥,١٠٣ أصوات.

ثانياً- الاشتراكية الجزائرية ونظام التسيير الذاتي

في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٣، قدم أحمد بن بيلا عبر الإذاعة والتلفزيون المرسوم القاضي بتنظيم إدارة المنشآت الصناعية والمستغلات الزراعية المعتبرة بحكم الشاغرة على إثر رحيل الأوروبيين. وفي الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، أُعلن تأميم آخر ممتلكات المستوطنين الفرنسيين.

تريد الاشتراكية الجزائرية أن تكون في عام ١٩٦٣، في المقام الأول، مواصلة للثورة الفلاحية. وجه بن بيلا، ابن الفلاح من مارنيا Marnia حيث ولد في عام ١٩١٦، نظره طواعية إلى الأرياف، ولأن الشك يداخله في الموقف المطلبي لأبناء المدن والعمال، صرح في مؤتمر الاتحاد العام لعمال الجزائر في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣: "يجب الاحتراس من النزعات التي تظهر هنا وهناك والتي تحمل اسم العمالية(•) [...] هذه النزعة العمالية التي تعرفها عدة نقابات أفريقية سوف تؤدي إلى خلق فئة محظوظة [...] آسف لأنه لا يوجد مزيد من الفلاحين في هذا المؤتمر". تستغل بعض "الأملاك الشاغرة" لجان إدارية مكونة من عمال زراعيين سابقين. وأصبحت أملاك أخرى "شاغرة" بعد طرد المستوطنين، وأملاك ثالثة أيضاً محتلة عسكرياً ومؤممة (يتعلق الأمر بخاصة بالإقطاعات الكبيرة "الرأسمالية").

ولد القطاع الاشتراكي من جمع إقطاعات قديمة في وحدات زراعية، سميت ذاتية التسيير، ذات أحجام مهمة. في الوقت نفسه أُنشئت هيئة وطنية للإصلاح الزراعي، التي أحبطت إدارة الدولة البطيئة لها مطالب الاستقلال

(•) ouvrièrisme العمالية هي نظام يعتبر العمال وحدهم قادرين على قيادة الحركة الاشتراكية. المُعرب.

الذاتي للجان المحلية دون الوصول إلى القيام بدور المنشط. وقد حُلت هذه الهيئة في عام ١٩٦٦ حين ظهر أن عجز القطاع الاشتراكي يزداد باستمرار.

وفي عام ١٩٦٥، امتد القطاع الزراعي ذاتي التسيير على ٢٣١٢٢٨٠ هكتاراً، تشمل كل الزراعة "الحديثة" تقريباً. لا يعمل فيها سوى ١١٥ ألف عامل دائم في عام ١٩٦٨ من أصل السكان الناشطين اقتصادياً البالغ عددهم ٣ر١ مليون نسمة. غير أن "لجان الإدارة" (التي خُفض عددها من ٢٣٠٠ إلى ١٦٥٠ في عام ١٩٦٩) تنتج ٦٠% من الناتج الإجمالي الزراعي الخام.

وفي القطاع الصناعي والتجاري، أُخضعت جميع المنشآت "الشاغرة" لنظام "التسيير الذاتي"، وكذلك بعض المنشآت الأقل أهمية التي تمتلكها شركات فرنسية. كما وضعت بعض المنشآت والممتلكات الجزائرية أيضاً تحت نظام التسيير الذاتي التعاوني (لا تضم المنشآت الصناعية ذاتية التسيير أكثر من ١٠ آلاف عامل). أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فكان معظمها محتكراً من قبل هيئة حكومية (الهيئة الوطنية للتجارة).

في المنشأة ذاتية التسيير، يخضع تنظيم السلطات، من حيث المبدأ، إلى ما يسمى الديمقراطية المباشرة. ويشكل العمال الدائمون المجتمعون في جمعية عامة الجسم التشريعي الأعلى. لكن أصول المنشآت تبقى ملكاً للدولة، وقد منحت نفسها سلطة وصاية. ويتمتع المدير الذي تعينه السلطات العامة بحق الاعتراض (الفيتو) على كل قرار مخالف لتوجهات التخطيط الاقتصادي القومي الذي تصدره أجهزة القيادة الجماعية. وجرى التأكيد على إنعاش النشاط الاقتصادي، والتنمية القومية أكثر من التأكيد على تغيير علاقات الإنتاج.

لم تأتِ قرارات عام ١٩٦٣ لامتصاص حركة اجتماعية قد تطالب بنظام التسيير الذاتي هذا، فعلى إثر أوضاع الاستعمار القاسية، تتطلع الطبقة الفلاحية الفقيرة إلى الخلاص من النظام الزراعي السابق، والتمتع بأفضل

الشروط للعمل. لكن لا شيء يؤهل عمال المستوطنين السابقين، الأميين وغير المهرة لتسيير صيغ من الإدارة الجماعية. فبالنسبة لعالم الاجتماع ميشيل لونيه، لم يختر الفلاحون بوضوح نظام التسيير الذاتي(•). بعضهم تصور الإصلاح الزراعي على أنه اقتسام للأراضي وملكية خاصة، وبعضهم الآخر انتظر بالأحرى تحسين أوضاعهم كأجراء داخل مزارع الدولة بإدارة مسؤولين تعينهم الحكومة.

يُعدُّ مصطلح التسيير الذاتي رهان اللحظة السياسي. فقد أزعج السلطة مطالب مناضلي الاتحاد العام لعمال الجزائر التي تدفع إلى إنشاء لجان الإدارة، والجيش الذي يريد عودة سلطة الدولة. "من مختلف وجهات النظر، يشكل نظام التسيير الذاتي صيغة مرغوبة، صيغة تحفظية أكثر مما يُعبر عن اختيار سياسي أساسي".

ثالثاً- السياسة الخارجية و"حرب الرمال"

إن السياسة الخارجية "للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية"، التي أصبحت عضواً في منظمة الأمم المتحدة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢، تُستلهم رسمياً من موقعها الجغرافي، وبخاصة من خيارات قادتها الأيديولوجية. "الجزائر جزء كامل من المغرب العربي، والعالم العربي، وأفريقيا". وهي تمارس سياسة "الحياد الإيجابي وعدم الانحياز" (المادة الثانية من الدستور).

ترجمت نزعة الجزائر الأفريقية بخاصة في مواقفها المناصرة للشعوب الأفريقية التي لا تزال ترزح تحت وطأة الاستعمار (وبخاصة أنغولا، وغينيا- بيساو، وموزامبيق) أو التي لا تزال تحت السيطرة العنصرية (أفريقية الجنوبية). في نهاية أول قمة أفريقانية Panafricain [بعد بداية عهد الاستقلال]، المنعقدة في أديس أبابا (٢٢- ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٣) التي شاركت فيها ٣٠ دولة مستقلة، جرى التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة

(•) *Paysans algériens*, Seuil, 1963.

الأفريقية. انضمام الجزائر إلى هذا الميثاق منحها شعبية عظيمة بين قادة أفريقيا السوداء. وعزز إعلان أحمد بن بيلا انتماء الجزائر إلى "القومية العربية" وعروبتها التضامن بين مصر الناصرية والجزائر. لكن تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير، المراد من القادة الجزائريين، والمغاربة، والتوانسة في مؤتمر طنجة (٢٧- ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٨)، أصبح أمراً بعيد المنال في إثر عدة نزاعات سياسية وعسكرية. فمنذ شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، استدعى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة سفيره في الجزائر احتجاجاً على منحها الحماية لمدبري مؤامرة ضد النظام التونسي. واتخذ النزاع بين الجزائر والرباط أبعاداً أكثر أهمية، وأدى إلى "حرب الرمال" في شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ (•). منذ عام ١٩٦٠، أمل المغاربة برؤية تعديل الحدود

(•) **الحرب بين الجزائر والمغرب، تحليل محمد بوضياف في عام ١٩٦٤:**

"بدون الذهاب إلى حد إلقاء المسؤولية على هذا الطرف أو الطرف الآخر من الشركاء في اندلاع الحرب، سنكتفي بالتشديد على أن النظامين عرفا الاستفادة منها في محاولة كل منهما تعزيز نفسه في المستوى الداخلي. ففي حال أن هناك تحريضاً من جانب الجزائريين، فبإمكاننا ملاحظة أن القادة المغاربة لم يفعلوا شيئاً للحيلولة دون أن تأخذ هذه المسألة الضخامة المعروفة. باستغلال حاذق لهذه الحرب، استطاعوا، من جهة، ضم المعارضة اليمينية إليهم، ومن جهة أخرى، تصفية المعارضة اليسارية (l'UNEP) المتورطة بشدة في تحالفاتها مع نظام أحمد بن بيلا. أما بالنسبة لهذا الأخير، فقد وضع جبهة القوى الاشتراكية [حزب معارض أسسه حسين آية أحمد في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣/ المُعرب] أمام أحد خيارين: إما مواصلة النضال المسلح والاتهام بالخيانة، وإما التحالف مع السلطة، ما يمكن عدّه، في الظرف السياسي الجزائري لتلك الحقبة، بمثابة نجاح بالنسبة للجبهة. وهذا الحل الأخير هو الذي رجح. [...] لم يجد النزاع الحدودي مخرجاً بعد، ويمكن أن يثار في كل لحظة. فكما رأينا، هذه المشكلة ليست جديدة، لكن حلها أصبح أكثر صعوبة. كان بإمكان الوحدة المغاربية، في المستوى الاقتصادي على الأقل، أن تحمل مخرجاً وتصفية لبذور الفوضى الموروثة عن العهد الاستعماري. تبتعد منظوراته. فالقطيعة التامة بين البلدين. وخلق جو عاطفي، والشتائم ليس فقط بين القادة، بل أيضاً بين الجماهير التي لا تزال متأثرة بالخصوصية والعاطفة الوطنية تحفر هوة يصعب ردمها".

المصدر: Mohamad Boudiaf, *Où va l'Algérie ?*, Paris, Ed. de l'Etoile, 1964, p. 143 et 145.

الصحراوية التي رسمتها فرنسا لمصلحتهم، وذلك وفقاً لاتفاق موقع بين ملك المغرب محمد الخامس والحكومة الجزائرية المؤقتة.

بينما تجري المفاوضات في وجدة، بالقرب من الحدود، وقعت صدامات في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر بين جنود الجيش الوطني الشعبي، و"عناصر غير مسيطر عليها"، وفقاً للجزائريين، ومن وحدات القوى المسلحة الملكية، وفقاً للمغاربة. فقرر الملك الحسن الثاني إرسال وزير الإعلام عبد الهادي بوطالب إلى الجزائر، في حين أُرسلت قوات عسكرية إلى الحدود الصحراوية. وبعد فشل مهمة بوطالب في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، تعددت الصدامات. وأعلنت الحكومة الجزائرية التعبئة العامة للجنود القدامى وأدت وساطة العاهل الحبشي (الأثيوبي) في مؤتمر باماكو في ٢٩- ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر إلى اتفاق لوقف النار. على أن يجري وقف المعارك في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر في الساعة صفر. وحددت لجنة مختلطة منطقة انكفاء بالنسبة لقوات الطرفين.

رغم وقف إطلاق النار، استمرت المعارك بين الجزائريين والمغاربة حتى ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر حول واحة النخيل في فيغيغ. وفي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، أصبح وقف النار محترماً. وانتهت "حرب الرمال" على أساس الوضع الراهن.

ولكي توازن علاقاتها التجارية مع فرنسا التي تُعدُّ وثيقة جداً، سعت الجزائر إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى. فقد قدم الاتحاد السوفييتي قروضاً وعوناً تقانياً، لكن قليلاً ما يتاجر مع الجزائر. وأصبح جوهر تجارة هذه الأخيرة مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة- نحو ٧٠% من التجارة الكلية، نصفها مع فرنسا. وبقيت حصة البلدان الاشتراكية بسيطة (أقل من ٥%)، وحصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية حصة جيدة (نحو ١٠%). وبقيت فرنسا في عام ١٩٧٠ ممول الجزائر الأول، لكن دورها تقلص بدءاً من أزمة ١٩٧٠ بين البلدين.

رابعاً- تفاقم الوضع الاقتصادي

قام أحمد بن بيلا الشهم، لكنه سيء الإطلاع على ضخامة المسائل التي يجب حلها، بادخال "التسيير الذاتي" في بلد لم يكن مؤهلاً له سياسياً ولا مادياً.

كان الوضع الاجتماعي مثيراً للقلق. ففي عام ١٩٦٣، بلغ عدد العاطلين عن العمل في الجزائر ٢ مليون عامل، و٢٫٦ مليون نسمة بلا موارد مالية. واندلعت عدة اضطرابات نتيجة البؤس: حركات ثورية فلاحية لاسيما في قسنطينة، وانتشار اللصوصية، ومظاهرات متفرقة لكن مستمرة للعاطلين عن العمل في المدن.

هناك على الأقل ثلاثة أسباب لهذه السيرورة. وهي نقص اليد العاملة الماهرة والتقانيين القادرين على تشغيل التجهيزات الاستعمارية التي هجرها الأوروبيون؛ وقِدم التجهيزات التي لم يطرأ عليها أي تجديد حتى اقتراب الاستقلال؛ وصغر السوق المحلية غير القادرة على تصريف إنتاجات مخصصة آنفاً بشكل واسع لتلبية الطلب الأوروبي عليها. يضاف إلى ذلك أزمة صادرات خطيرة بسبب محدودية الأسواق بالنسبة للإنتاج المحلي (انخفاض بمقدار الثلث، والربع، والثلثين على التوالي للكرمة، والخضار والزراعات الصناعية).

يمتص القطاع الزراعي ذاتي التسيير القسم الأعظم من الأموال الجاهزة، ويعاني نشاطه من عجز ثقيل الوطأة. ولا يحقق الإنتاج الزراعي تقدماً، في حين أن حاجات الاستهلاك لا تتوقف عن التزايد. فمتوسط إنتاج الحبوب لا يزيد عن ١٦- ١٧ مليون كنتال، بينما الحاجة إليها تصل إلى ٢٤- ٢٥ مليون كنتال، ويرتفع عدد السكان بنسبة ٣% سنوياً.

وبعد فشل خطة قسنطينة، وإيقافها رسمياً، كانت النتائج في القطاع الصناعي مثيرة للقلق: فبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العامة، مثلاً، لوحظ انخفاض الإنتاج بنسبة ٥٥% ما بين عامي ١٩٦٢- ١٩٦٣. فقد اختفت

١٤٠٠ منشأة أشغال عامة من أصل ٢٠٠٠ منشأة. بينما شهد قطاع التعدين وصناعة الصلب انخفاض الإنتاج بنسبة ٢٠% و٢٥%. وكان سوء استخدام القدرات الإنتاجية مثيراً جداً للقلق: ٥٨% في المنسوجات، و١٤% في صناعة تعليب الأسماك، و٤٠% بالنسبة للفواكه، وتوقفٌ شبه كامل لإنتاج السكر. وكان انخفاض الاستثمارات أكثر حدة بعد من انخفاض الإنتاج: ففي ما بين ١٩٦١- ١٩٦٣ انخفضت الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات في قطاع النفط) من ١٤٦٤ مليار إلى ٨٤ مليار بالأسعار الجارية ومن ٣٣٣ مليار إلى ٦٩ مليار (باستثناء الاستثمارات في قطاع النفط). في الوقت نفسه ازدادت النفقات غير الإنتاجية مع التضخم الهائل في الدوائر العامة. ففي ما بين ١٩٥٤- ١٩٦٣، ارتفع عدد العاملين في الدولة من ٣٠ ألفاً حتى ١٨٠ ألف شخص.

ويمثل الجيش عبئاً ثقيلاً في ميزانية التسيير. ففي بداية عام ١٩٦٢، كان عدد أفراد جيش التحرير الوطني ٨٠ ألف جندي على الحدود، و٦٠٠٠ مقاوم؛ وفي عام ١٩٦٣، ارتفع عددهم حتى ١٢٠ ألف جندي، ويستهلكون ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

في عام ١٩٦٣، وصل العجز إلى درجة أن الجزائر دُفعت إلى الحصول على قرض من فرنسا مقداره ٣ر١ مليار فرنك. وكانت تنتظر من فرنسا اتخاذ سلسلة من القرارات لتشجيع اقتصادها: إنجاز أعمال المنشآت العامة، وإرسال تقانيين ومتطوعين، ومساعدين في التعليم الوطني، واتفاقات تصدير خاصة بالخمر. وكانت الهجرة الجزائرية آنذاك تحظى بالتشجيع.

خامساً- مواصلة الهجرة

بعد استقلال الجزائر، أدت موجات الهجرة الجديدة إلى تصدع البنود الواردة في معاهدة ايفيان لعام ١٩٦٢. من طرفي البحر المتوسط، تنوي فرنسا والجزائر وضع رقابة على "التدفقات". ففي ٩ كانون الثاني/ يناير

١٩٦٤، جرى الاتفاق بين وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية ووزير العمل الفرنسي على ما يلي: «١. تقدر الحكومتان أن من مصلحة فرنسا والجزائر تطبيع تيارات اليد العاملة بين البلدين؛ ٢. منذ الوقت الحالي حتى الأول من شهر تموز/ يوليو، يحدد عدد الرعايا القادمين من الجزائر تبعاً للمشكلات المطروحة [...] على اقتصاد البلدين؛ اعتباراً من الأول من شهر تموز/ يوليو [١٩٦٤] يحدد عدد القادمين من العمال الجزائريين وفقاً لإمكانات اليد العاملة في الجزائر وإمكانات سوق الاستخدام الفرنسية، والتي تبلغها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية كل ثلاثة أشهر».

لم تمنع إجراءات نظام الحصص تضخم الهجرة. ففي ربيع عام ١٩٦٥، تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا عتبة ٤٥٠ ألف شخص.

اعترف *ميثاق الجزائر* لجبهة التحرير الوطني، المتبنى في شهر نيسان/ أبريل ١٩٦٤، أن "أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا، وعلى وجه الخصوص إلى فرنسا، مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية [في الجزائر]. وقد يمكن تخفيفها أو كبحها: لكن لا مجال لإيقافها إلا باختفاء الأسباب الرئيسة لها". بكل وضوح، لا مجال لإيقاف الهجرة طالما لم يصبح البلد متطوراً بشكل ملموس. حدد ملحق ميثاق ١٩٦٤ ما يلي: "إن سوق العمل الفرنسي سيزود بسوق تقليدية لليد العاملة غير المستخدمة في الجزائر".

وفي الواقع، اعترف نظام بن بيلا – على عكس جميع النظريات الموضوعة سابقاً – أنه لا يستطيع الاستغناء عن صمام الأمان الذي تقدمه له سوق الاستخدام في فرنسا. فالهجرة تُعدُّ إذن "شراً لابد منه". فهي عملياً تشجعها دولة همها تخفيف الضغط على سوق العمل وتحسين رصيد ميزان المدفوعات (عن طريق إرسال العمال الجزائريين عملة صعبة إلى وطنهم لدعم عائلاتهم مالياً في الجزائر).

سادساً - الحركة باتجاه المدن

أدى رحيل الأوروبيين الكثيف إلى سيرورة امتلاك الفضاءات التي أصبحت "شاغرة". فشغر الوظائف قاد إلى انسياح واسع جداً ومفاجئ للسكان إلى المناطق الحضرية. وبما أن أغلبية هؤلاء المهاجرين هم من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ولا أموالاً جاهزة، فقد تركت هذه التيارات المهاجرة بصمتها الدائمة على ملامح المدن (تشبع المدن القديمة، توسع مخيف للسكن المؤقت وبناء مدن صفيح بالقرب من المدن الجديدة).

ما بين ١٩٦٠- ١٩٦٣، شهدت المدن الجزائرية وصول ٨٠٠ ألف ساكن جديد (نصفهم إلى مدينة الجزائر). وما بين ١٩٥٤- ١٩٦٠، ارتفع عدد سكان مدينة الجزائر بنسبة ٨٠%. كما ارتفع عدد سكان البلديات الحضرية من ثلاثة ملايين نسمة في عام ١٩٥٩ إلى أربعة ملايين نسمة في عام ١٩٦٦ من مجموع عدد سكان الجزائر البالغ ١٠ ملايين نسمة. ولم يؤدِ تملك الفضاء الحضري إلى محو التمييز بين الطبقات، بل نزع إلى خلقها، وبخاصة التمييز بين الشرائح الوسطى والطبقة الفلاحية الفقيرة، المقتلعة من جذورها، والمكونة أحياناً من "فلاحين حضريين". كما لم تؤدِّ الهجرة الريفية إلا إلى البطالة، أو في أفضل الأحوال إلى شغل الوظائف غير الماهرة التي توفرها الخدمات والمهن البسيطة. كما شهدت سنوات الاستقلال الأولى رسوخ الشرائح الحضرية من البرجوازية الصغيرة واتساعها: مستخدمين في الإدارة والجيش، وصغار تجار، وحرفيين، وصغار باعة المفرق.

سابعاً - عزلة بن بيلا السياسية

انقطع احمد بن بيلا، الخطيب الموهوب والشعبوي، باطراد عن الحقائق الاقتصادية. وبخاصة عن رفاق النضال الوطني القدامى. فمنذ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، ومع أن محمد بوضياف هو أيضاً أحد المؤسسيين التاريخين لجبهة التحرير الوطني، ترك هذه الحركة لكي يؤسس حزب الثورة

الاشتراكي، الذي يعترض على شرعية جبهة التحرير الوطني. وابتعد أيضاً فرحات عباس، أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة في عام ١٩٥٨، ورئيس الجمعية التأسيسية في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٦٢. وفي ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٣، محمد خيدر، "مسؤول تاريخي" آخر لثورة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، استقال من منصب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني. وإن لم ينسحب معارضون آخرون (أو مفروضون كذلك) بمبادرة منهم، فقد وجدوا أنفسهم مستبعدين، بل معتقلين. ففي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، أعلن بن بيلا رسمياً أن بوضياف وثلاثة أشخاص آخرين اعتقلوا بتهمة إعداد "انقلاب ضد الدولة". وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، أعلن حسين آية أحمد (سجين سابق مع بن بيلا أثناء حرب الجزائر) عن تأسيس جبهة القوى الاشتراكية التي انتقلت هي أيضاً إلى المعارضة.

في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، أطلق الجيش الوطني الشعبي النار على قوات الإقليم السابع في ولاية القبائل. ودخل الجيش الوطني الشعبي إلى القلعة الوطنية Fort- National وازازغا في وادايا، دون أن يلاقي مقاومة. ولجأ العقيد مهند أو الحاج وآية احمد وأنصارهما إلى المقاومة. وفي ١٢ من الشهر نفسه، أمر بن بيلا شرطة النظام باستعادة جميع مراكز القبائل. وفي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، عُقد اتفاق بين الرئيس بن بيلا والعقيد مهند أو الحاج. وواصل حسين آية أحمد "المقاومة في [ولاية] القبائل" التي كانت بمثابة حالة "حرب أهلية" مقنعة.

وفي المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني، ١٦- ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٦٤، أكد أحمد بن بيلا بقوة ويقين أولوية العمل الثوري على أعمال البناء المؤسساتي وإعادة تنظيم البلاد. وباستنكاره لأطروحة أولوية بناء الدولة كان يشير إلى طغمة بومدين، في حين أن خطاب الرئيس في هذا المؤتمر يشير إلى "العناصر المرتبطة بالبرجوازية" على أنها خطر على البلد، ما يقدم مثالاً على

"الاستخدام المستمر في هذه الحقبة من التاريخ الجزائري لترسيمات تحليل ماركسية بهدف تنميق المواجهات من أجل السلطة بصراعات الطبقات".

لكن لعبة تحالفات بن بيلا، واختيار سياسة "التسيير الذاتي" أدتا إلى أزمة. لأن هذه التحالفات لم تسمح له بتوطيد سلطته بشكل لا جدل فيه وترسيخ الدولة بشكل دائم؛ كما أن التسيير الذاتي لا يتوافق مع حالة العلاقات الاجتماعية.

ثامناً - انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥

غداة الاستقلال الجزائري، اصطدمت محاولات الاعتماد على المجتمع الواقعي الهادفة إلى إعادة بناء الدولة والاقتصاد بقوة الجهاز العسكري. فقد كتب المؤرخ محمد حربي، الذي لعب دوراً نشطاً خلال الحرب وفي عهد بن بيلا، يقول: "إن رغبة التغيير الفظ والكامل، ورفض العمل السياسي الصبور، وتفضيل بن بيلا لطرق غير نظامية في قيادة الشؤون العامة، جميع هذه العوامل قادت مباشرة إلى انقلاب بومدين" العسكري.

في عام ١٩٦٤، اندلعت انتفاضة مسلحة بقيادة العقيد محمد شعباني، يدعمه محمد خيدر، الذي أعلن، في شهر آب/ أغسطس ١٩٦٤، أنه يحتفظ "بوثائق جبهة التحرير الوطني السرية". وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر، اعتقل حسين آية أحمد في ولاية القبائل. وجرت محاكمته ما بين ٧- ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٥، وحكم عليه بالإعدام، وعُفي عنه في ١٢ منه. وشاعت الفوضى، وشملت قمة الدولة.

وبما أن أحمد بن بيلا يخشى مهاجمة هواري بومدين مباشرة، لكونه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، الذي يمسك بزمام الجيش، أي بزمام القوة الوحيدة المنظمة في البلد، فقد سعى أحمد بن بيلا إلى تقليص نفوذ ما سمي بـــ "فريق وجدة" تخليداً لذكرى الحقبة التي كان بومدين يقود فيها ذلك الإقليم. فأثار استقالة أحمد ميديغري، وزير الداخلية، بعد نزع سلطته عن المحافظين وربطهم بالرئاسة. كما دفع قايد أحمد إلى التخلي عن

وزارة السياحة، بوقوفه إلى جانب لجان إدارة الفنادق الذين كانوا في نزاع مع وزيرهم.

وبمناسبة تعديل وزاري، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، قلص بشكل مهم صلاحيات شريف بلقاسم، عضو فريق وجدة، وزير التوجيه، الذي كان تحت سلطته أيضاً وزارات الإعلام والتعليم الوطني والشباب. وبالإضافة إلى أنه رئيس للجمهورية ورئيس للحكومة، وأمين عام لجبهة التحرير الوطني، منح بن بيلا نفسه حقائب وزارات الداخلية والمالية والإعلام، فجمع حوله جميع المعارضات. وقد حذره الدكتور محمد صغير نقاش، وزير الصحة، بشعوره بالخطر القادم.

وفي ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٥، في الوقت الذي كان فيه بومدين يمثل الجزائر في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في القاهرة، أعلن بن بيلا أنه يسحب حقيبة وزارة الشؤون الخارجية من عبد العزيز بوتفليقة، وهو عضو آخر في فريق وجدة. في الحال أخطر بوتفليقة "مولاه" هواري بومدين. فجمع هذا الأخير رفاقه في فريق وجدة الذين التحقوا للتو بفريق قسنطينة (طاهر زبيري، سيد عابد، أحمد داريا، صلاح صوفي وعبد العزيز زرداني)، وجميعهم من أنصار إزاحة بن بيلا عن السلطة. وأُعدت العملية بدقة متناهية.

وفي ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥، على الساعة ٣٠ر١ صباحاً، أُعتقل أحمد بن بيلا. وتمركزت الدبابات في المناطق الإستراتيجية. تصور المارة أن الأمر يتعلق بتصوير فيلم معركة *الجزائر* للمخرج جيلو بونتيكو رفو الذي سيحصل على جائزة الأسد الذهبي في مهرجان البندقية في عام ١٩٦٦. لكن في الساعة ١٢,٠٥، في رسالة بتوقيع بومدين، أعلنت إذاعة الجزائر تأسيس مجلس ثورة يتولى جميع السلطات. وبعد خمسة أيام من هذا التاريخ كان من المفترض افتتاح مؤتمر القمة الأفروآسيوي في مدينة الجزائر، الذي سوف يظهر الرئيس أحمد بن بيلا خلاله كأحد قادة العالم الثالث الرئيسيين.

وبقي أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة في السجن خلال خمسة عشر عاماً، ولم يطلق سراحه إلا في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠. ولم يثر توقيفه ثورات شعبية كبيرة، باستثناء عنابه حيث وقع عشرة قتلى على إثر مواجهات دامية مع الجيش. وبدأ عصر جديد.

الفصل الثالث

بومدين، الدولة والمؤسسات

على عكس ما قيل غالباً، إن الدولة- الجيش في عهد بومدين هي التي كانت تمسك حقاً بحزب جبهة التحرير الوطني، وليس الحزب الوحيد هو الذي يمسك بالدولة. فبعد صدور ميثاق البلدات و"البلديات"، أعلن الميثاق الوطني لعام ١٩٧٦ أن الاشتراكية هي "خيار لا عودة عنه"، وحدد التوجهات الكبرى السياسية والاقتصادية والثقافية. ونظَّم دستور شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ سير جهاز الدولة، وأكد على أن "الإسلام هو دين الدولة". وانُتخب أول مجلس تشريعي وطني في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٧.

أولاً- إرادة بناء دولة قوية

ما كاد أحمد بن بيلا أن يعتقل حتى نشر هواري بومدين بياناً- برنامجاً يشرح أسباب انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥. شدد النص على أن البلد قد "أشرف على الهلاك"، وأنه منذ الحصول على الاستقلال، أصبح ضحية "الدسائس والمواجهات بين التيارات والطغم"، واستنكر "النرجسية السياسية"، والاشتراكية الدعائية"، وأكد على أن "الخيارات الرئيسة غير قابلة للانعكاس، وأنه لا يجوز التصرف بمكتسبات الثورة".

اقترح بومدين مقعداً في مجلس الثورة الجديد على جميع أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، باستثناء أولئك الذين تم اعتقالهم. رفض اثنان منهم فقط هذا الاقتراح: حسين زهوان وعمر بن محجوب.

وانضم جميع الوزراء أيضاً (اثنان منهم، علي مهساس وبشير بومعزة استقالا بعد مرور عام على ذلك). وفي ١٠ تموز/ يوليو ١٩٦٥، شُكلت الحكومة . وفي شهر أيلول/ سبتمبر، تشكلت شبكة سرية، هي منظمة المقاومة الشعبية، وتتكون من أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي الجزائري من بين المقربين سابقاً من أحمد بن بيلا. وسرعان ما قام أمن النظام الجديد السري بتفكيكها. رسمياً ولد محمد إبراهيم بوخروبة، المدعو هواري بومدين، في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٣٢ في هليوبوليس بالقرب من غيلما في الشرق الجزائري. وهو ابن فلاح فقير ربى أولاده السبعة بمشقة. تلقى بومدين تعليماً دينياً في مؤسسات دينية إسلامية: المدرسة الكتانية في قسنطينة، وجامع الزيتونة في تونس، وأخيراً، ابتداءاً من عام ١٩٥١، في جامعة الأزهر في القاهرة. وأصبح رئيس الولاية الخامسة إبان حرب الاستقلال، وجعل مقره العام في وجدة المغربية، ثم أضحى مسؤولاً عن هيئة أركان جبهة التحرير الوطني.

سرعان ما ترك بومدين الرجل الكتوم والصلب، الأيديولوجي الزاهد والعنيد، بصمته القوية على تاريخ الجزائر المعاصر. تأثر باليعاقبة الفرنسيين(•) وكان شغوفاً بالمركزية، وغالباً ما قيل إنه أراد أن يجعل من

(•) اليعاقبة: جمعية ثورية، أسسها جان دوني لانجوينه وإسحاق رينيه غي لوشابوليه تحت اسم نادي البروتون (فرساي ١٧٨٩). انتقل مقر النادي إلى باريس في الوقت نفسه الذي انتقلت فيه الجمعية التأسيسية إليها (تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٨٩)، وأصبح اسمه جمعية أصدقاء الدستور وعقد اجتماعاته في قاعة طعام دير الدومنيكان، في شارع سان أونوريه (ومن هنا جاء اسم اليعاقبة). في البداية، كان معتدل الميول، وكان من بين أعضائه سياسيين من آراء مختلفة (بارناف، دوبورت، لافايت، ميرابو، روبيسبيير، الخ...). لكن بعد هروب الملك لويس السادس عشر إلى فارين وقضية شان لومارس (١٧ تموز/ يوليو ١٧٩١) انقسم النادي إلى قسمين: المعتدلون (بارناف، لافايت) شكلوا نادي الرهبان. أما أنصار سقوط هذا الملك فقد أسسوا نادي اليعاقبة، الذي اتخذ حينها اسم جمعية أصدقاء الحرية والمساواة، وولى وجهه شطر المفاهيم الجمهورية، وشكل معظم ممثليه الجناح اليساري في الجمعية التشريعية (البرلمان). وبعد مذابح شهر أيلول/ سبتمبر ١٧٩٢، ترك معظم الجيرونديين النادي. وعندما استبعدوا من الجمعية التأسيسية (٢ حزيران/ يونيو ١٧٩٣)، أصبح النادي الجهاز الإداري للجبليين، روح الحكومة الثورية (ديكتاتورية يعقوبية). وأُغلق النادي على إثر الرجعية الترميدورية (جماعة النواب الذين التقوا لإسقاط روبسبيير). وأعيد تشكيله في عدة مناسبات. لكن دون أن يحرز أي نجاح. وأُلغي نهائياً في عام ١٧٩٩.

الجزائر "بروسيا المغرب"" ومكونة لاتحاد فيدرالي للإقليم. وقليلاً ما كان يحترم جبهة التحرير الوطني التي رأى أنها أصبحت "جسداً بلا روح"، واعتمد على الجيش في حكم الجزائر(•). وبمساعدة الأمن العسكري المخيف (شرطة سرية)، قضى على كل طيف معارض. اغتيل محمد خيدر في مدريد في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧. في حين أن كريم بلقاسم، نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق إبان حرب الاستقلال، والمفاوض الجزائري الرئيس في معاهدات ايفيان، وُجد مخنوقاً في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠، في غرفة فندق بمدينة فرانكفورت الألمانية، ويعيش حسين آية أحمد ومحمد بوضياف في المنفى، حيث حاولا تنظيم حركات معارضة.

وبعد تأسيس مجلس الثورة على إثر انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥، تقلص هو نفسه بمرور السنين. فبعد رحيل علي مهساس وبشير بومعزة، قطع عبد العزيز بوتفليقة علاقاته مع النظام في عام ١٩٦٧، دفاعاً عن "نظام التسيير الذاتي". والتحق به طاهر زبيري، الذي قام بمحاولة انقلاب فاشلة. فقام الرئيس بومدين، في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، بعزل زبيري، وتولى، منذ ذلك الوقت فصاعداً، هو نفسه قيادة الجيش الوطني الشعبي.

(•) بومدين، الجيش والدولة:

"علينا حماية الاشتراكية وصيانتها، ولكي نقوم بذلك، لا يمكننا الاعتماد على حماس الشعب، وعلى عواطفه النبيلة. من أجل شعبنا، يتوجب علينا بناء أداة تخدمه في الانتصار على أعدائه في الداخل، وعلى الدفاع عن كامل ترابه وعن التجربة الاشتراكية الجارية." ""لن نكون شعباً رومنطيقياً أو خيالياً يعيش في عالم الأحلام."

"لا تعني الاشتراكية شيئاً آخراً سوى التغيير الجذري للمجتمع الجزائري، وهذا ما يتطلب إلغاء المصالح المناقضة للمصالح العليا للشعب الجزائري. وما يتطلب أيضاً إلغاء التروستات الأجنبية التي تستغل شعبنا منذ عشرات السنين. من الواضح أن مثل هذا التغيير لا يمكن تصوره بدون صعوبات.

"كما يتبين أيضاً ضرورة بناء جيش وطني شعبي، الشرط الأساسي لصيانة مكتسبات شعبنا الثورية والدفاع عن الوطن".

المصدر: Haouri Boumdien, 1ere réunion des présidents des assemblées communales, 29 février 1967.

إبان السبعينيات، تفككت طغمة وجدة المكونة من فريق من كبار الضباط الذين ارتبطوا بعلاقات فيما بينهم منذ عام ١٩٥٦ إبان الحرب، والذين ساعدوا بومدين على الوصول إلى السلطة في عام ١٩٦٥. ففي شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، جرد بيان صادر عن الرئاسة قايد أحمد من وظائفه كمسؤول في جبهة التحرير الوطني. وتوفي وزير الداخلية أحمد ميديغري في ظروف غامضة في عام ١٩٧٤، منتحراً وفقاً للرواية الرسمية. وفي عام ١٩٧٥، عُزل وزير الدولة شريف بلقاسم. وبقي عبد العزيز بوتفليقة الوحيد من فريق وجدة، الذي احتفظ بوظائفه. وشغل، ما بين ١٩٦٤-١٩٧٩، منصب وزير الشؤون الخارجية.

وفي عام ١٩٧٥، أي بعد مرور عشر سنوات على الانقلاب، لم يعد مجلس الثورة يضم سوى ١٢ عضواً من أصل ٢٦ في البداية. فقد استبعد معظم "مؤسسي" هذا المجلس لمصلحة موظفين كبار ومدراء. وهم بلعيد عبد السلام، وسيد أحمد غوازلي، ومحمد الياسين. وبعد عام ١٩٧٦، حاولت السلطة إعادة دمج قسم من النخبة المثقفة. فقد ضمت آخر حكومة شكلها بومدين في شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٧، رجالاً مثل مصطفى الأشرف، ومحمد بن يحيى ورهيد مالك.

إذن كان التطور الأكثر أهمية الذي طرأ على النظام الجزائري الذي تأسس بعد انقلاب ١٩٦٥، هو تأكيد الطابع الاستبدادي للدولة المعتمدة على الجيش. وقد مرت هذه السيرورة بعدة مراحل.

ثانياً - تأطير المجتمع: بلديات، ولايات، منشآت

بعد الاستقلال في عام ١٩٦٢، بقيت بنى السلطة الجزائرية كما كانت عليه زمن السلطة الاستعمارية السابقة. فقد توجب الانتظار حتى صدور مرسوم ٥ تموز/ يوليو ١٩٧٥ لكي يُلغى رسمياً قانون ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ الذي قضى بمواصلة العمل بالتشريع الفرنسي الساري

المفعول إلى أجل غير محدود. واعتباراً من عام ١٩٦٢، أُرسيت بعض القواعد المؤسساتية (تفوق الحزب الوحيد، رفض الفصل بين السلطات والتعدية السياسية) ولاسيما بعد انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥، المسمى لاحقاً "التصحيح الثوري".

وفوض ميثاق البلدية، الصادر في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧، مجالس البلديات الشعبية، المنتخبة في الأصل لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام المباشر باقتراح من الحزب، بإدارة شؤون البلدية. فهو يُعد برنامجها الاقتصادي المحلي الخاص بها، ويحدد، بالتوافق مع الخطة الوطنية للتنمية، الأعمال الاقتصادية القابلة لضمان التنمية في البلدية.

وأنشئ ميثاق الولاية (المحافظة) بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩، مجلساً شعبياً للولاية، منتخباً لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر باقتراح من الحزب؛ ويساعده مجلس تنفيذي يرأسه الوالي (المحافظ)، الذي تعينه الحكومة المركزية، ومهمته تنفيذ قرارات هذا المجلس (مجلس الولاية الشعبي). وكما هو الحال بالنسبة للبلدية، تتمتع الولاية بصلاحيات اقتصادية مهمة. وتشارك بخاصة في الرقابة، في المستوى المحلي، على إدارة المنشآت الوطنية التابعة للقطاع الاشتراكي. ويقوم الوالي بدور رئيس في البلدية، التي يمارس عليها سلطة الوصاية الإدارية والمالية، كما يقوم بالمهمة نفسها في الولاية. ويُقدِّرُ بشكل خاص توافق قرارات الأجهزة المحلية مع "الشرعية الثورية". فهو "حاكم" و"وصي" في آنٍ معاً.

تأكد التثبيت المؤسساتي في نظام هواري بومدين مع "الانعطـــاف الاشتراكي" في عام ١٩٧١.

فقد تعلق مرسوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ القاضي بـــ "الثورة الزراعية" بربع المساحات الزراعية ونحو ١٢٠ ألف "مستفيد"، منضوين في

تعاونيات مختلفة الأنماط (مستغلات جمعية، إنتاج جماعي، خدمات متنوعة ومختصة). لقد أصبحت أفضل الأراضي تحت السيطرة العامة (ما يسمى قطاعات "التسيير الذاتي").

ونظَّم مرسوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ الإدارة الاشتراكية للمنشآت، المطبقة في جميع المنشآت، "التي تتكون ثروتها بمجملها من الأملاك العامة". تتشكل قاعدتها من مجلس العمال المنتخب لمدة ثلاث سنوات من قبل مجموع العمال من بين العمال المقترحين من قبل لجنة انتخابية ثلاثية (حزب، نقابة، إدارة). لكن مجلس الإدارة هو الذي يتمتع بالسلطة المهمة: يضم هذا المجلس عضواً أو عضوين منتخبين من قبل مجلس العمال، لكن يتولى المدير العام رئاسته الذي تسميه سلطة الوصاية (الدولة) وتعزله بناء على اقتراح المدير العام (هكذا وردت الجملة في النص/المُعرب). وهذا الأخير الذي "يتصرف تحت سلطة الوصاية" "مسؤول عن السير العام للمنشأة" و"يمارس سلطة تراتبية على الملاك العامل فيها".

يعيد هذا النموذج العام في مستوى المنشأة، إنتاج النظام السياسي بأكمله: "المواطنون العمال"، قاعدة السلطة، تؤطرهم النقابة والحزب، ويُعبؤون من أجل المشاركة في حسن سير مختلف "الجمهوريات" (البلديات، والمحافظات، والتعاونيات، والمنشآت) تحت رقابة "السلطة الثورية" (بالنسبة للانتقاء والتوظيف) وسلطة الدولة (بالنسبة للتنفيذ والوصاية).

باتخاذ هذه الإجراءات، كان بومدين يسعى لإيجاد توازن سياسي جديد بإعادة تحديد توجهاته وتحالفاته. وأظهر إمارات انفتاح باتجاه أوساط "الأنتليجنسيا التقدمية". وأشرك بخاصة- لكن بشكل خفي– حزب الطليعة الاشتراكي (الشيوعي) في صياغة الأفكار الأيديولوجية لتعبئة السلطة.

ثالثاً - الميثاق الوطني لعام ١٩٧٦

في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، بمناسبة عيد الميلاد العاشر للانقلاب، أعلن بومدين عن إعداد ميثاق وطني، وانتخاب جمعية وطنية (برلمان)

ورئيس للجمهورية. وفي ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٦، نُشرت مسودة الميثاق الوطني. ونُظمت حملة حوارات عامة في الأحياء وأماكن العمل في المدينة والريف. لكن الإجراء الذي اُتَّبع لكتابة المشروع النهائي للميثاق، كان إجراءً يسمح للسلطة بالاحتفاظ بالسيطرة على سيرورة النقاشات العامة والتعديلات. ولم يطرأ على النص الأوّلي إلا القليل جداً من التعديلات.

إن الميثاق الوطني المتبنى بموجب استفتاء عام، جرى في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، وحاز على نسبة ٩٨,٥% "نعم"، شكل "المصدر الأعلى لسياسة الأمة وقوانين الدولة"، وفقاً للدستور الذي قُدم لاحقاً (المادة ٦). وهو الذي سيقوم رئيس الجمهورية المقبل بأداء يمين القسم عليه. مما ينم عن أهميته.

في هذا الميثاق، قُدمت الجزائر على أنها بلد مقسم إلى طبقات ومجموعات بشرية عديدة، وليست بلداً ينقسم إلى إثنيات أو عدة "أُمَم": "ليست [الجزائر] مجموعة من الشعوب ومن فسيفساء من الإثنيات المتباينة". ولم يرد أي ذكر للمسألة الأمازيغية في هذه الوثيقة.

تُعدُّ الجزائر كلاً عضوياً حيث تقوم الاشتراكية بتطوير عقلاني لما بدأت به حرب التحرير الوطني: ولادة الأمة من جديد وإعادة سبك المجتمع كلياً. ومن ثم يجب أن لا تترجم التعددية الاجتماعية بتعددية سياسة تمارس بوساطة جمعيات طوعية مستقلة سياسياً. يجب توخي المصلحة العامة بوساطة دمج اجتماعي ناجم عن عمل مكثف بشدة تقوم به السلطة.

على نقيض ميثاق الجزائر، الذي تبنته جبهة التحرير الوطني في عام ١٩٦٤، الذي ينتقد نظام الدولة والبيروقراطية بتأكيده على تفوق "حزب طليعي مرتبط بعمق بالجماهير" على الدولة، يؤكد الميثاق الوطني لعام ١٩٧٦ على أن: "بعث السيادة الوطنية، وبناء الاشتراكية، ومكافحة التخلف، وبناء اقتصاد حديث ومزدهر، والتيقظ للأخطار الخارجية، أمور تتطلب وجود دولة وطيدة الأركان، ومعززة باستمرار، وليس دولة تسير نحو الإفلاس، في

الوقت الذي انبثقت فيه من العدم". إذن يقود هذا النص إلى الإشادة بدور الدولة: يؤدي الاتحاد الوثيق بين الشعب والثورة إلى تجسيد الشعب في الحزب والحزب في قيادة الدولة العليا. والدولة الوريثة لنضال التحرير الوطني، هي التعبير عن إرادة الأمة والشعب. واليوم وقد تم الحصول على الاستقلال بصعوبة شديدة، تشكل الدولة أيضاً "العامل الرئيس في إعادة سبك الاقتصاد ومجمل العلاقات الاجتماعية".

ويطمح الميثاق إلى دمج الدوائر السياسية والاقتصادية والدينية. يجب على كل جزائري أن يكون في آن معاً مناضل الثورة الاشتراكية ومنتج المجتمع الصناعي، ومستهلك السوق الوطنية، ويؤمن بدين الدولة. وعملياً يشكل الإسلام جزءاً لا يتجزأ من أيديولوجية الدولة بوصفه مكوناً رئيساً "للشخصية الجزائرية". إضافة إلى ذلك، يُعد الإسلام "دين الدولة" (لأن "الاشتراكية ليست ديناً" كما يشير إلى ذلك الميثاق). ومن ثم فإن الدولة هي التي تحدد النتاج السياسي. ويوضح الميثاق بدقة أن "الإسلام لا يرتبط بأية مصلحة خاصة، ولا بأي كهنوت بعينه ولا بأية سلطة زمنية"، ويخلص إلى أن "بناء الاشتراكية يتماهى مع ازدهار القيم الإسلامية". وبوصفه أول تطبيق للميثاق، والترجمة القانونية له، أصبح الدستور "حجر الزاوية" في الصرح المؤسساتي. وقد جرت المصادقة عليه في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ من قبل ٧٠٨٠٩٠٤ جزائري من أصل ٧٧٠٨٩٥٤ مسجل في قوائم الاقتراع، و٧١٦٣٠٠٧ مقترع (١٨ر٩٩% "نعم").

رابعاً - الدستور والبرلمان

تُذَكِّر ديباجة دستور ١٩٧٦، بأن الجزائر مدينة باستقلالها إلى حرب التحرير "التي ستبقى في التاريخ واحدة من أكبر الملاحم التي وسمت بعث شعوب العالم الثالث"، وتؤكد خيارات الجزائر الاشتراكية، وتشدد على أن

المؤسسات التي أُنشئت منذ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ ترمي إلى "تحويل أفكار الثورة التقدمية إلى انجازات ملموسة".

كرَّس دستور ١٩٧٦ رئاسية(•) النظام السياسي الجزائري، وتفوق الدولة والحكومة على أية مؤسسة تمثيلية أخرى حزبية أو منتخبة. ولا يمنح "دوراً قائداً لجبهة التحرير الوطني" إلا في إطار أن السلطة آيلة إلى قيادتها التي تمتزج مع قيادة الدولة. والواقع أن المادة ٩٨ من الدستور تنص على أن قيادة الحزب مدعوة إلى توجيه السياسة العامة للبلد في إطار "وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة". وتنص المادة ١٠٢ على "أن وظائف المسؤولية الحاسمة في مستوى الدولة يمسك بها أعضاء من قيادة الحزب".

ورئيس الدولة هو أيضاً الرئيس الأعلى للقوات المسلحة. يرسم سياسة الأمة العامة ويقودها وينفذها. ويُسمي أعضاء الحكومة ويعزلهم من مناصبهم، وليسوا مسؤولين إلا أمامه. ويمتلك زمام المبادرة في إصدار القوانين، كما هي الحال للبرلمان، ويُشرِّع بمراسيم خلال العطل البرلمانية. وبيده السلطة التنظيمية المختصة بتطبيق القوانين (السلطة القضائية).

في يوم السبت الواقع في ١١ كانون الأول/ ديسمبر، أعلن وزير الداخلية محمد بن أحمد المدعو عبد الغني نتائج الانتخابات الرئاسية. وقال إن هواري بومدين، مرشح جبهة التحرير الوطني الوحيد ، حصل رسمياً على ٣٨ر٩٩% من أصوات المقترعين. وفي يوم الجمعة الواقع في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٧، أُنتخب المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، واختار رباح بيطاط رئيساً له، وهو آخر "القادة التاريخيين" للثورة الجزائرية الذي لا يزال في السلطة.

منح الدستور المجلس الشعبي الوطني السلطة التشريعية، التي يتقاسمها مع رئيس الجمهورية، لأن هذا الأخير بإمكانه التشريع بمراسيم بين دورتين

(•) Présidentalisme نظام رئاسي، السلطة التنفيذية فيه بيد رئيس الجمهورية- المُعرب.

برلمانيتين. ووضحت المادة ١٥١، في ٢٦ نقطة، المجالات الرئيسة التي يستطيع هذا المجلس ممارسة نشاطه فيها، فإليه يعود بخاصة تحديد مبادئ السياسة الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتثبيت الخطوط الموجهة لسياسة تنظيم البلد، والبيئة، ونوعية الحياة.

ويقوم الحزب الوحيد والسلطة السياسية الإدارية بانتقاء المرشحين لانتخابات المجلس الوطني الشعبي، ومجالس البلديات والمحافظات (الولايات). وفي الواقع، فإن هؤلاء المنتخبين هم من الموظفين ومن أنصار النظام أكثر مما هم ممثلون حقيقيون للشعب يملكون القدرة على انتقاد فوقية الرئاسة والجهاز الحكومي. ففي ذهن القادة، ترمي مأسسة النظام إلى الحض على تكوين نخب وسيطة تمثل الدولة لدى الشعب وليس العكس. إذن ليس الهدف على الإطلاق تأمين قواعد دولة القانون، ولا إدخال التعددية والتناوب السياسي، وإنما "دمج" المجتمع في نظام بنته السلطة في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥.

الفصل الرابع

خيارات اقتصادية وسياسة خارجية
(١٩٦٥ - ١٩٧٨)

وقع الانعطاف التاريخي في السياسة الاقتصادية الجزائرية في عام ١٩٧٦. ففي تلك السنة أمم بومدين الثروات الطبيعية وبخاصة البترول والغاز. وحاول النظام العسكري الاستبدادي، وليدُ الانقلاب العسكري، الحصول على شرعيته السياسية بإعادة توزيع "الهبة النفطية". وأمِلَ أيضاً أن يضع بوساطة الدخول الضخمة التي ولدَّها النفط والغاز نموذجاً جديداً للتنمية.

أولاً- "التنموية"(•) الجزائرية

اعتقد رئيس الدولة المحاط بفريق صغير إرادوي(••) أن بالإمكان الانتقال بخطى سريعة من التخلف إلى المرحلة التصنيعية. فالتصنيع المعلن "أولوية الأولويات" يُفترض أن يصبح "القاطرة" التي تجر الزراعة.

إن نظرية "الصناعات الصانعة في بداية عقد السبعينيات، "المستوحاة أساساً من الاقتصاديين الفرنسيين فرانسو بيرو، وبخاصة من جيرار ديستان ودو بيرني (أستاذ في جامعة غرونوبل) أصبحت المرجعية العظمى

(•) développementalisme الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يكون هناك نمو إلا بعمل واع وإرادي، إذن إلا بتحريض وتنسيق تقوم بهما الدولة. المُعرب.

(••) volonatarisme الإرادوية: مذهب يجعل الإرادة تتدخل في كل حكم وتستطيع أن تعلق هذا الحكم. ومنها الإرادوي أي معتنق مذهب الإرادوية. المُعرب.

لإستراتيجية التنمية الجزائرية. عرَّف فرانسوا بيرو التصنيع بأنه "سيرورة تراكمية تهيكل الكل الاجتماعي بالاستخدام الكثيف لنظم الآلات وتسمح بزيادة مواد خيِّرة للبشرية بكلفة تنازلية". على إثر بيرو، حلل دو بيرني التصنيع على النحو التالي: التصنيع هو "ظاهرة كلية، ومعقدة حيث تتراكب بوثاقة التقانات، والاقتصاد الاجتماعي (إعادة هيكلات اجتماعية، مطواعية البنى الاجتماعية والاجتماعية الاقتصادية)، والسياسي (تغيير التصنيع للبنى السياسية تغييراً جذرياً)، والنفسي الاجتماعي (السلوكيات). وتكون العلاقات بين الظواهر ثنائية الاتجاه باستمرار، وكل واحدة منها هي بآن معاً شرط لتحقيق الظواهر الأخرى ونتيجة لتحقيقها".

ويصف جيرار ديستان ودو بيرني النظام الاجتماعي - الاقتصادي الذي ورَّثه الاستعمار للبلدان التابعة باتجاهه نحو الخارج وتخلع أوصاله الداخلية. منذئذ يرمي منهج التنمية المعمول به بعد الاستقلال إلى تحقيق دمج النظام الإنتاجي الوطني وإعادة تركيزه. ولخلق دينامية داخلية للتنمية، يجب الاعتراف بنوع من أولوية التصنيع. وفقاً لهذا النموذج، يتوجب على إستراتيجية فعّالة أن تمنح دوراً مميزاً "لشركات قاطرة"، وإلى أنماط من الاستثمارات الصناعية التي تمارس "تأثيرات جر" على البيئة الاقتصادية والاجتماعية. يجب أن تعزز هذه الصناعات القاعدية، المسماة صناعات صانعة، دمج الاقتصاد الوطني بالتأثيرات التي تمارسها في المنبع (تأثيرات التموين) وفي المصب (تأثيرات الأسواق). إضافة إلى ذلك، يجب على هذه الإستراتيجية رفع الإنتاجية والسماح للكوادر والعمال بالتدرب على وسط صناعي عصري ومتقدم تقانياً. ويجب أن تكون هذه الصناعات بخاصة صناعات منتجة لأدوات التجهيز، وأن يكون من بينها بخاصة الصناعات المنتجة للأدوات المنزلية.

وفي ملتقى عقدي الستينيات والسبعينيات، مارس مؤلفون آخرون تأثيرهم على القادة الجزائريين في وضع إستراتيجية التنمية ونموذجها. ويمكن ذكر أندريه غاندر فرانك، وشارل بيتلهيم وإيمانويل ويلرشتاين وأمانويل

ارغيزي، وف. هـ. كاردوزو، وسيلسو فورتادو، وسمير أمين... يرى هؤلاء المؤلفون أن الدولة وحدها هي القادرة على إنجاح هذا النموذج، حيث تلعب الصناعة دوراً محركاً في إطار وطني.

يتقاسم عدد من المراقبين والمحللين الفكرة القائلة بأن بناءً سريعاً لصناعة ثقيلة تُعدُّ القاعدة الضرورية للتنمية. و"الطريق الجزائري" الذي يرمِّز هذا الخيار الاقتصادي، يُفهم في المقام الأول على أنه خيار وطني راغب في "إعداد مستقبل البلد". يرى نظام بومدين أن التنمية (المظفور بها بسرعة وبالوسائل الناتجة عن الريع البترولي) هي في المقام الأول وسيلة تأكيد و(شرعنة) للدولة والأمة. فمن المفترض أن قوة الجهاز الإنتاجي توطد استقلال الدولة السياسي، وتزيد القدرة على "الوصول إلى الاشتراكية".

ثانياً - إستراتيجية البترول والغاز

اعترفت معاهدات ايفيان بالسيادة الجزائرية على الصحراء وثرواتها الطبيعية. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، فُتحت ثلمة في المصالح الفرنسية مع تأسيس الشركة الوطنية للبحث عن البترول والغاز ونقلهما وتحويلهما وتسويقهما (سوناتراش) ومع ذلك لم تكن الدولة الجزائرية تملك آنذاك سوى ٥ر٤% من محيط التنقيب، في حين أن المصالح الفرنسية تملك ٥ر٦٧% منه. وبعد الحرب الإسرائيلية العربية في شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قررت الجزائر تأميم نشاطات التصفية والتوزيع التي تمارسها شركتا موبيل وايسو، ووقعت سوناتراش اتفاقاً، في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ مع جيتي أويل. أعادت الشركة الأمريكية إلى الشركة الجزائرية ٥١% من مصالحها في الجزائر. وأصبحت المطالبات ضد الشركات الفرنسية أكثر إلحاحاً.

وفي ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧١، بدأ الرئيس بومدين "بنزع الاستعمار البترولي". فقد استبدل بنظام الامتيازات ممارسة السيطرة على ٥١% من الشركات البترولية الفرنسية. وأُممت أنابيب النفط والغاز. وكانت شركة توتال الشركة الوحيدة التي وافقت على مواصلة نشاطاتها، وغادرت الشركات

البترولية الأخرى الجزائر. وقاطعت فرنسا البترول الجزائري، وخرج الدينار الجزائري من منطقة الفرنك.

تشير سيرورة تأميم المصالح البترولية الأجنبية إلى جذرية خيارات السلطة الجزائرية الإستراتيجية في المستوى السياسي، وهذا ما نجم عنه زيادة الموارد التي تأمل الدولة بتعبئتها لصالح تعزيز سيطرتها على وسائل الإنتاج والتبادل الرئيسة.

دخول الدولة من البترول والغاز

(بملايين الدنانير بالأسعار الجارية)

١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٢
٨٨٠	١٣٢٠	١٦٥٩	٣٢٠٠

المصدر: وفقاً لــ [62] ,Raffinot et Jacquemont

في نهاية عام ١٩٧٣، ضاعفت الصدمة البترولية ريع النفط والغاز ثلاث مرات. ومنحت الإستراتيجية الجزائرية للتنمية دوراً أعظم لهذا الريع بوصفه مصدراً رئيساً لتمويل عملية التصنيع. وفضلت تحويل الثروات المعدنية والبترولية محلياً. إذن يحب أن يسهم هذا الطابع "الصناعي" للنفط والغاز بانجاز نظام إنتاجي مترابط.

على مر السنين، ذهبت نصف الاستثمارات الصناعية لزيادة قدرات إنتاج النفط والغاز، الضروري لشراء التجهيزات المهمة من الخارج المدرجة في الخطة الإستراتيجية المتبناة.

وهكذا أُستخدم قسمٌ مهمٌ من الموارد البترولية في صنع الوسائل اللازمة لمزيد من إنتاج... البترول والغاز. ففي عام ١٩٨٢، لم يكن إنتاج الجزائر من البترول (نحو ٥٠ مليون طن سنوياً منذ عام ١٩٧٢) يشكل سوى٢% من الإنتاج العالمي. وبدءاً من عام ١٩٨٢، استقر حجم الاستخراج على نحو ٤٠ مليون

طن، بحيث يسمح باقتصاد هذه الثروة الإستراتيجية الناضبة. ففي عام ١٩٨٢، قُدرت الاحتياطيات البترولية بنحو ١ر٢ مليار طن، ما يعدل نحو ٢٠ عاماً (بدءاً من عام ١٩٩٢) من إنتاج البترول المستخرج بهذا الإيقاع. ومع ٣٠٠٠ مليار متر مكعب احتياطي، تملك الجزائر ٤% من الاحتياطي العالمي من البترول. وفي عام ١٩٩٢، تراوح الإنتاج ما بين ١٤- ١٦ مليار متر مكعب سنوياً.

ثالثاً - النظام الإنتاجي ونتائجه

بعد مرحلة تأميم القطاع الزراعي الأوروبي "الحديث" (١٩٦٢- ١٩٦٥)، وإصدار الدينار الجزائري في عام ١٩٦٤ (الدينار لأمد طويل بالتعادل مع الفرنك الفرنسي يساوي نحو ١ر٢٠ فرنكاً ما بين ١٩٧٣- ١٩٨٠)، جاءت المرحلة الثانية، مرحلة "التصنيع" ما بين ١٩٦٩- ١٩٧٨.

اتسمت هذه المرحلة في البداية بموجة من التأميمات سمحت للدولة بالسيطرة على أدوات السلطة الاقتصادية. ففي ٨ أيار/ مايو ١٩٦٦، أصبحت المنشآت التعدينية تحت السيطرة العامة. ثم في ٣١ أيار/ مايو، شرَّعت الدولة احتكار عمليات التأمين. وأممت شبكة التوزيع إيسو وموبيل في شهر آب/ أغسطس ١٩٦٧. وما بين شهري أيار/ مايو- حزيران/ يونيو ١٩٦٨، نُفذت موجة أخرى من التأميمات. ففي ١٣ أيار/ مايو، أُممت ٢٢ شركة في قطاعات مواد البناء، والأسمدة وصناعة التعدين (منها رون- بونليك)؛ وفي شهر حزيران/ يونيو، جاء دور خمسين شركة للاسمنت، والدهانات، والزيوت، وصناعة التعدين (منها روبولين، لافارج، ليزيور)، وفي شهر آب/ أغسطس ١٩٦٨، منحت سلسلة عمليات السوناتراش (تروست حكومي للبترول والغاز) احتكار تسويق المنتجات البترولية والسيطرة على قطاع البتروكيماويات بأكمله.

وبلغت الموجة أوجها في ٢٤ شباط/ فبراير مع تأميم حقول الغاز الطبيعي كلّها ، والبترول الخام وأنابيب نقل البترول والغاز جميعها، والسيطرة على ٥١% من الشركات البترولية الفرنسية إيلف (ايراب آنذاك) والشركة الفرنسية للبترول. وفي ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، أُعلنت

نهاية سيرورة التأميم. وكان الهدف المنشود: بناء اقتصاد مستقل ومدمج في أقصر المهل. وكما كان الحال بالنسبة للاتحاد السوفييتي، جرى السعي إلى الحصول على نسب مرتفعة من الاستثمار مع منح الأولوية للصناعات القاعدية (صلب وكيماوية)، واستخدام أحدث التقانات. يُفترض أن يؤدي تطوير الصناعات الثقيلة إلى جر الاقتصاد بأكمله. أما الصناعات الاستهلاكية، فيجب تطويرها في مرحلة ثانية، لتلبية تزايد الطلب المتولد عن الدخول الجديدة الناجمة عن نمو الإنتاج.

إذن منحت الأولوية للصناعات القاعدية، وإلى الصناعة على حساب الزراعة. وطُرح تصنيع الزراعة (الميكنة، التكثيف باستخدام المنتجات الكيماوية) كشرط لازدهارها (خلق الوظائف، منتجات استهلاكية، تحقيق استقلال الجزائر الاقتصادي).

حتى عام ١٩٦٦، بقي القطاع المصرفي تحت سيطرة المصارف الأجنبية (ولاسيما الفرنسية). وما بين ١٩٦٦- ١٩٦٧، تأسست ثلاثة مصارف لاحقة لمصارف سابقة: المصرف الوطني الجزائري في الأول من تموز/ يوليو ١٩٦٦، والمصرف الشعبي الجزائري في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦؛ والمصرف الخارجي الجزائري في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧. ومع الخطة الأولى للتنمية (خطة لثلاث سنوات ١٩٦٧- ١٩٧٠)، جرى التأميم الكامل للقطاع المصرفي. وشكلت الخطة الرباعية (١٩٧٠- ١٩٧٣) مناسبة لتخطيط مالي (مصرف التنمية الجزائري، مجلس مالي) لتمويل الاستثمارات.

هل ستتحقق أهداف النظام الإنتاجي الجزائري الناشئ؟

في المقام الأول، ماذا بخصوص التخطيط ؟ في الواقع اكتفت أمانة تخطيط الدولة (التي من المفترض أن تؤمن انسجام هذه الخطة بمجملها)

بجمع مشاريع الشركات الوطنية الكبرى وخطط وزاراتها الوصائية. حيث تقع سلطة القرار الفعليّة بخصوص التجهيزات(•).

وبرغم ضخامة الاستثمارات الممنوحة، بقي النمو شديد البطء. ففي حين أن الاستثمارات تمثل ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٣، و٤٢% في عام ١٩٧٣، وتصل إلى ٥٠% في عام ١٩٧٧ (أي أعلى النسب في العالم)، فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي وسطياً بنسبة ٤ر٦% سنوياً في الفترة ١٩٧١- ١٩٨٠.

في عام ١٩٨١ وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦ر٣٦ مليار دولار، ما يعدل ١٩١٧ دولار للفرد، الذي يجعله بعيداً جداً عن ليبيا (٨٦٤٠ دولار)، لكن يأتي بشكل واسع أمام تونس (١٢٤٢ دولار)، والمغرب (٧٢٢ دولار).

ما بين ١٩٧٧- ١٩٨٢، ارتفع إنتاج الفولاذ الخام من ٤٠٠ ألف طن إلى ٢ر١ مليار طن، وبلغ إنتاج الجرارات، الذي انطلق في عام ١٩٧٤، ٤٩٠٠ وحدة في عام ١٩٧٩. وارتفع إنتاج الكهرباء من ٤٠٠٠ ميغاوات ساعي في عام ١٩٧٤

(•) **شهادة مسؤول شاب في إدارة التخطيط**

بعد أن أنهيت دراستي في عام ١٩٦٥، عدت إلى الجزائر. وأدركت جيداً أن المسافة تساعد على التحليل وتحمي من التعرض للشبهات. منذ عام ١٩٦٥، شغلت وظيفة في إدارة الخطة العامة، المرتبطة بالرئاسة، ثم بوزارة المالية والخطة. وسرعان ما اكتشفت أن عدداً لا يحصى من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الحرب (اقتلاع السكان من جذورهم، تدهور الدوائر الاقتصادية، ضعف نوعية التعليم) غائباً عن اهتمامات القادة الجدد. ويعود إلى الكوادر المستبعدة عن الإدارة السياسية الرسمية، وتملك قدرة الاختيار، أن تواجه مشكلات المجتمع لوحدها. وبالمقابل يُسهر فقط على تأمين الرواتب لها وموارد في الحد الأدنى لضمان السلم الاجتماعي. وتتطور الإدارة الإستراتيجية (المستبعد منها هذه الكوادر) في حلقة مغلقة، وتستعين بترسيمات جاهزة، وترمي في المقام الأول إلى السيطرة على الحقل السياسي. وأصبح ارتقاء أيديولوجية الدولة لا يقاوم. فقد أنكرت العقيدة الرسمية التاريخ ، والثقافة، والسياسة السابقة، وكذلك الوقائع الاجتماعية. يُفرض الإجماع بالإكراه، ويجب أن يساعد كل عمل على تغذية دواليب الاستبداد".

Ghazi Hidouci, *Algérie inachevée*, Paris, La Découverte, 1995.

حتى ٦٠٠٠ ميغاوات ساعي في عام ١٩٨٠، ونما إنتاج الصناعات الصناعية بنسبة ٩,٩% سنوياً ما بين ١٩٧٠- ١٩٧٩، لكن مع كثير من عدم الانتظام.

إن المبالغة في تركيز الوسائل المالية في قطاع النفط والغاز (نحو ٣٠% من مجموع الاستثمارات ما بين ١٩٦٧- ١٩٧٧) فاقمت وضع قطاع أدوات الإنتاج الذي لجأ إلى نقل التقانات الغربية إلى الاقتراض الدولي. وسرعان ما بدا أن أهداف الاستقلال الاقتصادي بعيدة المنال.

كما أن الاستثمارات الكثيفة المكرسة للصناعة (١ر٦٤% من مجموع الاستثمارات ما بين ١٩٧٤- ١٩٧٧) والوزن السياسي لسيطرة الدولة حالا دون تحقيق التمفصلات الجوهرية: بين القطاعين العام والخاص، وبين الجهاز الإنتاجي ونظام التوزيع، بين الزراعة والصناعة.

من هنا جاءت الصعوبات المتراكمة أمام تحقيق المشاريع الصناعية.

كما جرى تنفيذ وحدات الإنتاج الصناعية بخاصة عن طريق التسليم "المفتاح باليد"، الذي من المفترض أن يُسرع التنمية. لكن أُسيء بشكل كبير تقدير صعوبات التحكم بالتقانات الجديدة المعقدة وإدارتها. فالصعود في إنتاج المصانع الجديدة غالباً ما يكون طويل الأمد جداً. ويبقى حجم الإنتاج غير محقق بعد الانطلاق.

غالباً ما تكون المشاريع القائمة على منظورات نمو سريع جداً مبالغاً في أبعادها، وغالباً ما تعمل وحدات الإنتاج بنسبة ٣٠- ٤٠% من طاقتها. فتحولت توفيرات الحجم(•) المأمولة إلى ارتفاع مبالغ فيه في سعر الكلفة. وأدى نقص البنى التحتية للتخزين وضعف نظام التسويق إلى زيادة الإختلالات الإقليمية لصالح الأقطاب الصناعية. وتُرجمت الاستعانة النظامية بالشركات الأجنبية إلى مديونية فاحشة: ارتفع دين الجزائر الخارجي من ٢,٧

(•) Les économies d’échelle هناك توفيرات حجم حين ينخفض سعر الوحدة المنتجة عن ارتفاع سلم الإنتاج. بمعنى عندما يزداد كل عامل من عوامل الإنتاج بالنسبة نفسها (١% مثلا)، فإن منتجات السلم تكون متزايدة إذا ازداد الإنتاج بنسبة أكبر من (٤ر١%) مثلاً – المُعرب.

مليار دولار في عام ١٩٧٢ حتى ٢٣,٤ مليار في عام ١٩٧٩ (ما يساوي على التوالي خدمة دين بنسبة ١٢% ثم ٢٥,٦% من الصادرات).

أخيراً، شهدت الزراعة هرماً متسارعاً للناشطين اقتصادياً. وأظهر ضعف إنتاجها عدم قدرتها على مواجهة الحاجات الغذائية.

رابعاً - المسألة الزراعية

اعتمدت الثورة الزراعية التي نص عليها مرسوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، والمطبقة ما بين ١٩٧٢- ١٩٧٥ على ١١٤١٠٠٠ هكتار (بنى زراعية غير استعمارية)، على نظام التعاونيات: فقد شُكلت ٥٢٦١ تعاونية من مختلف الأنماط، مساحةُ كلٍّ منها ٢١٧ هكتاراً وسطياً، احتضنت ٩٠ ألف فلاح مقابل ١٧٠ ألف في قطاع "التسيير الذاتي"، (مزارع الدولة). و١٠% فقط ملكية خاصة أممتها الدولة. لم تثِر الثورة حماسة كبيرة؛ فنسبة مهمة من المستفيدين منها تنازلت عنها. ولم يشعر الفلاحون المقدر عددهم بنحو ٧ مليون في عام ١٩٧٣، بأنهم معنيون بهذا التحول الاستبدادي للزراعة، التي بقيت مناطة بأوامر الدولة (•).

(•) هواري بومدين والثورة الزراعية:

"ليس لدينا طريقاً آخر سوى إنشاء ما أسميه المجتمع الفلاحي الثوري الذي نطوق معه الزوائد الفطرية والبيروقراطية اللتين تشكلان خطراً مهدداً ومتعاظماً على الثورة. تعاني المدن في بلداننا العربية وفي العالم الثالث من تأثير أوروبا الغربية في المناحي كلها: الأخلاقيات، والسلوكيات، والاستهلاك، واحتقار العمل اليدوي، الخ...

"وهذا مهم جداً في مجتمع مثل مجتمعنا الذي تطور قسم منه في المدن حيث ترك الاستعمار تأثيراً على أبناء المدن والذي لا يزال سارياً حتى هزيمة هذا الأخير. وبالمقابل، حافظ المجتمع الجزائري في الأرياف على أصالته الوطنية. وهذا ما جعل الريف الجزائري يقدم تربة صالحة لاندلاع الثورة المسلحة فيها دامت سبع سنوات ونصف. لهذا السبب، إذا ما أراد المرء أن تواصل الثورة مسيرتها في الطريق الاشتراكي، فليس هناك أي خيار آخر إلا العودة إلى المنبع بشكل علمي. والحقيقة يعتمد مستقبل الثورة الجزائرية، في هذه المرحلة الجديدة، على نجاح الثورة الزراعية".

المصدر: مقابلة مع صحافي مصري، صحيفة **المجاهد** تاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤م.

بعد تجربة الإدارة الذاتية المقررة بمبادرة من العمال، والفلاحين الفقراء، وبعض المناضلين في السنوات ١٩٦٢- ١٩٦٧، كان من المفروض أن يوفر القطاع الزراعي أسواقاً للصناعة. فالأهداف المرسومة للزراعة هي أهداف متعددة: تحسين توازن مداخيل- إنتاجات لضمان دخل لائق للفلاحين الفقراء، وتنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي لتلبية الحاجات الغذائية للبلد، وترسيخ وتحسين مركز الجزائر في السوق العالمية في مستوى تصدير المنتجات الزراعية.

لكن رغم المرجعيات الشكلية التي تعترف بأهمية القطاع الزراعي، فقد ضُحي به، لأن التصنيع وحده هو الذي حظي بالأولويات.

فوفقاً للاقتصادي عبد اللطيف بن اشهانو كانت العلاقة الإجمالية بين الاستثمار الموظف والاستثمار الضروري الطبيعي لتجديد الجهاز الإنتاجي فقط في قطاع "التسيير الذاتي" ، خلال المرحلة ١٩٦٦- ١٩٧٤، هو ٣٨%. بشكل عام، لم تتوقف مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الضعيفة جداً عن التراجع: ٣١% في عام ١٩٦٣، ١٨% في عام ١٩٦٥، و١٣% في عام ١٩٧٠. ولم تحظَ إلا بما يعدل ١٢% من الاستثمارات في الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٣، و٤ر٧% في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧، وهي لا تسمح دائماً بتجديد وسائل الإنتاج الموجودة. وكان الانسجام يعوز الإصلاح الزراعي. فعالم السياسة برونو ايتين، يرى أن ما قاد السيرورة هو "نوع من خضوع العالم الفلاحي والريفي لمنطق تصنيع الاقتصاد، وبشكل أكثر عمومية، فرض سلطة تسيطر عليها فئات حضرية لمفهوم حضري- صناعي للتنمية" (•).

وفي الواقع، اُستخدم التبادل مدينة - ريف، غير المتعادل باطراد، لتمويل التراكم الصناعي. فخلال ما يزيد عن ١٠ سنوات، بقيت الأسعار

(•) *Les Problèmes agraires au Maghreb*,CERSM- CNRS, Aix-en- Provence / Paris , 1977

و"الأجور" في القطاع الزراعي مجمدة بحيث تسمح بتموين المدن بأقل سعر ممكن. وبنيت مصانع على ما يزيد عن ١٥٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية الجيدة تستجر اليد العاملة الأكثر شباباً ومهارة. وأدى بخس قيمة العمل الزراعي إلى هجرة متنامية بنحو ١٠٠ ألف شخص سنوياً.

لم يتقدم الإنتاج الزراعي إلا بشكل ضعيف جداً. فقد بلغ متوسط إنتاج الحبوب ١٩٫٨ مليون كنتال في الفترة ١٩٧٩- ١٩٨١ مقابل ١٩٫٣ مليون كنتال في الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٣ (٢٣ مليون كنتال في الفترة ١٩٥٤- ١٩٥٧).

في عام ١٩٦٦، كانت نسبة الكفاية الغذائية تزيد عن ٧٠%، فلم تعد إلا بنسبة ٣٠% في عام ١٩٨٠. فقد أصبح نصف الحبوب المستهلكة هي الحبوب المستوردة من الخارج، و٨٠% من الزيوت، وثلثي الخضار الجافة، واستيراد شبه كامل للسكر المستهلك. وفي عام ١٩٨٤، استوردت الجزائر ٦٠% من استهلاكها الغذائي (ربع قيمة الواردات الكلية للجزائر). وغدت هذه النسبة في تقدم مستمر.

خامساً - تقدم الهجرة

في ٨ آب/ أغسطس ١٩٦٦، بمناسبة "أول حلقة دراسية حول الهجرة"، ذكر رئيس الدولة انجازات عنابه وارزيو الصناعية، القادرة، برأيه، على توفير العمل "للمهاجرين المرشحين للعودة".

لكن هذه الخطب الدعائية حول "العودة" تخفي بشكل رديء ضغط الهجرة المستمر باتجاه فرنسا. فالاتفاق الفرنسي- الجزائري بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ حد من حرية الانتقال المنصوص عليها في معاهدات ايفيان. وتتوخى الرقابة على الحدود أن تكون أكثر قسوة، وأكثر انتقائية مما كانت عليه في الماضي.

وفي ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، في افتتاح "مؤتمر حول الهجرة"، استنكر بومدين بعبارات قاسية "الشتائم، والتحريضات، والاغتيالات وإجراءات

أخرى عنصرية" التي كان الجزائريون ضحاياها في هذه الحقبة، وبحسب رأيه، على إثر قرارات الحكومة الجزائرية القاضية بتأميم الموارد البترولية. وأضاف قائلاً: يجب على الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا أن يفخروا "بأصالتهم العربية الإسلامية التي تحميهم من كل إرادة دمج في المجتمع المضيف".

عدد الجزائريين في فرنسا

١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٨٨
٤٧١٠٢٠	٧١٠٦٩٠	٧٩٥٩٢٠	٨٢٠٩٠٠

المصدر: وفقاً لــ: L'Etat du Maghreb, Ed. La Decouverte, 1991

وفي الواقع، استمرت حركية السكان بالتنامي في عقد السبعينيات. فالأزمة الزراعية، والضغط الديموغرافي، وتسارع التحضر عوامل أثارت أيضاً تنقلات السكان. لأن الهجرة كانت تحصل بخاصة بين المدن الجزائرية في داخل الفضاء الزراعي نفسه، لكن ذلك لم يمنع استمرار نمو الوجود الجزائري في فرنسا.

تَجذَّر سكان من أصل جزائري بشكل مستمر في فرنسا، ولا يفكرون بالعودة إلى الجزائر. ويحافظون على علاقات وطيدة مع مجتمعهم الأصلي في المستويين الاقتصادي والاجتماعي الثقافي.

سادساً - المشروع العالم ثالثي الكبير

حقق بومدين أكثر نجاحاته في المستويين الإقليمي والدولي. ونظر المثقفون الجزائريون، والأوروبيون أيضاً، بالإعجاب إلى "المعجزة الجزائرية". فقد عُقدت القمة الرابعة لدول عدم الانحياز في مدينة الجزائر ما بين ٥- ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣. حينئذ كانت صورة الجزائر صورة دولة ثورية داعمة لحركات التحرر السياسي والاقتصادي.

فالمبادئ التي طرحها "ميثاق الصمام" لعام ١٩٥٦ منذ البداية، و"برنامج طرابلس" لعام ١٩٦٢، والتي كُرر التأكيد عليها باستمرار في مختلف المؤتمرات الدولية، كان هدفها إثارة مختلف أنواع التضامن بين دول العالم الثالث وتفعيلها. ويقوم هذا السعي للتضامن بخاصة على مقاربة اقتصادية للعلاقات الدولية. فبالنسبة لعالم القانون جان- روبير هنري، إن رؤية الجزائر السياسية هي رؤية "اقتصادية تماماً، متطابقة مع وسائل البلد - التي لا تسمح لها بالإفراط بالتسلح- ومع الرهانات التي عرفتها على التوالي: الخروج من النظام الاستعماري، وتنفيذ التنمية، والحصول على مكان في النظام العالمي (صحيفة اللوموند، ٧ تموز/ يوليو ١٩٨٢). في إطار هذه الروح، تشير بداية الميثاق الوطني لعام ١٩٧٦ إلى أن "السياسة الخارجية يجب أن تعكس السياسة الداخلية".

بعد أن استمدت الجزائر قوة من الهالة التي منحتها إياها حرب التحرير في عيون العديد من شعوب العالم الثالث، واعتمدت على فريق من "الدبلوماسيين المناضلين" – الذي دفع إلى القول بأن لدى الجزائر "دبلوماسية مقاومين" – بقيادة بومدين وعبد العزيز بوتفليقة (وزير الشؤون الخارجية)، سعت الجزائر إلى توسيع دورها الدولي.

فبعد أن أدى انقلاب بومدين إلى إلغاء مؤتمر الجزائر المتوقع في صيف عام ١٩٦٥، جرى إنعاش الدبلوماسية الجزائرية بتبني ميثاق "البلدان ال ٧٧" في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧. فما سميت بمجموعة الـ ٧٧ التي جمعت البلدان النامية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد)، ألحت على الجهود الداخلية التي يجب على البلدان النامية بذلها. ثم عملت الجزائر على تسوية الخلافات مع جيرانها المغاربة. ففي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، وقعت معاهدة "أخوة، وحسن جوار، وتعاون" (معاهدة ايفران) مع المغرب، اعترفت فيها ضمنياً باستقلال موريتانيا. وفي شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، وقعت معاهدة مماثلة مع تونس. في الوقت نفسه

طرحت مسألة العلاقات الشائكة مع الدولة الاستعمارية القديمة فرنسا. وفككت فرنسا قاعدة ريغان الذرية في الصحراء في عام ١٩٦٦، وانسحبت من القاعدة العسكرية في بيرزت في الأول من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. واكتسبت الأزمة بين فرنسا والجزائر أبعاداً مهمة لحظة تأميم شركات النفط والغاز في عام ١٩٧١. حينئذ سعت الجزائر عن طريق الخبرة التنازعية expérience conflictuelle إلى إدخال بلدان العالم الثالث في عمل جماعي من أجل إصلاح النظام الاقتصادي العالمي. وجرى التأكيد على رهان المواد الأولية – ومنها الغاز والنفط - والاستقلال الاقتصادي الوطني، وضرورة بناء نظام اقتصادي عالمي جديد.

وبعد مؤتمر الجزائر في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، حيث وضعت "قائمة مطالب"، اختبرت الجزائر "سلاح البترول" على إثر الحرب الإسرائيلية العربية ١٩٧٣. فسعى بومدين للحفاظ الصعب على تماسك الأوبب (منظمة البلدان المصدرة للنفط)، والحيلولة دون التحاق أغنى دولها بمعسكر البلدان "الغنية" والانفصال عن العالم الثالث. وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٤، دافع الرئيس الجزائري عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، المدعوة للانعقاد، بناء على طلبه، باسم بلدان عدم الانحياز. وفي شهر آذار/ مارس ١٩٧٥، بادرت الجزائر إلى عقد أول "قمة" لمنظمة البلدان المصدرة للنفط.

لكن المشروع العالم ثالثي الجزائري الكبير اصطدم بعداء بعض البلدان الغربية، وغاص في النقاشات الداخلية في العالم الثالث، وإرهاق نزاع الصحراء الغربية، والمعاناة من نتائج علاقات القوة الدولية الناجمة عما سميت "بالصدمة البترولية الأولى".

سابعاً - النزاع حول الصحراء الغربية

بعد "حرب الرمال" في عام ١٩٦٣ (انظر الفصل الثاني) ومعاهدة ايفران ١٩٦٩، تصالحت الجزائر مع المغرب وموريتانيا. وفي لقاءاته مع

بومدين ومختار ولد داده رئيس موريتانيا، قبل ملك المغرب الحسن الثاني بمبدأ تقرير المصير في الصحراء الاسبانية. ففي اعتقاده، ليس هناك أدنى شك بأن استشارة السكان المعنيين لن تكون سوى شكلية هدفها تكريس إلحاقهم بالمغرب. يتكون سكان الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الاسبانية من نحو ٢٠ قبيلة تنتمي إلى أربع مجموعات: الرقيبات، التكنا، والمعقيل وولد ديليم. قدَّر الإحصاء الذي أجراه الأسبان في عام ١٩٧٤ عدد هؤلاء السكان ما بين ٧٠- ٨٠ ألف شخص. لكن هذا الرقم لا يأخذ بالحسبان عدد الصحراويين الذين لجؤوا إلى البلدان المجاورة، والبدو. وقدَّرت جبهة البوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب، التي تأسست في ١٠ أيار/ مايو ١٩٧٣)، أن هذا العدد يتراوح ما بين ٢٥٠- ٣٠٠ ألف نسمة.

في هذا البلد تستغل إسبانيا، منذ عام ١٩٦٣، خامات الفوسفات (المكتشفة في عام ١٩٤٧) في الساقية الحمراء التي يبلغ طولها ٧٥ كم وعرضها ما بين ١- ١٥ كم، وتمتد على مساحة تبلغ ٢٥٠ كليومتر مربع. وقُدِّرَ احطياطي الفوسفات فيها بـــ ١٠ مليارات طن. وفي مكان آخر يكشف باطن الأرض أيضاً عن الحديد، والنحاس واليورانيوم والغاز. ويوجد في عرض البحر واحد من أغنى "أحواض" السمك في العالم.

في عام ١٩٧٣، أبدت المغرب قلقها في الوقت الذي كانت تنوي زيادة قوتها الاقتصادية في الفوسفات باسترداد الصحراء الغربية. وتريد إسبانيا تنظيم استقلال هذه الصحراء بما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها في الإقليم. ولاسيما أن جبهة البوليساريو التي تديرها حفنة من الشباب المناضلين الملتفين حول شاب جامعي يبلغ من العمر ٢٥ سنة، هو الوالي مصطفى سيد (لقي حتفه في حزيران/ يونيو ١٩٧٦)، أطلقت، في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٣، أول عملية عسكرية ضد الأسبان. من جانبها اختارت الجزائر استقلال الصحراء الغربية، جمهورية غير منحازة. وفي ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٧٤، أعلن الملك الحسن الثاني أنه يعارض كل استفتاء يمكن أن يؤدي إلى استقلال هذا البلد المتنازع عليه. وفي نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، أغرى الرئيس

الموريتاني باقتسام محتمل للصحراء الغربية وعقد معه اتفاقاً سرياً. وفي شهري نيسان/ أبريل- أيار/ مايو ١٩٧٥، أوصت لجنة لتقصي الحقائق على الأرض تابعة لمنظمة الأمم المتحدة بتطبيق مبدأ تقرير المصير. وفي ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر، أوصت محكمة العدل الدولية، التي طرح الملك الحسن الثاني القضية أمامها، بتقرير المصير أيضاً. عندئذ حاول ملك المغرب المجازفة بكل شيء في سبيل تحقيق ما يرغب به. فجمع حوله المعارضة المغربية (باستثناء بعض مجموعات أقصى اليسار، وبخاصة المنظمة الماركسية اللينينية إلى الأمام) ، وقرر تنظيم "مسيرة خضراء". بدأت في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، وضمت ٣٥٠ ألف متظاهر ساروا باتجاه الصحراء.

مارست معاهدة ملك المغرب هذه تأثيرها على الحكومة الاسبانية. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، كرَّست معاهدة مدريد تقسيم الصحراء الغربية بين الرباط ونواكشوط.

بعد فترة من العزلة في بداية هذا النزاع، قامت الجزائر بنشاط دبلوماسي مكثف(•). وفي ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦، كانت غالبية أعضاء

(•) **بومدين، الجزائر والصحراء الغربية:**

"تحيل الجسم، لكن يبدو أنه بصحة جيدة أكثر من أي وقت مضى، في نهاية عام ١٩٧٥، عبَّر [بومدين] عن رأيه بصراحة صارمة أمام محاوريه الأجانب (وزراء، دبلوماسيين، صحافيين) القادمين بحثاً عن أخبار: "بالطبع تلقينا صدمة، لكنها كانت صحية. ربما بالغنا في اعتزازنا، كنا شبه ساذجين. أردنا سيادة السلام على حدودنا لكي نستطيع تطوير بلدنا بهدوء؟ لقد أخطأنا. [...] لماذا هذا الاعتراف بشكل نقد ذاتي من رجل، من نظام، ربح كثيراً من الرهانات خلال عشر سنوات؟ جاءت الصدمة من الجنوب، من بعض أربانات [الأربن هو قياس طولي فرنسي/ المعرب] من أعماق الصحراء المسماة "اسبانية"، قطعة من الصحراء يطوف بها نحو ٦٠ ألف بدوي، ويسهر عليها آلاف من جنود الفرقة الأجنبية تيرسو Tercio. في أقل من شهرين، فقد بومدين الثقة بجيرانه في المغرب، وبإخوانه العرب والأفارقة وأصدقائه من العالم الثالث وشركائه في البحر المتوسط. لقد تعرض للشتيمة، وتُخلي عنه، وتعرض للخيانة. تغير مفاجئ في المغرب. [...] الجزائر التي كانت تدعم تطبيق مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وجدت نفسها وحيدة في الميدان".

المصدر : Ania Francon, *Un algérien nommé Boumediene*, Paris, Stock, 1976, p. 319 et 320

منظمة الوحدة الأفريقية على استعداد للاعتراف بجبهة البوليساريو "حركة تحرير". في الحال، أعلنت هذه الأخيرة قيام جمهورية عربية صحراوية ديمقراطية يرأسها محمد عبد العزيز البالغ من العمر آنذاك ٣١ عاماً. وأصبحت اللجنة التنفيذية أو (مجلس قيادة الثورة) الجهاز الأعلى في البلاد وتكوّن من تسعة أعضاء. وبسط سيطرته على ٦٠% من الصحراء الغربية، وأعلن أن لديه ١٠ آلاف جندي، منهم ٣٠٠٠ جندي يرابطون دوماً على الجبهة. وتحظى جبهة البوليساريو بدعم عسكري جزائري ، وتدعمها ليبيا مالياً. وغالباً ما قيل، في تلك الحقبة، إن اندلاع حرب مباشرة بين الجزائر والمغرب أمر ممكن. وفي نهاية الأمر، أدار الطرفان التوتر بمهارة.

وفي الأول من شهر أيار/ مايو ١٩٧٧، حصلت جبهة البوليساريو، التي ركزت جوهر مجهودها العسكري على موريتانيا، على صدى إعلامي قوي بقتلها فرنسيين وخطفها ستّة آخرين في الزويرات. وفي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، تدخلت قوة عسكرية فرنسية. وبلغ التوتر أقصاه. وأرسلت المغرب إلى الأرض حملة عسكرية تعدادها ١٢ ألف رجل. هاجم رجال البوليساريو المراكز التعدينية التي تؤمن صادرات الحديد، المصدر الرئيس لإيرادات موريتانيا.

وفي ١٠ تموز، يوليو ١٩٧٨، قام المقدم مصفى ولد سالك بانقلاب عسكري على مختار ولد داده، رئيس الدولة الموريتانية، ورشح نفسه لإخراج البلد من الحرب. وفي ١٢ تموز/ يوليو، أعلنت جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار تجاه موريتانيا. وركزت هجماتها على المملكة الشريفية التي دُفعت إلى بناء "جدار" حماية بالغ الطول. وأسهمت النفقات العسكرية الثقيلة في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب.

ولدى وفاة الرئيس بومدين في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، لم يكن صراع الصحراء الغربية قد وجد حلاً. لقد استمر أمداً طويلا في تسميم العلاقات بين الجزائر والمغرب. فالرباط تتهم الجزائر بأطماع الهيمنة في المغرب.

الفصل الخامس

مجتمع وثقافة في الجزائر (١٩٦٢- ١٩٨٢)

كانت الجزائر لحظة استقلالها تعاني من نقص في الوسائل المادية والكوادر بآن معاً. ولكسب رهان الاستقلال الاقتصادي، توجب عليها إعداد رجال ونساء أكفاء. وفي خلال عشرين عاماً فقط، تغيرت اللوحة الثقافية والاجتماعية في الجزائر تغييراً عميقاً.

أولاً - تحديات التعليم والتأهيل

في عام ١٩٦١، كانت نسبة الشباب الفرنسيين المقبولين في المدارس ١٠٠%، وأقل من ١٥% بالنسبة للأطفال الجزائريين. وعدد المسلمين المسجلين في صفوف المرحلة الابتدائية يكاد يبلغ ٧٠٠ ألف تلميذ. ومنذ عام ١٩٧٠، سبق أن قاربوا ٢ مليون تلميذ. وفي عام ١٩٨٠، وصل عددهم إلى ٤ر٥ مليون تلميذ. وفي عام ١٩٨٢، استقبلت المدارس الثانوية ٢٥٠ ألف طالب، والجامعات ٨٠ ألف طالباً (٢٨٠٠ طالب في عام ١٩٦٣).

وفي شهر تموز/ يوليو ١٩٦٢، كان عدد المعلمين الجزائريين ١٧٠٠ معلم فقط في التعليم الابتدائي. ومنذ الاستقلال، دُعي ألف منهم لشغلِ الإدارات الجديدة. وجُند عدة آلاف من "المرشدين ''moniteurs" يساعدهم في أعمالهم معاونون أجانب. ومع مرور السنين، جاء ١١ ألف معلم لتقديم مساعدتهم. وفي عام ١٩٨٢، تضاعف عدد المعلمين الجزائريين العاملين في التعليم ٢٧ مرة، ليرتفع عددهم من ٧٠٠ معلم حتى ١٩٠٠٠ ألف معلم خلال عشرين عام.

شكلت المدرسة قسماً مدمجاً في ملامح الجزائر في المدن الكبرى، ومن الأوراس حتى واحات الجنوب الكبير. وأصبح "مشهد" الأطفال الذين يحملون الحقائب المدرسية على ظهورهم أو بالأيدي مألوفاً على طول الطرق في كل مكان.

ما بين ١٩٧٠- ١٩٨٠، اتجه التباين بين عدد الصبية والبنات المقبولين في المدارس إلى الانخفاض. فقد أصبحت نسبة البنات ٤٠% من أعداد التلاميذ المقبولين في المدارس الابتدائية والثانوية. واستقرت هذه النسبة في الجامعات على ٢٥% اعتباراً من عام ١٩٨٧.

ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة الفتيات المقبولات يعبر عن التغييرات التي أنتجتها "الثورة المدرسية" لاسيما في العلاقات بين الجنسين. فالاختلاط على مقاعد المدرسة، شوش الامتثالية [نزعة التقيد بالأعراف المقررة/ المُعرب]، والأحكام المسبقة. فقد أصبح عدد الشابات الجزائريات اللاتي تخلين عن الحايك (الحجاب التقليدي)، ولبسنَ البنطال، كبيراً في سوق العمل الماهر. وأخذ المرء يراهن بخاصة في التعليم، ونادراً ما يراهن قاضيات ومحاميات وطبيبات. لكن التحديث الناجم عن التحضر والتعليم، لم يطل جميع قطاعات المجتمع فيما يتعلق بالنساء (مواصلة الزواج المرتب، وثقل التقليد العائلي، وعدم الاختلاط المرئي في الفضاء العام).

بدأ العمل بمشروع "المدرسة الأساسية" منذ مطلع العام الدراسي ١٩٨٠. فقد أصبح على التلاميذ المقبولين منذ هذا التاريخ أن يتبعوا مرحلة التعليم الأساسي ومدتها ٩ سنوات مقسمة إلى ثلاث حلقات مدمجة مدة كل منها ثلاث سنوات. تُكرَّسُ الحلقة الأساسية (ما بين سن ٦- ٩ سنوات) للتدرب على طرائق نشطة للتعبير (قراءة، كتابة، حساب)، ومهمة حلقة التيقظ (ما بين سن ١٠- ١٢ سنة) تعزيز المكتسبات السابقة، وإدخال تعليم اللغة الفرنسية بواقع ١٠ ساعات أسبوعياً، ومجموع كلي مقداره ٢٧٫٥ ساعة.

أخيراً، الحلقة النهائية (ما بين سن ١٣- ١٦ سنة) وتعنى بالتوجيه وتتعلق بالفروع العلمية، والعلوم الاجتماعية، و"التعليم متعدد الفنون". وما بين ١٩٧٠- ١٩٨١، بلغ عدد من تم تأهيلهم ٣٣ ألف أستاذ للتعليم المتوسط، و٥٠٠ مفتش. وأُنشئت بنى لوجستية أيضاً، مثل معهد التربية الوطني، الذي طبع في عام ١٩٨٢ وحده ٢١ مليون كتاب(•).

وفي مستوى الجامعة، اُتخذت التدابير التالية: إلغاء العام الجامعي واستبداله بالنظام الفصلي ذي الأشهر الستة، وتشارك الكليات مع المعاهد، وتقصير مدة العطلة، وإنشاء وحدة القياس وإلغاء الفصل. يستمد هذا النظام إلهامه من النموذج الأمريكي، في حين أن المدرسة الأساسية المقترحة، هي بالأحرى النافذة في البلدان الشرقية. في الحالتين، يجب القطيعة مع التقليد المدرسي الموروث عن الوجود الاستعماري. لكن النتائج لم تكن مقنعة جداً. ففي كل عام يترك المدرسة ما يزيد عن ٢٠٠ ألف تلميذ تتراوح

(•) **مدرسة، وجهة نظر وزير:**
"في شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٧، لأنني عُينت وزيراً للتربية الوطنية في آخر حكومة لبومدين، وهذا رغم رفضي المتكرر، سرعان ما وجدت نفسي عرضة لهجمات وتعطيلات طغمة المحافظين المتطرفين، الذين، في المصاد الخاص للتعليم في جميع درجاته، حققوا، منذ عام ١٩٦٢، الاتحاد المقدس بين أنقاض التطور المتغير لبعض العلماء المسنين الذين يسيطر عليهم حزب البعث. وبوصفي أستاذاً سابقاً في المدارس الثانوية، منذ عام ١٩٥٠، ومستشاراً لرئاسة المجلس (ما بين ١٩٧١- نهاية ١٩٧٤) في مدينة الجزائر بخصوص المشكلات التعليمية والثقافية، فإنني أمتلك خبرة عملية بالمدرسة بشكل عام، وبالوضع المدرسي المأساوي بخاصة الذي كان الأطفال الجزائريون ضحاياه. وكشرط مسبق لقبولي الحقيبة الوزارية، حصلت من الرئيس بومدين على السماح لي بإعلام آباء التلاميذ والرأي العام بحالة التقصير الخطيرة للمدرسة الجزائرية وضرورة إعداد حصيلة صارمة لها ، وهما أمران يريد أنصار العروبة الأيديولوجية وشرعية العرباوية الثقافية (الذين لا يبالون بالضرورة النوعية للغة المدرسية) إخفائهما بأي ثمن عن أنصارهم المتعصبين والمستشارين.

مصدر: Mostsfa Lacheraf, *Des noms et des lieux, mémoires d'une Algérie oubliée*, Alger, Casbah Editions, Alger, 1998, p. 324.

أعمارهم ما بين ٦- ١٣ سنة. وفي عام ١٩٨٢، ارتفعت نسبة النجاح في الشهادة الثانوية حتى ٢٥%. وبقي اللجوء إلى العون الأجنبي مهماً جداً. ففي بداية عقد الثمانينيات، كان نحو ثلث المعلمين في المرحلة الابتدائية لا يزالون من المتعاونين الفرنسيين والروس والرومانيين والسوريين، ولاسيما من المصريين. وفي مستوى التعليم الثانوي، مُنحت الأولوية للتعليم العام. ففي عام ١٩٧٥- ١٩٧٦، كان تلاميذ المرحلة الثانوية يتوزعون على النحو التالي: ٤ر٩٣% في التعليم العام و٦ر٧% في التعليم الفني.

وكان عدد خريجي الجامعة بسيطاً. ففي عام ١٩٨٠- ١٩٨١، منحت الجامعة ما يزيد قليلاً عن ٧٠٠٠ دبلومٍ فقط. وكانت مدة الدراسة طويلة جداً بشكل غير طبيعي. ولا يزال الاختلال قائماً بين الدراسات العامة والدراسات العلمية الذي سبق ملاحظته بقوة في التعليم الثانوي (نحو ٤٠% من الطلاب في الفروع الأدبية والاقتصاد والقانون). وإن ازداد عدد الطلاب زيادة مهمة بعد الاستقلال، فإن تأطيرهم وتأهيلهم التقاني لا يتلاءم مع التقانات المستوردة. وآل تأهيل الكوادر إلى منح الأولوية للوظائف الإدارية على حساب إتقان التقانات. فالدور المرسوم للكوادر يتطلب منهم دبلوماً كصك يتعذر رده للحصول على وظيفة أكثر مما يتطلب منهم معارف لا غنى عنها لإتقان التقانات مستقبلاً.

إضافة إلى ذلك، وبرغم الجهود العظيمة المبذولة في مستوى التعليم، فإن الجهاز التعليمي الجزائري اصطدم بمشكلتين: النمو السكاني، وقضايا تعريف الهوية من أجل جزأرة تدريجية للمدرسة.

ثانياً - مشكلة النمو السكاني

إن الثورة الصحية، المتمثلة بالنشر الكثيف للمنتجات الكيماوية الواقية من العدوى والأوبئة، والأدوية الفعالة، وحملات التلقيح، عوامل أثارت

انخفاض نسبة الوفيات في المغرب العربي الكبير. في حين أن متوسط العمر الذي لا يكاد يبلغ ٣٠ سنة في عام ١٩٢٠، أصبح يتراوح ما بين ٦٦ سنة (تونس) و٦١ سنة (المغرب) في عام ١٩٨٠. ولا يتوافق هذا الانخفاض في نسبة الوفيات مع انخفاض نسبة الولادات. فبدءاً من عقد السبعينيات، أصبحت نسبة النمو السكاني في الجزائر من أعلى النسب في المغرب العربي الكبير وبلدان العالم الثالث كما يشير إلى ذلك الجدول التالي:

تطور نسبة النمو (١٩٥٠- ١٩٩٠) (متوسط سنوي %)

الدولة	١٩٥٠ ١٩٥٥	١٩٥٥ ١٩٦٠	١٩٦٠ ١٩٦٥	١٩٦٥ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٥ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٨٥	١٩٨٥ ١٩٩٠
ليبيا	١,٨	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٨	٣,٦
تونس	١,٨	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٨	٢,٦	٥,١	٢,٣
الجزائر	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٩	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,٣
المغرب	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٥	٢,٩	٣,٢	٣,١
موريتانيا	٢,٠	٢,٢	٢,٥٣	٢,٤٥	٢,٦	٢,٨	٢,٩	٣,١
بلدان نامية (متوسط)	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٥٥	٢,٤	٢,١	٢,٠	١,٩

المصدر: وفقاً لـــ L'Etat du Maghreb, La Découverte, 1991

في عام ١٩٧٤، لدى عقد المؤتمر العالمي للسكان، صُنفت الجزائر مع الدول المناهضة للمالتوسية(•)، وأُكِدَ على أن "أفضل مانع للحمل هو التنمية".

(•) Malthusianisme مالتوسية: مذهب الاقتصادي البريطاني مالتوس (١٧٦٦- ١٨٣٤) يقول: إن السكان يتزايدون بنسبة تفوق الموارد الغذائية، وأن النسل يجب أن يحدد أو يُضبط. المُعرب.

ولما كانت سجينة الإيديولوجية العالم ثالثية الولادية، فقد قاربت الجزائر الرقم القياسي العالمي مع ١ر٨ طفل لكل إمرأة في عام ١٩٧٥. وقدَّر المؤتمر آنفاً أن عدد سكان الجزائر المقيمين سيبلغ ٦٦٦ر١٨ مليون في الأول من شهر تموز/ يوليو ١٩٨٠، وأن نسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في بنية السكان العمرية ستصل إلى ٥ر٤٦%، وفي عام ١٩٨٠ شهدت الجزائر ولادة ١٩ ألف طفل جديد زيادة عما شهدته فرنسا التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان الجزائر (٨١٩٠٠٠ مقابل ٨٠٠٠٠٠).

في عام ١٩٨٣، تُرجم وعي هذه المشكلة بتبني برنامج وطني يرمي إلى التحكم بالنمو السكاني الذي جاء في وقت سبق أن حصل فيه انخفاض في الخصوبة: ٦ر١ طفل لكل إمرأة في عام ١٩٨٤ (أصبح المؤشر ٨ر٤ في عام ١٩٨٧). وفي ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، أطلقت الحكومة حملة كبيرة جديدة للحد من النسل.

ترافق هذا الانخفاض في الخصوبة مع انتشار تعليم الإناث، وزاد تأكداً مع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. لكن مع انخفاض الخصوبة هذا ألا تخاطر المرأة بالمعاناة من ضغط الحركات الإسلامية نظراً لما تحمله من مفهوم لمكانة المرأة في المجتمع؟

رغم دخول الجزائر، مثل بلدان المغرب العربي الكبير الأخرى، في مرحلة "الانتقال السكاني"، مرحلة انخفاض الخصوبة، فإن الأرقام تثير الدهشة: وصل عدد سكان الجزائر إلى ٦ر٢٦ مليون نسمة في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، مقابل ٥ر٨ مليون نسمة عشية حرب الاستقلال. ووفقاً لمكتب الإحصاء الوطني الجزائري بلغت الزيادة السكانية ٦٤٠ ألف نسمة في عام ١٩٩٢، ما يساوي نسبة ولادات ٣%. وتتوقع منحيات التطور السكاني أن يزيد عددهم عن خمسين مليون في عام ٢٠٢٥.

المؤشرات السكانية

	وحدة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢
عدد السكان	مليون	١٣,٧	١٨,٧	٢٦,٣
كثافة	نسمة/كم٢	٥,٨	٧,٩	١١,٠
نمو سنوي	%	٣,٠ أ	٣,١ ب	٢,٧ج
مؤشر تركيبي للخصوبة		٧,٤ أ	٦,٨ب	٤,٩ ج
نسبة وفيات أطفال	بالألف	١٣٩,٢	٩٧,٦	٦١ د
متوسط العمر	سنة	٥٢,٤	٥٨,٠	٦٦ د
سكان مدن	%	٣٩,٥	٤٣,٤	٥٢ هـ

أ - ١٩٦٥- ١٩٧٣؛ ب ١٩٧٥- ١٩٨٥؛ ج ١٩٨٥- ١٩٩١؛ د ١٩٩٠- ١٩٩٥؛ هـ ١٩٩١.

المصدر: وفقاً لـ L'Etat du monde, La Découverte, 1994

كان للوضع السكاني ثقله على إستراتيجية التنمية الاجتماعية في مستويات الاستخدام، والسكن والتعليم، والصحة. وكما أن السياسة السكانية مسؤولة أيضاً عن ضخامة الهجرة (كما هو الحال بالنسبة للسنوات ١٩٧٥و ما يليها، فقد غادر نحو ١٧٠ ألف شخص الأرياف بشكل نهائي). فقد أثار التحضر السريع تطور السكن المؤقت على أطراف المدن الكبرى.

ثالثاً - القضايا الاجتماعية

حصلت الزيادة الكبيرة في عدد سكان الحضر في سياق ضعف البنى التحتية الاجتماعية، وتدهور الأوضاع المعيشية: نمو سريع لنسبة شاغلي الوحدة السكنية، تدهور مساكن العمال، نمو تجمعات سكانية مؤقتة حقاً حول المدن الصناعية الكبرى (سيرورة "مدن الصفيح").

للمرة الأولى، منذ ١٩٧٧- ١٩٧٨، أصبح العاملون أكثر عدداً من سكان الأرياف (على الأقل إذا ما وثق المرء بالإحصائيات الرسمية للسكان

الناشطين اقتصادياً، التي قليلاً ما تأخذ بالحسبان اليد العاملة النسوية والطفلية). وفي الواقع، شهد عقد السبعينات تطوراً مهماً في عدد وظائف العمال في القطاع الصناعي: ارتفعت حصة الصناعة والبناء والأشغال العامة في الاستخدام الكلي من ٢١% في عام ١٩٦٧ حتى ٣٧% في عام ١٩٨٣؛ وإذا ما استبعد العمال الزراعيون وعمال الخدمات، ارتفع عدد العمال من ٢٤٠ ألف في عام ١٩٦٧ حتى ١ر١ مليون في عام ١٩٨٣، ما يعني ارتفاع نسبة نمو السكان العاملين من ١٣% في عام ١٩٦٧ حتى ٣٠% في عام ١٩٨٣. وفي أواخر عقد السبعينات، يبين توزيع العمال حسب الفرع الصناعي هيمنة صناعات النفط والغاز، وصناعة الحديد، والصناعة التعدينية، والميكانيك، في حين أن في نهاية الستينات، كانت الصناعات الغذائية والنسيجية، والبناء والأشغال العامة، والنقل تستخدم أكبر قسم من اليد العاملة. كما أثار التصنيع إعادة انتشار مكاني مهم للنشاطات في البلد (ولاسيما في الشرق الجزائري: عنابه، وفي الغرب: وهران- ارزيو). كتب سيد شيخي يقول: "إن الولايات الساحلية التي كانت تضم ٥٦% من الاستخدام الصناعي في القطاع العام في عام ١٩٧٠، لم تعد تمثل أكثر من ٢٩% في عام ١٩٨٢". وقد أدى هذا التبعثر الأكبر للانغراسات الصناعية إلى تعديل بسيط في صورة بدايات التصنيع التي تعلقت جوهرياً بالمناطق الساحلية.

في الوقت نفسه ظهرت تباينات مهمة بين عمال القطاع العام ونظرائهم في القطاع الخاص. فما بين ١٩٦٧- ١٩٨٠، في حين أن القوة الشرائية للعامل حققت تقدماً بسيطاً، فإن القوة الشرائية لأصحاب المنشآت الخاصة قد ارتفعت بنسبة ٥٦%. وأدى هذا التطور إلى تعدد الإضرابات، بما في ذلك في المنشآت العامة حيث هي محظورة نظرياً. فحسب إحصائيات وزارة العمل، مثَّلَ عدد العمال "المعنيين مباشرة بالإضرابات" ١ر٩% من العاملين في المنشآت العامة والخاصة في عام ١٩٦٤، ٦ر٩% في عام ١٩٧٢، ١٣% في عام ١٩٧٧ سنة الإضراب المهم في مستوى النقل في مدينة الجزائر.

رسمياً، ارتفع عدد حركات الإضراب من ٥٢١ إضراباً في عام ١٩٧٧ و٧٢٩٤٠ مشاركاً في الإضراب حتى ٧٦٨ إضراباً شارك فيها ١١٧٢٥٤ عاملاً. وفي عام ١٩٦٩، طال الإضراب أقل من ٣% من مجمل المنشآت العامة؛ و٣٦% في عام ١٩٧٧؛ و٤٥% في عام ١٩٨٠، و٦٣% في عام ١٩٨٢. بالإضافة إلى الإضرابات، شهد سلوك العمال اليومي في العمل (إيقاع الاسترخاء، إهمال، غياب) على أن العلاقة الأجرية لم يتم "تطبيعها" بعد. ويجب أن يضاف إلى ذلك واقع أن التحضر أسهم في قطع الروابط التقليدية. وحالت الهجرة الريفية دون المماثلة بين العامل ومجتمعه الأصلي بأكمله. كما فرض التعليم نماذج ثقافية أخرى. وقدم الوصول إلى المواد الاستهلاكية إمكان تعديل نمط الحياة... حصل ذلك كله بشكل سريع جداً في الجزائر ما بين ١٩٧٥-١٩٨٠. إن "عدم مقاومة" العالم التقليدي لهذه الحداثة السريعة الخطى للمجتمع بأكمله جعل مشكلات الهوية التي عرفتها الجزائر أكثر حدة.

رابعاً - الجزائروية Algérianité، قضايا لغوية

تنوي الثورة الجزائرية إحياء عروبة الجزائر التي "سلبها الاستعمار". فمنذ الاستقلال تأكدت تدريجياً إرادة التعريب هذه في مجال التعليم. وفي عهد بومدين، تسارعت المحاولات، واتخذت معارك التعريب سمة أيديولوجية: يجب طي الصفحة الاستعمارية الفرنسية نهائياً. في عام ١٩٧٢، أراد وزير الإعلام والثقافة أحمد طالب الإبراهيمي (ابن الشيخ بشير الإبراهيمي- الذي كان رئيساً لجمعية العلماء الجزائريين)- البرهنة على أن "فرنسا قتلت الثقافة الجزائرية بقطعها عن كل طاقة منعشة وبوضعها خارج التاريخ. يتعلق الأمر هنا في اغتيال فعلي". وفي عام ١٩٧٢، وصف عبد المجيد مزيان النموذج الجديد الذي أرادته فرنسا لسلخ ثقافة الجزائريين. قادت هذه الخطة "إلى الاجتثاث التام: لم يعد هناك أي ملجأ، أي أمل أخير للنجاة، حتى الدين نفسه أُستعمر. وأنقذت الرواية الشفاهية للشعراء الرحل ما أمكن إنقاذه (استذكار

الأمجاد السابقة، العصور الكلاسيكية لأبطال الإسلام، إضفاء المثالية على القيم التقليدية)".

بالنسبة إليهم ولآخرين، اغتال النظام الاستعماري التاريخ الجزائري واغتصبه، ولم يرَ فيه إطلاقاً حاملاً لأية حداثة.

بالنسبة لأولئك الذين سُلبت ثقافتهم، لم يكن العمل طويل النفس هو استعادة تراث الأجداد المفقود فحسب، بل أيضاً القطيعة الجذرية مع الإرث الموروث عن الوجود الفرنسي. فقد فرض نفسه مفهوم "لنضرب صفحاً عن الماضي". وطُبق بشكل خاص في مجال التعريب، في المعركة ضد أبدية اللغة الفرنسية. بالنسبة لعلي عمار، مسؤول جبهة التحرير الوطني آنذاك عن "قسم دراسات ومفاهيم"، "في جزائر عام ١٩٧٤، غالباً ما يُتكلم باللغة الموروثة عن الاستعمار أكثر بكثير مما كان يُتكلم بها في الماضي. تقريباً بالفطرة، عندما يلتقي شخصان للمرة الأولى يبدأان حوارهما باللغة الفرنسية. مما يعني أن جزائري عام ١٩٧٤ يتماثل عن طيب خاطر مع الثقافة المسيطرة (إذن مع الأيديولوجية) أكثر مما كان عليه الحال في الماضي". وبما أن ثنائية اللغة لم تكن تعدُّ إلا مرحلة "ظرفية"، فقد رفضت الجزائر إذن المشاركة في الحركة الفرانكوفونية، وواجهتها باستخدام اللغة العربية. إن ما لا يمكن إنكاره أن الثقافة الفرنسية، على نقيض ما حدث في دول أخرى مشاطئة للبحر المتوسط مثل لبنان ومصر وتركيا، انغرست في بلدان المغرب بوساطة العنف الاستعماري، فليس أقل صحة أنها، وبخاصة في الجزائر، تجذرت بسرعة في الواقع المحلي، بل أصبحت أداة للنضال ضد الاستعمار الفرنسي. من جهة أخرى، إن التعريب عمل طويل الأمد وشاق. ولا تزال اللغة العربية الفصحى الكلاسيكية لغة "غريبة" بالنسبة لأغلبية الجزائريين. وبقيت ثنائية اللغة أمراً واقعاً، رغم ما حققته اللغة العربية من تقدم. فالصحف اليومية باللغة العربية، مثل *الشعب* أقل قراءة من الصحف المحررة باللغة

الفرنسية مثل *المجاهد* (يومية) أو *جزائر - أخبار* الساعة (أسبوعية). واستمر هذا الاتجاه في بداية السبعينيات. زد على ذلك، ضاعفت دمقرطة التعليم، بشكل مناقض، عدد الفرانكوفونيين.

وسلطت المواجهات بين أنصار التعريب الكامل، من جهة، وأنصار "الثقافات الشعبية" العربية والجزائرية والبربرية، من جهة أخرى، الضوء على مشكلات الهوية التي عرفها الجزائريون في السبعينيات. والواقع أن الصدام ليس لغوياً فحسب، بل ثقافي، وحتى سياسي بالفهم الواسع للكلمة. وسيلاحظ ذلك بخاصة لدى انفجار "الربيع البربري" في عام ١٩٨٠ (انظر الفصل التالي).

في مستوى التطبيق، في عام ١٩٨٢ أُنجزت عملية تعريب التعليم في مرحلة التعليم الأساسي وبعض قطاعات التعليم العالي (علوم اجتماعية بخاصة). وأدى التعريب إلى شدة المعارضات بين الصفوة المختارة الناطقة باللغة العربية وتلك الناطقة باللغة الفرنسية التي استمر النظام التعليمي، مع ذلك، بإعادة إنتاجها. (لا يزال الطب، والتقانة يُدرسان باللغة الفرنسية).

وفي المستوى الأيديولوجي، أتاح تعميم اللغة العربية الكلاسيكية بوساطة المعلمين العرب تصاعد تأثير التيارات العروبية، ولاسيما البعثية منها (ميول قومية ولدت في سورية والعراق)، الناشطة جداً، والقادمة من الشرق الأوسط (و بخاصة من مصر مع حركة "الاخوان المسلمين").

خامساً - دولنة étatisation الإسلام، معارضات إسلامية أولى

تتضدت المعركة من أجل العروبية فوق المعركة من أجل الإسلاموية. وهيأت السلطات العليا لإرادة أسلمة المجتمع الجزائري بوساطة سلسلة من الإجراءات والمبادرات. فقد صدر بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧٦ قرار يقضي بجعل يوم الجمعة يوم الراحة الأسبوعية الإلزامية (الذي يُعدُّ يوماً مقدساً في الإسلام) بدلاً من يوم الأحد؛ وفي ١٢ آذار/ مارس، حظرت

الرهانات وبيع المشروبات الروحية على المسلمين. وقضى قرار صادر بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٩، بحظر تربية الخنازير عليهم؛ وطلب قرار بتاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٠ من وزير الشؤون الدينية "السهر على تطوير فهم الدين الإسلامي، في الوقت نفسه الذي تُشرح فيه مبادئ النظام الاشتراكي وتنشر". وبدءاً عام ١٩٦٨، عُقدت حلقات دراسة سرية بحضور شخصيات رسمية وممثلين إسلاميين وسياسيين.

وحدد الدستور والميثاق الوطني ودستور جبهة التحرير الوطني مكانة الإسلام ودوره في المؤسسات. فالميثاق الوطني (٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٦) نص على أن "الإسلام دين الدولة" (المادة ٢)، وأضاف أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون "مسلماً" (مادة ١٠٧)، و"يؤدي اليمين [...]، وعليه احترام الدين الإسلامي وتعظيمه" (مادة ١١٠)، وأن "أي مشروع لمراجعة الدستور لا يمكنه أن يمس دين الدولة" (المادة ١٩٥).

وأُممت جميع المدارس الخاصة، المدرسة الوحيدة هي مدرسة دينية [هكذا وردت الجملة في النص/المُعرب]. وارتفع عدد المساجد من ٢٢٠٠ مسجد في عام ١٩٦٦ حتى ٥٨٢٩ مسجداً في عام ١٩٨٠. وخلال الأعوام العشرين التي تلت الاستقلال أُستخدم الإسلام أداة لاحتواء تقدم محتمل للتيارات العلمانية والديمقراطية، وبخاصة سلاحاً لشرعنة السلطة.

في كتابه *الإسلام الراديكالي* (١٩٨٧)، بيّن برونو إيتيين الأمر الذي يجعل الإسلام الجزائري إسلاماً واحدياً (نظاماً فلسفياً يرى أنه لا يوجد سوى نوع واحد من الحقيقة في المستوى الديني). تُعَبِّرُ هذه النسخة عن نفسها باحتكار الدولة للشؤون الدينية وقمع المعتقدات والممارسات المحكوم عليها بالانحراف عن المعايير الرسمية. لكن يبدو أن الدولة تتسامح بما دعاه هنري سانسون في كتابه العلمانية *الإسلامية في الجزائر* "تعدد مذهبي من الداخل": الإسلام في الجزائر إسلام سني على المذهب المالكي، يتعايش مع الأحناف

والإباضيين ibadites [١]. من جهة أخرى، رغم تمركز الحقل السياسي– الديني، فإن ممارسات شعبية، مثل ممارسات شعائر الأولياء المحليين لا تزال تمارس بقوة وتترابط مع ممارسة الإسلام المُنصب من قبل الدولة.

خلال عقد السبعينيات، أخذت الحركة الإسلاموية الوليدة، والمكتفية بالسرية والاستبعاد، تعمل سراً على تطوير لغة رفض احتكار الدولة للإسلام. هكذا نشر الشيخ عبد اللطيف سلطاني، القريب من العلماء التقليديين، عام ١٩٧٤ في المغرب، نقداً لاذعاً لاشتراكية القادة الجزائريين وخيار بومدين الاشتراكي بعنوان: La Mazadaquisme est à l’origine du socialisme، وعُدَّ بمثابة أول بيان للحركة الإسلامية في الجزائر. استنكر فيه انحلال الأخلاق و"المبادئ الهدامة المستوردة من الخارج". وقدمت جمعية *القيم*، المؤسسة في عام ١٩٦٤ حول شخصية هاشمي تيجاني، قدمت نفسها أداة لإحياء القيم الإسلامية الأصيلة. ودعت إلى "العمل [...] في إطار حزب الله كنقيض لحزب الشيطان"، ونادت "بسياسة إسلامية مأخوذة عن الثورة الإلهية"، وتنوي تشكيل " دولة وحيدة ورئيس واحد، تقوم على المبادئ الإسلامية". وقد مهدت هذه الجمعية، المنحلة بقرار بتاريخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٠، السبيل أمام ظهور تيارات أخرى للإسلام الجزائري. وتطورت هذه التيارات باستخدام النزاع اللغوي في السبعينيات. فطلاب الفروع المُعرَّبة، الحانقين نتيجة عدم وجود فرص عمل وعدم كفاية تأهيلهم، أصغوا للمطالب التي تثمن الثقافة العربية الإسلامية.

سادساً - بناء الماضي من جديد وشرعنة السلطة

بعد انقلاب عام ١٩٦٥، تركزت السلطات في يد رجل واحد. فقد كتب عالم الاجتماع عبد القادر بن جغلول يقول: "يجب أن نربط معاً في وقت واحد

---

(١) ينتشر مذهب الإباضية بين البربر في شمال افريقيا. (المُعرب)

بين البنيات الثلاث – دولة/ جيش/ جبهة تحرير وطني- حتى تصبح مثلثاً وظيفياً"، و"تأميمها" لكي يطوي النسيان "عدم شرعيتها الأصلية".

لقد استولت بيروقراطية عسكرية على السلطة، وأطرت المجتمع بالاستبداد، بذريعة الحيلولة دون أي انفجار للإطار الوطني. لكن لا يوجد شيء أكثر خطورة لدى هذه السلطة المفروضة بالقوة من فقدان "الشرعية". إذن أصبحت جبهة التحرير الوطني مكان الشرعية الرمزية. اختار أيديولوجيو الحزب عمداً تاريخاً يُختصر بصيغة موجزة "من الشعب وإلى الشعب" الذي قوامه، في الحقيقة، إقصاء جميع الفاعلين (قبل الحرب وفي أثنائها) من الحركة الوطنية الذين لم تحتفظ بهم قوانين النظام.

بالنسبة للعسكريين الجزائريين الذين استولوا على السلطة في عام ١٩٦٥، يتعلق الأمر بإعادة صنع التاريخ الجزائري بحيث يطوي النسيان دور المقاومات الداخلية. وأن يطوي النسيان أيضاً بعض اللحظات التاريخية الحزبية من الحركة الوطنية الجزائرية بوساطة هذا التاريخ الخيالي الذي يلعب العسكريون فيه دوراً مركزياً. ومن الوظائف الأخرى، إن الاحتفاء المحموم الذي بدأ يلغي تدخل الجماهير الفلاحية (آب/ أغسطس ١٩٥٥) والحضرية (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠)، ودور الهجرة، ومن ثم دور اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وأخيراً الاستفادة من العلاقات الدولية لكسب الحرب. ودخل "جيش الحدود" الذي كان يقوده بومدين بقوة في التاريخ الجزائري. وبدأت "كتابة التاريخ هذه" منذ شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٦، حين تقرر تنفيذ إجراء سيادي، وهو "إضفاء طابع وطني" بتعريب تعليم التاريخ. وفرض الرقابة على المكتبات ودور بيع الكتب بوساطة الاحتكار المطبق على التجارة الخارجية. وفي عام ١٩٧٤، بلغ النظام درجة الإتقان بتأسيس المركز القومي للدراسات التاريخية. وبعد مرور بضع سنوات، نُشر قرار في الجريدة الرسمية يقضي بالحد من البحوث التي لا يسمح بها هذا المركز. عندئذ

أصبحت قراءة مقالات معادية للباحثين الأجانب، المتهمين باستغلال تاريخ "الثورة الجزائرية لغايات تجارية" أمراً شائعاً في الصحافة الجزائرية الرسمية. فهل يعني ذلك تشجيع الباحثين الجزائريين على البحث العلمي؟ تتراوح الإجابات على هذا لسؤال بين نقيضين. فمن جهة، يجاب أنه لا يزال الوقت مبكراً جداً للقيام بدراسات موضوعية، مما أدى إلى استبعاد أعمال محمد حربي (*أصول جبهة التحرير الوطني*، Bourgois 1975؛ وجبهة *التحرير الوطني: سراب وواقع*، Jeune Afrique, 1980)؛ وفرحات عباس (*تشريح الحرب*، Garnier 1980)؛ أو حتى المقدم عزالدين (*سمونا فلاحين*، Stock 1976). وهذا ما جعل البروفسور محفود كاداش، مؤلف تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية الضخم في عام ١٩٨٠، يقول: "أياً كان التحليل الحزبي لهؤلاء المؤلفين، وأياً كانت المآخذ التي يمكن توجيهها حول منهج تحقيقهم، فإن كتاباتهم تشكل شهادات مهمة، وموضوعات نقد علمي، ستتيح التقدم في كتابة هذا التاريخ".

من جهة أخرى، شُجِّع إنتاج روايات فيها إشارة ثورية تعكس صورة أسطورية لعالم مانوي حيث حُددت الأدوار فيه بوضوح بين الأبطال، والخونة والمحررين والقامعين. انتقد سليمان شيخ، مؤلف كتاب *الجزائر تحت السلاح* (Economica/ OPU 1980)، هذا المفهوم "للكتابة" التاريخية: "الكلام المحتوى أمداً طويلاً ينبح عن طيب خاطر بتحرره. هكذا غالباً ما يأخذ تاريخ النضال المسلح لهجة النشيد المنتصر، الذي يريد أن يكون تحيةً منصفة للشهداء، سيرة مُعَظَّمة أكثر منه تاريخاً".

في الحقبة ١٩٦٥- ١٩٨٠، وبشكل مناقض على الإطلاق، لم يكن تاريخ "الثورة الجزائرية" محتفى به ومخلداً لهذه الدرجة، لكن بأي تاريخ يتعلق الأمر؟ تاريخ مُنَقَّى، شعاره المركزي "بطل وحيد، هو الشعب". تاريخ يفتقد الشخصية، لأن أسماء أبطال التحرير قد اختفت من الكتب المدرسية

ولوحات أسماء الشوارع. والأموات هم الوحيدون الذين يتمتعون بحق المواطنة. ومُحيت آثار تصفية الحسابات السياسية المرعبة بين الجزائريين (التي ذهب ضحيتها آلاف الضحايا، ولاسيما بين المهاجرين). وحُجب وجود التعددية السياسة التي كانت ناشطة إبان المسيرة الطويلة للحركة الوطنية الجزائرية قبل عام ١٩٥٤ والراديكاليين المنادين بالاستقلال في حزب الشعب الجزائري الذي كان يتزعمه مصالي الحاج، الذين يعارضون "الإصلاحيين" المتحلقين حول فرحات عباس أو رجال الدين من العلماء... على النقيض، يُكتب التاريخ في الوقت الحاضر بنمط أحادي، وتُرفض كل مقاربة تعددية. في ظل هذه الأوضاع ليس من المدهش أن الشباب الجزائري يتصارع مع "فجوات في الذاكرة" ويجد نفسه غير مسيس.

سادت لغة خشبية ثقيلة، ولاسيما في وسائل الإعلام الرسمية. ففي ما يتعلق بالموضوع الخاص جداً وهو الكتابة التاريخية، يجد المرء من جديد عبارات الحوار التي سادت في بداية عهد شاذلي بن جديد. ففي العدد الأول من مجلة الثقافة لعام ١٩٨٤، دافع ناصر الدين سعيدوني "عن مفهوم جديد لتاريخنا الجزائري". وهو يفكر بـــ " امتلاك الماضي من جديد" بالتخلص "من جميع المفاهيم المناقضة لأصالة الأمة الجزائرية، والتي تشكل عقبة أمام تطور المجتمع في بوتقته الإسلامية والعربية، والتي لا تتوافق مع الأسس التي تقوم عليها الدولة الجزائرية الحديثة". فمحو مئة وثلاثين عاماً من الوجود الفرنسي، والعودة إلى الصفاء الأسطوري لدولة عربية وإسلامية يحصل عن طريق خلق "دولة جزائرية ذات سيادة"، قد دمرتها جنود شارل العاشر في عام ١٨٣٠. وبُعثت من جديد في عام ١٩٦٢ . بهذا الشكل، حولت الكتابة التاريخية الرسمية الحقبة الاستعمارية الفرنسية إلى ثورة مستمرة ودائمة، وأسقطت البعد الإرادوي الحديث للحركة الوطنية الجزائرية في حقبة السنوات السابقة على الثورة المسلحة ضد فرنسا في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤.

سابعاً - نشر، أدب، سينما

أُسست الشركة الوطنية للطباعة والتوزيع (سنيد) في عام ١٩٦٧. وتغطي تمويلات الدولة المهمة (٥ر٢ مليار دينار في عام ١٩٨١) النفقات الأخرى غير تلك المتعلقة بالطباعة والتوزيع، مما سمح بتسويق كتب بأسعار تتراوح ما بين ٢٠- ٣٠ ديناراً وسطياً للكتاب (١ دينار = ٢٠ر١ فرنك فرنسي في عام ١٩٨١). وبذلت الدولة الجهد المالي نفسه بالنسبة للكتب المستوردة، لخفض سعر المبيع في دور بيع الكتب بنسبة ٢٥% للكتب العلمية والتقانية، التي تمثل، مع الكتب المألوفة ثلثي الطلبات من البلدان الأجنبية.

وفي عام ١٩٧٦، هدف تأسيس هيئة النشر الجامعي، تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث إلى تكميل نشاط السنيد. حاولت هذه الهيئة تزويد جامعة في أوج تطورها بالكتب الوجيزة، والمحاضرات والكتب الأساسية، وفي الوقت نفسه تأمين نشر بعض أعمال البحث.

وفي عام ١٩٧٥، شُيد مجمع صناعي ضخم للنشر والزنكوغراف في ريغايا بالقرب من مدينة الجزائر. دخل في الخدمة في عام ١٩٧٨، ويستطيع، نظرياً، إنتاج حتى ١٢ مليون مجلّد سنوياً.

ورغم بناء هذا الصرح للطباعة والنشر، فإن معظم الكتّاب الجزائريين، ولاسيما الناطقين باللغة الفرنسية، ينشرون كتبهم في الخارج، وبخاصة في فرنسا. فمن أصل ١٨٠٠ كتاب نشروا فيما بين ١٩٦٢- ١٩٦٣ تتعلق موضوعاتها بالجزائر، بلغت حصة الشركة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع منها ٥٥٥ كتاب فقط (منها ٢٨٧ كتاب باللغة العربية، و٢٦٨ كتاب باللغة الفرنسية). وتفسر الرقابة والمحظورات من كل الأنواع "هروب" المؤلفين إلى حد كبير. يجب أن يضاف إلى ذلك آثار ثقل البيروقراطية. إذ تنتظر المخطوطات عدة سنوات في درج ما أحياناً، حتى دون أن يُخبر المؤلف بمصيرها. وهناك غياب شبه كامل للحياة الأدبية. فقد عُدَّ اتحاد الكتّاب

الجزائريين، المؤسس في عام ١٩٦٣، منظمة "مهنية" ووضع نتيجة ذلك تحت رعاية الحزب الوحيد. ولا ينتمي إليه القصاصان مولود معمري وكاتب ياسين. وإبان عقد السبعينات، اختفت المجلات مثل "*نوفمبر*" (مع مراد بوربون) و*برومیس* (أطلقها مالك حداد)، و*شاشتان* (مع عبود ب) و*دفاتر جزائرية للأدب المقارن* (مع جمال الدين بن شيخ). ومع ذلك، في فترة ما بعد استقلال الجزائر مثل عددٌ من كتّاب النهضة، الحيوية النضالية لأدب لم يُنجز بعد تقدير تأثيره الخلاق وإكبار أصالة الهندسة الداخلية فيه. فإلى جانب كُتَّاب "قدامى" مثل كاتب ياسين (*المضلع المُرصَّع بالنجوم*، ١٩٦٦)، ومحمد ديب (*التلسمان*، ١٩٦٦)، ومولود معمري (*الأفيون والعصا*، ١٩٦٥)، اتخذ مكاناً لهم كل من آسيا جبر (*القُبّرات الساذجة*، ١٩٦٧)، ومراد بوربون (*المؤذن*، ١٩٦٨)، ورشيد بوحيدرا (*الطلاق*، ١٩٦٩) ونبيل فارس (*يحيا تعيس الحظ*، ١٩٧٠)، ورشيد ميموني (*النهر المحول*، ١٩٨٢). وإن كان لكل كاتب أسلوبه الخاص به، وطموحاته الخاصة، فإن المرء يجد لديهم أفكاراً مشتركة عندما يتعلق الأمر باستنكار الأنظمة المناهضة للديمقراطية، والمرامي الاستعمارية، من دق العنق حتى العنصرية في فرنسا، أو بكل بساطة الدفاع بريشتهم عن هويتهم الثقافية. ويندرج في المشهد نفسه كبار الكتّاب الناطقين بالعربية عبد الحميد بن حادوقة (*التعرية*) أو طاهر وطّار (*عرس بغل*)، والشاعر جاك سيناك الذي اغتاله التعصب الديني في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ في مدينة الجزائر.

بدأ الاهتمام بالسينما سلاح معركة وشاهداً على العصر منذ تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في عام ١٩٥٨، وأتاحت تشكيل نواة من الفنانين إبان حرب الاستقلال. وحصلت الهيئة القومية للتجارة والصناعة السينمائية، المؤسسة في عام ١٩٦٧، على احتكار الإنتاج والتوزيع في الجزائر. ويبين التحقيب périodisation التقليدي لتاريخ السينما الجزائرية الشابة مرورها ما بين ١٩٦٢- ١٩٨٢ بثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي مرحلة النضال من

أجل الاستقلال وتمتد حتى عام ١٩٧١، والتي بلغت أوجها في عام ١٩٦٦ مع التكريسات العالمية لفيلمي معركة *الجزائر* (فوز جليو بونتيكورفو بجائزة الأسد الذهبي في البندقية) ورياح *الأوراس* (فوز محمد الأخضر حامينا بجائزة العمل الأول في كان). ويجب أن يضاف إليها أفلام أخرى عن الحرب مثل فيلم *كانون الأول/* ديسمبر (م. الأخضر حامينا، ١٩٧١)، أو *مهمة دورية في الشرق* (عمار العسكري، ١٩٧١). أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الثورة الزراعية منذ ١٩٧٢، مع ثلاثة أفلام هادية: (*الفحام*) لمحمد بوعماري، و(*الحبل*) للهاشمي شريف، و(*نوا*) لعبد العزيز طولبي.

وعالجت المرحلة الثالثة الحياة اليومية في زمن ما بعد الميثاق الوطني لعام ١٩٧٦. وتشتهر هذه المرحلة بأفلام مثل (عمر *قتلاتو*) لمرزاق الواش (١٩٧٦) أو نوبة *نساء جبل شينوا* لآسيا جبر. في هذا الفيلم من عام ١٩٧٧، جرت زيارة حرب التحرير من جديد من خلال ذاكرة مجموعة من النساء اللاتي تتداخل ذكرياتهن كمحاربات مع حاضر مجمد غالباً.

إن هذا التصنيف البياني جداً، القائم على فكرة واحدة في كل مرحلة، لا يأخذ بالحسبان تعقيد العلاقة التي تربط السينمائي بمجتمعه. فالعديد من الأفلام لا يدخل بالضرورة في هذا التقسيم الزمني والفكري التعسفي . فبعد خمس سنوات على نهاية حرب الاستقلال، استولى الضحك على فكرة حرب الاستقلال مع فيلم حسن *تيرو* (م. الأخضر حامينا، ١٩٥٨)، وأخرج توفيق فارس الذاكرة الشعبية في فيلم *الخارجون عن القانون* (١٩٦٩) الذي يفتخر بالأعمال الخيرية للصوص صيانة الشرف؛ وأخرج محمد زينيت فيلماً مدهشاً، خارجاً عن الحرب، تحية *يا* ديدو حول مدينة الجزائر (١٩٧١). ومنحت جائزة السعفة الذهبية لمهرجان كان لفيلم سجل *سنوات الجمر* لمحمد الأخضر حامينا، وبيّن عكاشه توتيا في فيلم *التضحيات*، في عام ١٩٨٢، أن العدو في حرب التحرير لم يكن شرطياً فرنسياً، وإنما قد يكون "أخاً"...

في مستوى الأدب، حاولت حرية التعبير الظهور دوماً على الشاشات، في الشارع، وفي بعض الصحف. فالجزائريون، عطشى ثقافة وشغوفون بحوار الأفكار، يشعرون بالحاجة للتجديد. لاسيما أن لدى وفاة بومدين في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، كان نحو ٦٠% من أبناء الشعب لم يعرفوا الاستعمار. فلا "الباهية" (الشباب المستبعدين من النظام التعليمي وبلا عمل)،

مؤشرات ثقافية

	وحدة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
أمية	%	٧٥	٥٥,٣ أ	٤٢,٦ ب
عدد الأطباء	لكل ألف نسمة	٠,١٣	٠,٣٦	٠,٥١ ج
تعليم ١٢-١٧ سنة	%	٣٠,٨	٤٧,٧	٦٢,٧ ب
تعليم حلقة ثالثة	%	١,٩	٦,٢	١١,٨ ب
جهاز تلفزيون	%	٢٩,١	٥٢	٧٤ ب
كتب منشورة	عنوان	٢٨٩ د	٢٧٥	٧١٨ هـ

أ- ١٩٨٢؛ ب- ١٩٩٠؛ ج- ١٩٨٧؛ د ١٩٦٨؛ هـ- ١٩٨٤.

المصدر: وفقاً لـ L'Etat du monde, La Découverte, 1994

ولا "التشي تشي" (شباب الأحياء الجميلة المذهبة) ولا "الحتيين" ("حملة الجدران" تسمية للشباب العاطلين عن العمل المستندين إلى الجدران) لم يجدوا أنفسهم في الأيديولوجية الشعبوية التي ينشرها النظام، وتنشطهم بواعث متناقضة (تعمق في حداثة ثقافية واستعادة الجذور، تأمين عمل مستقر أو القدرة على مغادرة الجزائر). وتأكدت الشبيبة الجزائرية إبان الثمانينيات/ التسعينيات، قوة اجتماعية وسياسية قابلة للانفجار. وفي مستوى الموسيقى ظهر أفضل تعبير - للشباب - في طرح الثقافة الرسمية للنقاش . فقد عبر

تجديد الأغنية القبلية عن نفسه مع آية منغاليت، وايدير وجمال علام، معارضي النظام، وأيضاً من خلال الراي ، الذي ولد في سيدي بلعباس، ويستخدم اللغة العربية الدارجة للتعبير عن سوء معيشة الشبيبة الحضرية وحنقها. وقد أصبح مطربون مثل الشاب خالد أو الشاب مامي "نجوماً" يمثلون الموسيقى الجزائرية في الخارج.

الفصل السادس

جمود النظام (١٩٧٩- ١٩٨٨)

في الثمانينيات/التسعينيات، تطورت سيرورات كبرى في بلدان المغرب، وأصبح لها صدى في تيار سياسي كان خافتاً، في السنوات السابقة على الأقل، على مسرح الأحداث: الإسلاموية Islamisme.

يقع المغرب العربي الكبير على الشاطئ المقابل لأوروبا. وقد عُقدت روابط معقدة بينهما، غالباً صراعية ناجمة عن التاريخ الاستعماري. كما أن إرادة إغلاق الحدود التي عبرت عنها بلدان أوروبا الغربية بدءاً من ١٩٧٤-١٩٧٥، وصرحت فرنسا بذلك بشكل أكثر وضوحاً مؤخراً في عام ١٩٨٦، وفرض تأشيرة الدخول التي تحظر بحكم الأمر الواقع الانتقال الكثيف بين بلدان المغرب العربي وفرنسا، أمور عززت الانطواء على الذات في هذه البلدان ("تنغلق أوروبا، كونوا نحن أنفسنا"). وقابل تصاعد الروح الوطنية في أوروبا أزمة عميقة في الدول- الأمم المغاربية.

لقد بنيت هذه الدول- الأمم وفقاً لنماذج مستوردة، وبشكل جوهري وفقاً للنموذج الفرنسي، اليعقوبي(•) والمركزي. ولو أن الدعاية والخطابات والأيديولوجية الرسمية تنكر هذه الاستعارة، فإن هذا النموذج هو الذي جاء ليغلف الأوضاع التاريخية في الجزائر، وتونس، والمغرب. تُطرح هذه الحالة

(•) Le Jacobinisme – اليعقوبية نظرية ديمقراطية نادى بها اليعقوبيون خلال الثورة الفرنسية، وهي مذهب ديمقراطي متطور.

ثلاثة أسئلة على هذه البلدان: هل يجب بناء دولة - أمة حديثة وفقاً لنموذج مستورد موجود الآن؟ هل تعلن انتسابها للعروبة، وللقومية العربية؟ أو هل يجب الانتساب إلى الأمة الإسلامية؟ تبرهن هذه الأسئلة التي تسري في المجتمعات المغاربية على أن الدولة لم تعد تحتكر العاطفة الوطنية. فقد ظهر في ازدواجية المفهوم القومي ثلم وانكسارات، يستطيع الإسلاميون أن يدلفوا منها. فهم يسعون إلى كسب التطلعات القومية بهدف الاعتراض على الدولة، بل تحديها.

وفي عقد الثمانينيات، واجهت المجتمعات المغاربية أيضاً أكبر تأكيد لاستقلال الفرد مترجماً مثلاً بأكبر حمى لاستهلاك الصور، وإرادة عارمة للتنقل، وأطياف ومطالبات باستقلال الصحافة، وممارسة الحقوق، وإرادة إبداع أكثر ظهوراً. وهكذا يحمل هذا التطور على استقراء أزمة النموذج العائلي، النموذج التشاركي، المركزي في هذه المجتمعات. وبما لا يدع مجالاً للشك حصل تغيير مع إرادة الانتقال من شخص يخضع دائماً لمطالب عائلية ودينية وتقليدية إلى شخص مُشرع للقانون، القانون الإنساني. في الجزائر، تُقدم الإسلاموية نفسها على أنها استجابة لهذا الاضطراب العميق جداً. لاسيما أن النظام السياسي للحزب الوحيد يُجمد تطور المجتمع.

أولاً - وصول شاذلي بن جديد إلى السلطة.

توفي هواري بومدين في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، نتيجة المرض، عن عمر يناهز قليلاً ٥٠ سنة. وبرهنت عواطف الجمهور في المأتم على أنه كان يتمتع بشعبية كبيرة. وبناء على توجيه من الجيش، سمت جبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد، شاذلي بن جديد خلفاً لبومدين، بوصفه "أقدم ضابط في أعلى رتبة في الجيش". فهل سيكون مجرد رئيس انتقالي"؟ وانتخب رئيساً للجمهورية الجزائرية في ٧ شباط/ فبراير ١٩٧٩، ومع ذلك حصل على فترتين رئاسيتين أخريين، وبقي في السلطة حتى شهر كانون

الثاني/ يناير ١٩٩٢. وهو رجل من شرق الجزائر، من قسنطينة، مثل هواري بومدين. ولد في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٤٩، في بوتيلجيا، بالقرب من عنابه، من عائلة فلاحية فقيرة. كان شاذلي بن جديد ضابط صف في الجيش الفرنسي لدى اندلاع الثورة المسلحة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤. التحق بجيش التحرير الوطني في عام ١٩٥٥. وتسلق بسرعة التسلسل التراتبي. وأصبح عضواً في هيئة الأركان العامة المقيمة في غارديماو تحت إمرة العقيد بومدين. وخلال أزمة صيف ١٩٦٢، وقف شاذلي بن جديد إلى جانب رئيسه ضد الحكومة الجزائرية المؤقتة. وفي شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٤، تولى إدارة المنطقة العسكرية الثانية (وهران) التي استمر في إدارتها بلا انقطاع ما بين ١٩٦٤- ١٩٧٩. ومع أنه كان عضواً في مجلس الثورة اعتباراً من عام ١٩٦٥، فقد عاش على هامش القرارات السياسية الكبرى. ولدى وفاة بومدين، انتصر على منافسيه الرئيسيين محمد صلاح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة (و هما أيضاً عضوان سابقان في هيئة الأركان) وبخاصة بفضل دعم قاصدي مرباح، منسق دوائر الأمن الجزائرية ورئيس الأمن العسكري (شرطة سياسية). وأبعد بارونات البومدينية (طيب العربي، عبد الغني، أحمد داريا، بن شريف)، واستبدلهم بضباط كبار من الجيل الجديد.

ولكي يمارس سلطته، اعتمد شاذلي بن جديد على عدة دوائر متحدة المركز: الأمن العسكري، وأقربائه من عنابه وقسنطينه، وحاشيته العائلية، والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني. وأصبح معظم المدراء السياسيين الجزائريين الفعليين من أبناء المثلث الجغرافي الواقع في شرق الجزائر: بيسكرة- تيبيسة- سكيكدة (ب. ت. اس) حيث حظيت مدينتا خنشيلا وباتنة بتمثيل مفرط في دوائر السلطة. هل يشكل وصول هذا الرجل الكتوم، الإداري أكثر منه «ثورياً»، بداية مرحلة جديدة في

الجزائر؟ يريد شاذلي بن جديد التحرير الاقتصادي، وينوي تهدئة اللعبة السياسية الجزائرية. فألغى تصريح الخروج من الأرض الجزائرية بالنسبة للمواطنين المفروض منذ شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧؛ وأعلن، في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٩، رفع الإقامة الجبرية عن فرحات عباس وبن يوسف بن خدة المفروضة منذ شهر آذار/ ماس ١٩٧٦، وعفا في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٩ عن ١١ معتقلاً محكوماً عليهم في عام ١٩٦٩ بتهمة التآمر على أمن الدولة؛ وأطلق سراح الرئيس السابق أحمد بن بيلا في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠. وسرعان ما اصطدمت السلطة الجديدة "بربيع البربر" في بلاد القبائل، وهو انفجار ثقافي حقيقي وضع على جدول الأعمال التعددية اللغوية في الجزائر (العربية، البربرية، الفرنسية).

ثانياً - صدمة "الربيع البربري"

إبان عقد السبعينيات، كان مفهوم الأمة الذي فرض نفسه هو مفهوم الأمة العربية الإسلامية. فوزير الإعلام والثقافة أحمد طالب الابراهيمي لم يتردد، في عام ١٩٧٣، عن كتابة ما يلي: "بقراءة كل ما كتب عن العرب والبربر في الجزائر، يدرك المرء أنه بوشر حقاً بعمل هدام لتقسيم الشعب الجزائري. فالإدعاء مثلاً بأن سكان الجزائر يتكونون من عرب وبربر هو إدعاء زائف تاريخياً".

ولم يغفل الميثاق الوطني في عام ١٩٧٦ كل مرجعية إلى اللغة والثقافة البربرية فحسب، بل خصص أن "الاستخدام المعمم للغة العربية وإتقانها بوصفها أداة عملية خلاقة هو أحد أولويات مهام المجتمع الجزائري".

وفي ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٠، حظرت الحكومة محاضرة للكاتب مولود معمري حول استخدام اللغة البربرية في جامعة أوزي- أوزو.

واستولى أساتذة وطلاب على الجامعة احتجاجاً على ذلك. وبدأ إضراب عام في بلاد القبائل في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٠ من أجل الاعتراف باللغة البربرية(•).

(•) **منشور الأسرة الجامعية في تيزي - اوزو، بيان للسكان:**
"أيها الجزائريون والجزائريات،
دعت السلطات الرسمية في أوزي- وزو إلى اجتماع اليوم، لماذا؟
تقول لكم إن الأسرة الجامعية في تيزي- اوزو تقوم بإنشاء مركز للاضطراب، وتقول لكم أن هذه الأسرة تدعو إلى تقسيم الشعب على قاعدة المشكلة الثقافية. كما تقول لكم إنَّ دوائر خارجية أو جماعات صغيرة مناهضة للأمة تتلاعب بهذه الأسرة.
هذا افتراء!
يتعلق الأمر بحملة أكاذيب ضد هذه الأسرة التي تطرح المشكلات التي يعيشها الشعب كله. هذه الأسرة ليست فريقاً من غير المسؤولين منفصلين عن الشعب. نحن عمال، ومدرسون وطلاب واعون للحقائق الوطنية.
مطالبنا هي مطالبكم. وهي انعكاس للأوضاع المعيشية التي نعاني منها يومياً، وبخاصة غياب الحريات الديمقراطية والثقافية.
نحن نطالب بما يلي:

- الاعتراف بالثقافة واللغة البربرية قسماً مدمجاً في الإرث الثقافي القومي.
- المساواة بين اللغات والثقافات الشعبية وتنمية لمصلحة الجماهير الشعبية.
- حرية التعبير والرأي والفكر عملياً.

لقد عرضنا مطالبنا بشكل قانوني على مختلف الأجهزة المعنية، وهي: رئاسة الجامعة، ووزير التعليم العالي، والسلطات المحلية: ولاية، مجلس وطني شعبي، السلطات القومية بما فيها الرئاسة، لكنها لم تلق أي استجابة. وقد تبنت الجماهير الشعبية هذه المطالب في أقاليم ومدن أخرى من البلد، وبخاصة في العاصمة. وكان الجواب الوحيد عن هذه المطالب هو موجة من القمع والاعتقالات لأولئك الذين عبروا عنها بهدوء. أيها الجزائريون والجزائريات،
هل من حقنا الصمت؟ اليوم يطال هذا القمع الأسرة الجامعية. غداً سيأتي دوركم، لأنكم تطالبون بتحسين شروط معيشتكم.
أوقفوا الأكاذيب والقمع بأشكاله كافة!

- عاشت الوحدة الوطنية بتعدديتها!
- عاشت الثقافات الشعبية الجزائرية!
- عاشت الحريات الديمقراطية.

الأسرة الجامعية في تيزي- اوزو. في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٠".

وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٠، هز"الربيع البربري" بشدة الصرح المؤسساتي، الأيديولوجي الجزائري. وطرح للمرة الأولى مسألة التنوع السكاني والتعريف الثقافي في الجزائر، لكنه أتاح أيضاً تصويب التاريخ الجزائري في بعد آخر. فقد أوضح اثنان من منشطي هذا "الربيع" هما سالم شاكر وسعيد سادي في مجلة تفسوت Tefsut في عام ١٩٨٣، أن "التيارات الأيديولوجية، وبخاصة التيار العربي الإسلامي، تحتكر، منذ الاستقلال، الحياة الثقافية والفكرية باستخدام الرقابة والاستبداد. وتنمي تجاه البعد البربري وكل فكرة مستقلة إرادة خنق وتصفية واضحة".

للمرة الأولى منذ الاستقلال، أنتج تأثير "الربيع البربري"، ومن داخل الجزائر، خطاباً مناهضاً عاماً ضخماً حقاً في بلد يسير وفق الإجماع العام. في هذا العالم الملتحم حيث مجتمع ودولة، خاص وعام، منصهرون في كتلة واحدة، منح ازدهار الجمعيات والمنظمات الشعبية المستقلة قوة للمجتمع الجزائري. وأتاح ظهور التعددية الثقافية الديمقراطية ترجمة الصراعات الموجودة "وسط الشعب" وحلها بوساطة القناة السياسية.

لقد قُمعت "العصيانات" البربرية بقسوة في كل بلاد القبائل ما بين شهري نيسان/ أبريل -أيار/ مايو ١٩٨٠.

ثالثاً - حزب وحيد وجيش

ورث خلفاء هواري بومدين نظام الحزب الوحيد. في البداية، حاولوا انفتاحاً خجولاً (تحرير الرئيس السابق أحمد بن بيلا، تقليص دور دوائر الأمن والمعلوماتية/ المخابرات) . لكنهم لم ينتقدوا نظام الحزب الوحيد الذي يحث الجيش عليه، لوقف تقدم "الفراغ" السياسي والاجتماعي.

وفي ٣ أيار/ مايو ١٩٨٠، في قرارها التنظيمي، المنشور في ١٤ منه، منحت الدورة الثالثة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني سلطات كاملة

للرئيس شاذلي بن جديد للقيام بإصلاح بنى هذه الجبهة. وفي ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٠، عُقد المؤتمر غير العادي لجبهة التحرير الوطني بحضور ٣٩٩٨ مندوباً منهم ٣٣٩٩ مندوباً منتخباً و٦٥٩ مندوباً بالتعيين. وأكد على تمركز السلطات في يد رئيس الدولة (رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب، ووزير الدفاع). وفي عام ١٩٨٠، ظهر النظام المؤسساتي الجزائري، المؤسس منذ ١٩٦٥، والذي اكتسب "صفة دستورية" في عام ١٩٨٠، "بمثابة سلطة دولة نصَّبَتها القيادة العسكرية"، في حين وصفها مؤلفون آخرون، على التوالي: "دولة سلطانية"، "بونابرتية"، "عسكرية بيروقراطية"، و"رأسمالية بيروقراطية".

وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، إبان عقد الدورة الرابعة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، فُرض على كوادر "المنظمات الجماهيرية" (الاتحاد العام لعمال الجزائر، واتحاد الشبيبة الوطني الجزائري، والاتحاد النسائي الجزائري، واتحاد الفلاحين الوطني الجزائري، ومنظمة المجاهدين الوطنية) وعلى أعضاء المجالس المنتخبة الانتساب إلى جبهة التحرير الوطني اعتباراً من الأول من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، وذلك عملاً بالمادة ١٢٠ من دستور الحزب. وقام الرئيس شاذلي بن جديد بتعيين ٣١ أمين محافظة (فرع الجبهة في الولاية)، يرأس كل واحد من هؤلاء الأمناء مجلس تنسيق مؤلف من قائد القطاع في الجيش الوطني الشعبي، ورئيس المجلس الشعبي في الولاية. وشددت جبهة التحرير الوطني رقابتها على المجتمع. وبتطبيق المادة ١٢٠، دُجنت منظمات الشبيبة والنقابات. وفي رسالته حول "حال الأمة"، في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، صرح شاذلي بن جديد: "إرادتي هي أن تكون جبهة التحرير الوطني حزباً قوياً قادراً على القيام بدوره كاملاً في شتى ميادين الحياة القومية".

لكن جبهة التحرير الوطني التي فقدت تدريجياً الشرعية التاريخية الناجمة عن حرب الاستقلال، فقدت الحظوة منذ أمد طويل بسبب البيروقراطية، والاتجارية (نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأي اعتبار آخر/ المُعرب)، والمهنية. ومنعتها هذه البقرطة bureaucratisation من النجاح في مشاريع "إصلاح الأخلاق" ضد أولئك الذين اختلسوا الأموال العامة. ففي ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٨٣، أعلنت صحيفة المجاهد أن مئة مأمور قضائي ومأموري مصالح السجون سيمثلون أمام لجان انضباط بتهم ابتزاز وتجاوز استخدام السلطة. وفي ٧ أيار/ مايو، أدان ديوان المحاسبات أحمد بن شريف بتسديد غرامة مقدارها ٤٧ ألف دينار لصرفه نفقات بشكل غير نظامي في عام ١٩٧٧ حين كان وزيراً للطاقة المائية. وفي ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٤، أدانت المحكمة العليا واليين سابقين لولاية بيشار باختلاس أموال عامة. وفي ٨ آب/ أغسطس، صرح عبد العزيز بوتفليقة لوكالة الصحافة الفرنسية أنه على استعداد لمواجهة " الحوار السياسي حول أصل اتهامات اختلاس الأموال؛ [وأنه] تصرف دائماً بناء على تعليمات الرئيس بومدين". وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، اتهم قرار ديوان المحاسبات بلعيد عبد السلام والياسين، وزيري صناعة سابقين في عهد بومدين، بسوء الإدارة. واتهمت المحكمة وزير زراعة سابق هو طيبي العربي باختلاس الأموال العامة.

وجرى التستر على معظم الإجراءات التنفيذية. ورغم القيام بعدة حملات "تطهير" في عهد شاذلي بن جديد، فإن الفساد بلغ أبعاداً لا مثيل لها. وتطورت بدرجة كبيرة ممارسة أخذ "العمولات" من أجل انغراس الشركات الأجنبية على الأرض الجزائرية.

على الدوام، جرت شخصنة السلطة، عن طريق مركزة الوظائف الحكومية والتشريعية على مرأى عين الجيش الساهرة، البنية الحاكمة

الفعلية. وقد أُعيد تنظيم هذه البنية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤. فقد رُفع العقيدان عبد الله بيلهوشيت ومصطفى بنلوسيف إلى رتبة لواء، ورُقِّي ثمانية عقداء إلى عمداء. وأُنشئت هيئة أركان للجيش الوطني الشعبي بقيادة مصطفى بنلوسيف يعاونه عمداء حيث ظهرت شخصية خالد نزار.

وشغل مبادر المادة ١٢٠ الشهيرة في الدستور الجديد للحزب، محمد مسعدية، منصب الأمين الدائم للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني حتى فتن شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨. وبلور حول اسمه الاستياءات الشعبية.

رابعاً- أزمة النظام الإنتاجي

رغم انجازات السياسة الاقتصادية التي زودت الجزائر بنظام إنتاجي على نسق البلدان شبه الصناعية (نسب نمو سنوية ٥ر٧% وسطياً، زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة ١ر٨% سنوياً ما بين ١٩٧٠- ١٩٨٠)، فإن الصعوبات الملازمة لانجاز، ثم لتسيير الوحدات الصناعية (فوائض، ضعف نسب استخدام القدرات الإنتاجية، عدم التحكم بالتقانات المستوردة)، أثارت مشكلات خطيرة.

واعتباراً من نهاية السبعينيات، ظهرت العيوب الفاغرة لخطط التنمية المتتالية بإزاحة النقاب عن ثغرات الإستراتيجية المتبناة، ولاسيما تلك التي تعطي الأولوية للصناعة الثقيلة على حساب الزراعة وإنتاج المواد الغذائية. وجعلت نفقات واردات المواد الغذائية (٢ر٢ مليار دولار سنوياً في عام ١٩٨٠) من الجزائر بلداً تابعاً بنسبة ٦٠% من حاجاتها الغذائية.

وقاد هذا الوضع المأزوم إلى نوع من "الاستراحة". ففي شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٠، حاولت الخطة الخمسية الجديدة (١٩٨٠- ١٩٨٤) معالجة الاختلالات المتولدة عن الإستراتيجية "التصنيعية".

أذعنت الإستراتيجية الجديدة المعدة في عهد شاذلي بن جديد إلى الاعتراف بالدور الذي لعبه القطاع الخاص. ففي١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، أوصى مؤتمر حول استغلال البترول بمشاركة الشركات والبلدان الأجنبية مشاركة متزايدة في جهود البحث. وفي نهاية اجتماع اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، صدر ميثاق بخصوص السكن، يشجع على حصول العائلات على الملكية الخاصة. وفي ٦ كانون الثاني/ يناير، نُشرت التوجيهات المتبناة بخصوص التنمية. وبما أنها يجب أن تستخدم قاعدة للخطة الخمسية (١٩٨٠- ١٩٨٤)، فقد أوصت بخاصة بمراجعة السياسة النفطية وتباطؤ متحرك لسيرورة التصنيع. وبموجب قرار صدر في *الجريدة الرسمية* بتاريخ ٧ أيار/ مايو ١٩٨٠، فُرط عقد الشركة الوطنية للبحث عن البترول والغاز ونقلهما وتحويلهما وتسويقهما (سوناتراش) إلى أربع منشآت. وفي عام ١٩٨٢- ١٩٨٣، اتخذت عدة إجراءات لإنعاش القروض الممنوحة لأصحاب المشروعات الصناعية والخدمية، كما بالنسبة لمستثمري القطاع الزراعي الخاص، والسماح لأصحاب المنشآت الخاصة باستيراد قطع التبديل بحرية. وسعى المخططون لتنمية بعض القطاعات المهملة حتى ذلك الوقت (السكن أو الصناعات الخفيفة). وشُجعت خصخصة الزراعة. ونجم عن تحرير المعاملات العقارية وإعادة هيكلة القطاع الاشتراكي: انتقال ٧٠٠ ألف هكتار من القطاع الاشتراكي (طالت الثورة الزراعية ١١٦٧٠٠٠ هكتاراً) إلى القطاع الخاص؛ فامتدت ملكية القطاع الخاص من ٥٥% من مساحة الأرض الصالحة للزراعة في عام ١٩٨٠ حتى ٦٢% في عام ١٩٨٥: يؤمن ٥٠% من الإنتاج.

تجارة خارجية (بضائع)

مؤشر	وحدة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢
تجارة خارجية	% من ناتج محلي إجمالي	٢٤,٤	٢٩,١	٢١,٦
مجموع الواردات	مليار دولار	١,٣	١٠,٨	٨,٥
منتجات زراعية	%	١٦,٦	٢٤,٢	٢٣,١ أ
منتجات تعدينية ومعدنية	%	١,٩	١,٧	٢,٥ب
منتجات مصنوعة	%	٧٩,٣	٧١,٧	٦٢,٦ب
مجموع لصادرات	مليار دولار	١,٠	١٣,٩	١٢,١
منتجات زراعية	%	٢٠,٥	٠,٩	٣,٠أ
بترول وغاز	%	٧٠,٥	٩٨,٥	٥٩,٩أ
منتجات تعدينية ومعدنية	%	٢,٥	٠,٥	٠,٥ ب
مزودون رئيسيون (سوق أوروبية مشتركة)	% واردات	٧٢,٠	٦٧,٩	٦٤,٢ أ
منها فرنسا		٤٢,٤	٢٣,٢	٢٦,٣أ
الولايات المتحدة		٨,٠	٧,١	٨,٨أ
زبائن رئيسيون (سوق أوروبية مشتركة)	% صادرات	٨٠,٢	٤٣,٤	٦٧,٧أ
منها فرنسا		٥٣,٥	١٣,٤	١٥,١أ
الولايات المتحدة		٠,٨	٤٨,١	١٦,٨أ

أ : ١٩٩١؛ ب: ١٩٨٩؛ ج: ١٩٨٨ .

المصدر: وفقاً لـــ L’Etat du monde, La Découverte, 1994

أرادت المرحلة الاقتصادية الجديدة أيضاً تنشيط الادخار الخاص وإرضاء المصالح المالية intérêts patrimoniaux: امتلاك الأراضي، تجارة، واردات سيارات، السماح للجزائريين اعتباراً من شهر آب/ أغسطس ١٩٨٦ بفتح "حساب بالعملة الصعبة" في المصارف الوطنية أياً كان مصدر الأموال المودعة.

وأصبح القطاع الخاص في مركز إعادة التوجيه الاقتصادي. وكان الرهان على تنمية صناعة قوية للسلع الإستهلاكية، وامتصاص البطالة بتوفير العديد من الوظائف. لكن النتائج كانت بعيدة عن مستوى الآمال المرتفعة المعلنة. فقد بقي القطاع الخاص ضعيفاً من حيث توفير الوظائف مقارنة مع القطاع العام.

قاد البحث الأكثر دفعاً للحصول على الربحية المالية إلى تجميد التوظيف. فخلال السنتين الأولى والثانية للخطة (١٩٨٠- ١٩٨٤) لم يتجاوز ما تم توفيره من وظائف ٢٨٠ ألف وظيفة. ويعكس ذلك توقف امتصاص اليد العاملة (في حين أن في عام ١٩٧٦، بلغ عدد ما جرى توفيره من وظائف ٢٥٠ ألف وظيفة سنوياً). فالمليون عاطل عن العمل الموروثين في بداية السبعينيات لا يزالون بحاجة إلى امتصاصهم. ويصل إلى سوق العمل ٢٠٠ ألف شاب سنوياً.

قليل من الوظائف تُعد وظائف منتجة، فالصناعة بالفهم الضيّق للكلمة لا تمثل سوى ٢٠% من توفير الوظائف، التي يجب أن يضاف إليها ٢٠% في قطاع البناء والأشغال العامة، مقابل ٣٣% في الإدارة شديدة البيروقراطية آنفاً.

فيما يخص الزراعة، يزود القطاع الخاص بقوام المنتجات، والعائدات منخفضة دائماً. وأسعار المنتجات الزراعية الجزائرية أعلى بكثير من الأسعار العالمية. ويبدو أنه أكثر "ربحية" أن تستورد. ففي عام ١٩٨٤، استوردت الجزائر ٤٠% من استهلاك الحبوب الوطني و٥٠% من منتجات الحليب، و٧٠% من المواد الدسمة، و٩٥% من السكر.

وأخيراً، بقيت الجزائر تعتمد كثيراً على ما تنتجه من البترول والغاز. فقد مثّل هذا القطاع ٣ر٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ١٩٧٦- ١٩٧٩، و٥ر٣٧% في عام ١٩٨٠. ولم تمثل الصناعة سوى ١٠% على الدوام من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢، حصة تساوي حصة ١٩٦٢، ولم تتمكن الصناعات الجزائرية دوماً من اختراق السوق العالمية. وتعادل قيمة صادرات النفط والغاز ٩٢% من قيمة الصادرات الكلية في الفترة ١٩٧٥- ١٩٨٢ (٨٨% في عام ١٩٧٢). وفاقم انخفاض سعر البترول في عام ١٩٨٣، ثم في عام ١٩٨٦ (الصدمة البترولية المضادة) وضع اقتصاد تأتي وسائله التمويلية بشكل شبه كامل من التقويم العالمي لأسعار البترول والغاز.

خامساً - عبء الدين

خلال عقد السبعينيات، أمام عدم كفاية الادخار الداخلي، سمح ريع البترول والغاز أولاً، ثم المديونية الخارجية بتنفيذ برنامج التصنيع الواسع، وزيادة عدد العاملين بأجر. وفي بداية الثمانينيات، كانت النتيجة ثقل الدين الخارجي. فقد أصبح يمثل ٥ر٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨١.

وبما أن تمويل التصنيع يستند على الإيرادات الناجمة عن التقويم العالمي لأسعار البترول والغاز، فإن انخفاض أسعارهما أدى إلى نمو خدمة الدين الخارجي. كما يظهر من قراءة الجدول التالي:

دين بلدان المغرب العربي الخارجي (%)

	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٢
دين/ ناتج محلي إجمالي				
- جزائر	٤٢,٢	٣٢,٥	٤٦,٨	٦٨,٠
- مغرب	٨٤,٩	١٣٦,٦	٩٩,٥	٧٥,٠
- تونس	٤٨,١	٦١,٦	٧٠,٣	٥٥,٠
خدمة الدين/ صادرات مواد وخدمات				
- جزائر	٣٠,٧	٣٥,٧	٧٨,٧	٧٧,٠
- مغرب	٤٣,٢	٣٣,٢	٢٦,١	٢٨,٥
- تونس	١٦,٢	٢٥,٠	٢١,٨	١٩,٠

المصدر: البنك الدولي، معطيات وطنية

وفقاً لـــ Conjoncture ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

في النصف الأول من الثمانينيات، تراوح سعر برميل البترول ما بين ٣٠-٤٠ دولاراً (نحو ٣٠٠ فرنك فرنسي في عام ١٩٨٥). وابتداءً من عام ١٩٨٦، جعل انخفاض الإيرادات الناجمة عن البترول والغاز- ٩٧% من دخول العملات الصعبة - مع هبوط سعر برميل البترول إلى نحو ١٥ دولاراً، جعل مشكلات التمويل عصية على الحل. فقد توجب على الجزائر تسديد ديونها، واستيراد المنتجات الغذائية والصيدلانية، وشراء قطع التبديل وتجهيزات الصناعة.

سادساً - السياسة الخارجية والعلاقات مع فرنسا

في مستوى السياسة الخارجية، حافظ شاذلي بن جديد على المحور التقليدي لهذه السياسة الجزائرية في تنقلاته الخارجية: زيارة عدة دول عربية أولاً، ثم رحلة أفريقية طويلة (آذار/ مارس- أيار/ مايو ١٩٨١)، أتاحت له

زيارة ١١ بلداً أفريقياً من مالي حتى الكونغو. واستمرت الجزائر في جعل قدراتها التنظيمية و"جديتها" مقبولة على المسرح الدولي. ذلك أن "مساعيها الحميدة" في المفاوضات الحساسة ، ما بين شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠- كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، من أجل تحرير الأسرى الأمريكيين الذين تعتقلهم طهران ، ومحاولاتها للتوسط في الحرب العراقية الإيرانية، التي توقفت فجأة على إثر الاختفاء المأساوي، لوزير خارجيتها محمد صديق بن يحيى و١٣ من رفاقه (منهم عدة مدراء من وزارته) نتيجة حادث طائرة، برهنت على سلطان الجزائر في المستوى الدبلوماسي. وبعد وفاة بن يحيى حل محله وزير للشؤون الخارجية أحمد طالب الابراهيمي. لكن في بداية الثمانينيات، بدت الجزائر مترددة بين النهوض بإرثها الجيوسياسي الطموح أو الانسحاب من اللعبة في إطار الفوضى الاقتصادية العالمية. ومع احتفاظها بمفرداتها في المشروع العالم ثالثي، انتقلت الجزائر إلى سياسة "واقعية" حين سمعت بأولى تصدعات الإمبراطورية السوفييتية (المعتبرة حليفة "طبيعية" للعالم العربي). فحاولت إقامة علاقات اقتصادية وتقانية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غربية أخرى. وتشير تجربة التفاوض مع فرنسا إلى إرادة الانتقال إلى سياسة أكثر واقعية.

ففي بداية الثمانينات، تركزت النزاعات بين الجزائر وفرنسا حول ثلاث نقاط. الهجرة أولاً. فقد رأت الجزائر أنه لا يمكن إعادة ٨٢٠ ألف جزائري (منهم ٣٦٠ ألف عامل) مهاجر في فرنسا إلى بلادهم "مثل الحزم". ثم مشكلة "البور les beurs" (المهاجرين الجزائريين من الجيل الثاني). فوفقاً للقانون الفرنسي يعد أبناء الجزائريين المولودين في فرنسا فرنسيين. لكن هل هم كذلك حقا. تقول السلطات الجزائرية التي تعتبرهم "جزائريين"؟ حينئذ يتعلق الأمر بـــ ١٦٠ ألف شاب، أخيراً، ملف الضمان الاجتماعي. فمنذ عام ١٩٦٥، طالبت الجزائر فرنسا، في هذا الموضوع، بمليار فرنك فرنسي. ورفضت فرنسا الاعتراف بهذا الرقم. وتحسنت العلاقات بين البلدين بعد وصول فرانسوا ميتران إلى رئاسة الجمهورية في فرنسا. ففي ٣٠ تشرين

الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، خلال زيارته للجزائر، اقترح ميتران أن تكون العلاقات الفرنسية الجزائرية" مثالاً للعلاقات الجديدة بين الشمال والجنوب". وفي ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٢، جاء توقيع اتفاقية الغاز. وحصل وزير الطاقة بلقاسم نابي على "ربط سعر الغاز الجزائري بسعر البترول الخام".

بالنسبة لفرنسا، الجزائر هي الدولة الجزائرية، وفيها بعض المحاورين المتميزين. وتبقى البلد "مستودعاً" مهماً، شريكاً اقتصادياً، مع الغاز والبترول. قاد هذا الارتباط البدهي بالدولة، المستندة إلى جيش وحزب وحيد، إلى رفض امتحان قوى أخرى: حركات اجتماعية أو سياسية أخرى. وقد ظهر هذا الموقف الفرنسي بخاصة لدى اغتيال، المعارض الجزائري، عضو جبهة القوى الاشتراكية، على ميسيلي، في باريس بتاريخ ٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٧. فقد سلمت السلطات الفرنسية القاتل المفترض اميلو إلى الجزائر، تعبيراً عن إرادتها دفن "قضية ميسيلي" لكي لا تعرض العلاقات بين الدولتين للخطر.

سابعاً - تصدعات في "التاريخ الرسمي"

في عهد شاذلي بن جديد، بقيت الحرب المعلنة ضد الوجود الاستعماري الفرنسي لحظة مركزية في الشرعنة الرمزية للأمة، بل للدولة أيضاً. تقدم هذه الحلقة على أنها حشد لشعب بأكمله، بلا تمايزات اجتماعية، سياسية أو ثقافية. إن إخراج ذاكرة إجماعية تبني أسس شعبوية قوية (تحاول حجب جميع التمايزات الاجتماعية أو المعارضات السياسية) تؤدي عملها في الأيديولوجية الرسمية.

في الثمانينيات، أعقب زمن الحجب الكامل للتاريخ الجزائري بتعقيداته في عهد هواري بومدين، زمن كتابة تاريخ حرب الاستقلال. وأصبحت الذاكرة المعاشة، المحافظ عليها والمعبر عنها، علامة انضواء بالنسبة لجيل الإعصار كله، جيل الفوز بالاستقلال. هذا هو على الأقل ما أرادته مختلف "حلقات كتابة التاريخ" التي نظمتها جبهة التحرير الوطني منذ ١٩٨٢ - ١٩٨٤.

جاءت العملية الواسعة لجمع شهادات شفاهية وتسجيلها حول مختلف مراحل الثورة الجزائرية، التي قررتها السلطات، من خلال منظور محدد بوضوح: "لا شيء يسمح لنا بأن نبقى شهوداً لتاريخ يمكن للآخرين كتابته، ومحاولات البعض تزييفه وفقاً لانتماءاتهم السياسية أو مصالحهم الآنية".

إنَّ تقديم أحداث عسكرية على نسق بطولي (حيث تستخدم الإشارة العسكرية لتبرير مكانة الجيش في الدولة منذ الاستقلال) يمارس بشكل خاص في كتابة التراجم. بالطبع لا يتصور المجتمع الاستعماري، المجتمع الظالم، تراجم للبسطاء والغامضين. في حين أن هؤلاء الغامضين أنفسهم يجب أن يجدوا أنفسهم معروضين في واجهة المسرح. هكذا، مثلاً، مع اقتراب الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، عيد الميلاد الثلاثون لاندلاع الثورة المسلحة، تعددت تراجم الأموات في الصحافة الجزائرية.

تتعلق جميع هذه التراجم برجال لقوا حتفهم والسلاح بأيديهم. وهذا الخطاب الاحتفالي حيث يسود المديح، وظيفته الاحتفال ببناء الدولة الجزائرية بوساطة "أبطال" بعينهم مقدمين نماذج. ففي صنع الذاكرة الجمعية يحتل سجل الرموز البطولية مكاناً مركزياً لتقوية كثافة الذكرى ومكافحة النسيان في بلد يخرج "من عصر طويل من الاحتلال الاستعماري". "بالتاريخ نسلح شبابنا بوطنية أجدادهم"؛ "قوة الماضي"؛ "تصويب الأعمال العظيمة على حقيقتها"؛ "في الذواكر الحية لأولئك الذين صنعوا الثورة": تلك هي بعض العناوين التي وجدت في الصحافة الجزائرية بمناسبة أعمال حلقة الدراسات الثانية حول كتابة تاريخ الثورة الجزائرية في شهر أيار/ مايو ١٩٨٤.

في هذا الإطار، يمكن للتاريخ أن يصبح أداة إخبارية، ولكن أيضاً أداة لإعادة تشكيل الماضي، وعرض علاقات قوى الحاضر. في احتفال التخليد ظهرت رموز واختفت رموز أخرى.

في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، جرى إعادة دفن رسمي لكريم بلقاسم وثمانية آخرين من قادة جبهة التحرير الوطني. وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، بمناسبة عيد الميلاد الثلاثين لاندلاع الثورة المسلحة، صدر قرار عفو رئاسي يعفو عن/ ويرد الاعتبار لإحدى وعشرين شخصية بعد وفاتها. أخيراً، هل يسير الأمر باتجاه ذكر دور فاعلي الحرب بوضوح؟ في ٨ تموز/ يوليو ١٩٨٥، صودر من الأكشاك عدد من *أخبار الجزائر* مخصص للمنظمة الخاصة (OS، منظمة سرية أسسها الوطنيون أنصار الاستقلال في عام ١٩٤٧). وأُتلفت عدة آلاف من النسخ. وواقع ذكر أسماء حسين آية أحمد، وأحمد بن بيلا، ومحمد بوضياف (مسؤولي المنظمة السرية للحركة الوطنية وجبهة التحرير الوطني، الذين انتقلوا جميعهم إلى المعارضة) يفسر هذا الحظر. يشهد هذا المثال المذهل للرقابة على حدود ممارسة اللجنة الوطنية لكتابة التاريخ التي أنشئت بقرار من الحزب الوحيد، جبهة التحرير الوطني. لا ترمي اللجنة إلى البحث في ماض معقد وفهمه، وإنما إلى إطاعة طلبات السلطة والتماسات الحاضر. هكذا اُستخدمت اللجنة في الحوارات السياسية داخل جبهة التحرير الوطني.

وضع التاريخ الرسمي علامات، وبنى شرعيته الخاصة به، ومحا كلَّ منهج تعددي. والواقع أنه لفَّقَ ما هو منسي.

ففي شهر تموز/ يوليو ١٩٧٨، نشرت الصحيفة الأسبوعية أخبار الجزائر سبراً مهماً حول الشباب، وتاريخ الجزائر، ذاكرتها. جاء بالكاد على ذكر أسماء كريم بلقاسم (أحد أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة الرئيسيين)، وأبان رمضان (منظم مؤتمر الصمام) أو ديدوش مراد (مسؤول قسنطينة في عام ١٩٥٤). وكتب المعلق على السبر قائلاً: "الأبطال هم أولئك الذين غالباً ما تشير إليهم عناوين الصفحات الأولى من الصحف والتلفزيون: اميروش، العربي بن مهدي، سي هاويس، زيغود يوسف... ليس هناك من بطل حقيقي إلا ميتاً" وفي الواقع، إن الرجال الأكثر شهرة هم أولئك الذين ماتوا في المعركة، قبل الاستقلال.

يلاحظ الكاتب الجزائري رشيد ميموني أن: "في الجزائر ٦٠% من السكان تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة، يعلمون بالطبع، بوجود الحرب، لكن بالنسبة إليهم تلك قصة قديمة أسطورية السمات".

وهؤلاء الشباب هم الذين سيلقاهم المرء في الشارع في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.

ثامناً - الإسلام، العائلة وأصولية الدولة

نص قرار ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٠ القاضي بتحديد صلاحيات وزير الشؤون الدينية على أن مهمته "شرح ونشر المبادئ الاشتراكية الكامنة في العدالة الاجتماعية التي تشكل أحد عناصر الإسلام الأساسية". يظهر الإسلام في الشخصية الجزائرية ويزدهر بالاشتراكية. والدولة هي الضامن لكل منهما وإذن الضامن أيضاً للإسلام. تبني الدولة "نظاماً عاماً دينياً"، لكن فقط بِقَدَرِ ما يكون الإسلام دينَ الاشتراكية الجزائرية.

ففي الميثاق الوطني لعام ١٩٨٦، أُكد من جديد على خضوع الإسلام للقيم الرسمية، إسناد أيديولوجي جديد: "حمل الإسلام إلى العالم مفهوماً نبيلاً هو عزة النفس البشرية التي تُدين العنصرية، وترفض التعصب المفرط واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان؛ وتنسجم المساواة التي ينادي بها وتتكيف مع كل قرن من قرون التاريخ".

أممت الدولة الإسلام بدون إرادة تعديله. وأدى رفض خضوع الإسلام للدولة إلى ظهور الحركة السياسية الإسلاموية. لاسيما أن الدولة الجزائرية لا تتمتع بشرعية دينية، على عكس الدولة المغربية، مثلاً.

في ١٩ أيار/ مايو ١٩٨١، اندلعت مواجهات بين ناشطين إسلاميين وشرطة النظام في الحرم الجامعي بمدينتي الجزائر وعنابه. كما وقعت صدامات عنيفة بين مجموعات "إسلامية" وأخرى "علمانية" في المدينة

الجامعية ابن أكنون، في مرتفعات مدينة الجزائر في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، (وقتل طالب "تقدمي" بضربة سيف). وفي ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، اعتقل ٢٣ ناشطاً إسلامياً، بينما ذهب آخرون إلى أفغانستان لخوض معركة ضد القوات السوفيتية. وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، أطلق أحد القادة الإسلاميين، مصطفي بويالي، وآخرون من رفاقه النار على دورية للدرك بالقرب من مدينة الجزائر. وبدأت "مقاومة بويالي" تعرِّف بنفسها. وفي شهر نيسان/ أبريل قُدم إلى المحاكمة مئةٌ وخمسة وثلاثون عضواً من مجموعته، الحركة الإسلامية الجزائرية. وحكم غيابياً بالسجن المؤبد على مصطفى بويالي، الذي لجأ إلى المقاومة وتحدى قوى الأمن في أرض مولده (العربة Larb'a بالقرب من مدينة الجزائر) خلال خمس سنوات. وقُتل في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧. وظهرت الحركة الإسلامية إلى العلن بمناسبة جنازة الشيخ عبد اللطيف سلطاني، في مقبرة كوبا، في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٤. وشارك في مراسم الدفن عدة آلاف من الأشخاص، وأدت إلى مواجهات ثم إلى اعتقالات.

وفرضت الدولة رقابة وثيقة، عن طريق وزارة الشؤون الدينية، على تعيين أئمة المساجد بموجب القرار الصادر في ٦ آب/ أغسطس ١٩٨٣، الذي مَركَزَ تأهيل الكوادر الدينية وأنشأ جامعة كبيرة للعلوم الإسلامية في قسنطينة (فتحت أبوابها في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤)، وراقبت بناء المساجد التي ارتفع عددها إلى نحو ٦٠٠٠ مسجد في عام ١٩٨٦. أثارت هذه الزيادة في عدد المساجد الحاجة إلى موظفين دينيين. وقد استفاد من هذا العجز "الأئمة الأحرار" القريبون من الأوساط الإسلامية، وينتمون إلى عدة تيارات: تيار العلماء التقليديين مع محمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني، وتيار جمعية القيم، وتيار مالك بن نبي، وأخرى منخرطة بالاتجاه المتولد عن المشرق العربي، ومرتبطة بجمعية [هكذا] الإخوان المسلمين، التي أسسها حسن البنا بمصر في الثلاثينيات. غذى دعاة المساجد "الخاصة" هؤلاء التعبئة الإسلاموية. وشنوا حملة من أجل تهذيب أخلاق مجتمع يُعدّ مجتمعاً كافراً. وقد وجدوا مصدراً لتشجيع نشر أيديولوجيتهم عبر الحوار القائم حول "قانون الأحوال الشخصية والعائلة". وبرغم

العديد من الاحتجاجات، وبعد أن أُجل هذا المشروع في عدة مناسبات منذ ١٩٦٢، تبناه المجلس الوطني الشعبي في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٤. غير أن الاحتفاظ بتعدد الزوجات، ولو كان محدوداً، وحظر زواج المسلمات من غير المسلمين، وواقع أنهن بحاجة، ولو كن راشدات، لوصي عائلي، أمور تتناقض مع دستور ١٩٧٦ الذي أعلن المساواة أمام القانون. عدّت العديد من الجمعيات النسائية، ولاسيما مناضلات حرب التحرير أن هذا القانون يشكل تقهقراً مهماً بالمقارنة مع ما تحقق من تغييرات فعلية منذ الاستقلال في العلاقات بين الجنسين. ومن جانبهم، استغل الإسلاميون ذلك للمطالبة بالتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية(●).

تاسعاً - حراكات مجتمعية وجموديات نظام

بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على الاستقلال، تغير المشهد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الجزائر تغيراً جذرياً. فقد ظهرت عدة

(●) **أوضاع المرأة في سنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠:**

تابعت وردية ومالكة دراستهما الجامعية في مدينة الجزائر ما بين ١٩٦٥- ١٩٧٠، في حقبة كانت الكليات فيها ناشطة جداً، مناضلات، لكن مع ذلك لم تحظ لا هذه ولا تلك بشباب ملتزم. في تلك السنوات، كانت الفتيات يشكلن أقلية وبقين كذلك. زاد عددهن، ويمكن لهذه الزيادة أن تخدع لأنهن منظورات في الشوارع والأحياء الجامعية. غير أنه يوجد في الجزائر ٢٢٠٠ طالبة جامعية في عام ١٩٦٨، و١٠ آلاف طالبة في عام ١٩٧٦، وبلا شك ١٥ ألف في عام ١٩٨٠ (لكن في عام ١٩٧٦ كما في عام ١٩٦٨، كان هناك ٢٣ فتاة مقابل ٧٧ شاب في الجامعة).

كانت وردية ومالكة، كلتاهما منشغلتين بالدراسة، وبالنسبة لمالكة فقد حصلت القطيعة مع الوسط الجامعي بسبب اختلاط ليس له مكان في مجتمع حيث الرجال والنساء منفصلون بالحياء والتحفظ، والعار، والشرف... لن ينتهي المرء من تسمية الحواجز التي تعزل وهي أشد بكثير من الحجاب والأسوار والتي لا يكفِ لقاء فجائي لكسرها. "في الواقع، هناك انفصال، ليس هناك تواصل!"، تقول مالكة. يلعب الشباب والشابات مسرحية الإغراء التافهة، والأكثر تقدمية منهم يعرضون بلا عُقد القيم الأكثر رجعية بخصوص المرأة.[...] كان عدم التسييس العام يسود بين النساء الذي زاد حدة في نهاية السبعينيات، ونساء الأوساط الأكثر يسراً على اثر الثراء والنجاح الاجتماعي الذي لا يعترف إلا بمكان وحيد للفتاة الشابة: مكان بيدق على رقعة الاستراتيجيات الأسرية".

المصدر: Monique Gadant, *Le Nationalisme algérien et les femmes*, Paris, L'Harmattan, 1995, p.32.

مجمعات صناعية كبرى حديثة في سكيكدة، وعنابه وارزيو. وأصبحت الجزائر تمتلك مجمع حديد في الحجار، ومصافي بترول، ومصانع أسمدة وإسالة الغاز الطبيعي. وارتفع عدد الوظائف بأجر من ٧٠٠ ألف في عام ١٩٦٣ حتى ٣ر٢ مليون وظيفة في عام ١٩٨١.

وانتقل مركز الجاذبية في الجزائر من الأرياف إلى المدن. فعدد السكان الذي تضاعف، تحضر بقوة (٣٠% في بداية الستينيات، ارتفعت نسبة الحضر حتى نحو ٥٠% من السكان في عام ١٩٨٨).

وتشهد مواصلة الهجرة نحو أوروبا، وانتقال السكان إلى المدينة، وحركة شباب الأرياف نحو العمل بأجر، تشهد على حركية المجتمع الجزائري الفائقة للعادة. ليس هذا الانقلاب جغرافياً فحسب، بل هو أيضاً اجتماعي وثقافي، فسرعان ما تعلّم ملايين الجزائريين حياة الحضر، واكتشفوا أنماطاً استهلاكية. وأثار التحضر المفاجئ "أزمة مدن". ففي عام ١٩٨٢، كان الوضع في مستوى السكن وضعاً مأساوياً، لأنه قد يجب بناء مليون شقة سكنية في عشر سنوات لتقليص الفاقة إلى مستواها في عام ١٩٧٣. وأصبحت صارخة عدم كفاية التجهيزات المائية، وترجمت بترشيد الماء في معظم التجمعات السكنية الكبرى. وكبحت أزمة السكن سيرورة استقلال العائلة النووية، في الوقت الذي تتفكك فيه الأسرة الواسعة.

من الآن فصاعداً، أصبح الأُجراء الجدد يجندون من بين جمهور الشباب الواسع، ومعظمهم من أبناء المدن. ومع أنهم أكثر تعليماً من آبائهم، فليست لديهم ذاكرة اجتماعية وسياسية. ولم يعرفوا شروط العمل القاسية للعصر الاستعماري وسنوات الاستقلال الأولى. فقد شبوا في مجتمع حيث الخطاب المسيطر هو خطاب التزام الدولة بتوفير متطلبات العيش الرغيد. لكن في عقد الثمانينيات/ التسعينيات، أصبحت الدولة عاجزة أكثر من أي وقت مضى عن الوفاء بوعودها بالوصول إلى أكبر عدد من المواد

الاستهلاكية، وأوقات الفراغ والتعليم والعمل المستقر والأجر الجيّد. والحالة هذه، كما كتب عالم الاجتماع عبد القادر جيغلول: إن قوة شعبوية السلطة السياسية الجزائرية ، حتى بداية الثمانينيات، تكمن بلا منازع في واقع أنها لم تكن أيديولوجية، خطاب شرعنة ذاتية فحسب، بل أيضاً مجموعة ممارسات واقعية لدمج أغلبية الشعب الجزائري في دوائر العمل بأجر في المدينة".

وفي نهاية السبعينيات، زاد عدد العاطلين عن العمل بسرعة أكبر وبخاصة بين الشباب. ففي عام ١٩٨٥، أصبح نحو ٧٢% من الناشطين اقتصادياً الباحثين عن العمل تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. ومع بروز أزمة البطالة والسكن والتعليم ازداد نوع من خيبة الأمل بالنموذج الأيديولوجي، ولاسيما التصنيعي، الذي كان أساس شرعنة السلطة والإجماع الوطني في المرحلة السابقة. واصطدمت رغبة الاستهلاك بالتقشف. وأخذت الجزائر تبحث عن نفسها بين الهياكل القديمة التي تنفجر (نموذج عائلي، اجتماعي)، والجديدة التي لم تقنن بعد. ونما "تدبر الأمور" والفردية. ولم تعد تعبئة الريع القادم من البترول والغاز تكفي لتمويل برامج استثمارات عامة ضخمة في الصناعة والخدمات. يضاف إلى ذلك الجموديات المؤسساتية والسياسية. فنظام الحزب الوحيد، القائم على الزبائنية يكبح كل طيف لاستقلال العاملين، ويحول دون تبديل الأجيال السياسية.

بفضل عائداتها النفطية، نجت الجزائر في عام ١٩٨٤ من "ثورات الخبز" التي هزت المغرب وتونس. لكن السكان كانوا متعبين باطراد من عرض ثروات الشريحة الجديدة من أصحاب الامتيازات وغطرستها. وأخذت الهوة تحفر بين المجتمعين. وتتراكم الاحتقانات ولاسيما في أوساط الشباب (٦٥% من السكان).

في عام ١٩٨٥، انهارت أسعار البترول انهياراً شديداً نتيجة الصدمة البترولية المضادة. وأصبحت العملات الصعبة أكثر ندرة. وتبنت الجزائر

خطة تقشف ظالمة: رشدت النفقات الاجتماعية، والواردات وميزانية الدولة. وبدأت مواد التجهيزات وضروريات الحياة تعاني من النقص. وتواصلت الهجرة الريفية، وتعمقت أزمة السكن الحضري. فريسة البطالة، ومحرومين من حياة ثقافية حقيقية ومشاريع تعبوية، أصبح الشباب قوة انفجارية محتملة(•).

طور الإسلاميون شبكاتهم بشكل سري. وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٥، جرت محاكمة ١٣٥ مناضلاً بتهمة الانتماء إلى منظمات سرية. في الوقت نفسه، انفجرت مظاهرات في قصبة مدينة الجزائر للمطالبة بتحسين أوضاع السكن. وفي العام التالي، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، شهدت عاصمة شرق الجزائر الكبيرة، قسنطينة، اضطرابات شبابية عنيفة.

(•) هل ستولد الثورة تاريخاً جديداً؟

"أصبح المشهد الشعائري في الجزائر - حيث تستخدم بكثرة شعارات وأوامر - مسكوناً منذ ما يزيد عن خمس سنوات بـــ "الأزمة الاقتصادية". وصار مطلب الشفافية يحاذي مطلب نهاية دولة العناية الإلهية. [...] منذ عام ١٩٨٥، وضعنا نهاية لأوهام حياة أفضل لكي نتصدى للمستقبل بصرامة. وخلف مبدأ السعادة، الضروري برأينا في هذه المرحلة من إنشاء زبانية جدد، مبدأ الواقعية. فالأزمة برأينا هي في المقام الأول أزمة أنماط سيطرة وتشاركية [إضفاء الطابع الاشتراكي/ المعرب]. سُير المجتمع أمداً طويلاً وفقاً لمكانيزمات التوزيع. وجُمدت التناقضات الاجتماعية نفسها، والصراعات والخصومات الآخذة بالنمو في سيرورة التراكم: هكذا أُجل وقت تحولها إلى نضالات ناشطة بفضل الاستخدام السياسي للريع [النفطي]. انتهت هذه الحقبة، وتدفع إلى الشك بالآليات. لم يعد ممكناً من الآن فصاعداً أن يكون لدينا خططاً عضوية مغالاً فيها وبيروقراطية مجسِة؛ لم يعد من حق منشآت الدولة التوظيف كما يحلو لها، وعانى "الاجتماعي" من تقلصات مهمة. أرغمت الأزمة على عمل حسابات جديدة، وسلوك الدولة نفسها، أو بالأحرى سلوك الفئة الاجتماعية المسيطرة، أصبح مشروطاً بالإمكانية التي تتمتع بها "للتحكم" بالمجتمع، عبر توزيع الريع النفطي".

المصدر: Djillali Liabes, texte rédigé en 1988, in: L’Algérie et la modernité, sous la direction d’Ali el kenz, Dakar, Codesria, 1989, p. 238.

واُتهمت جبهة التحرير الوطني والطبقة السياسية عموماً. واتسع الاستياء ليقود إلى مظاهرات شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ الدامية.

وانتهى النظام الاقتصادي والسياسي، الذي كان سبباً في ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع، إلى الدخول في أزمة مفتوحة: إضرابات عمالية، مطالبات ثقافوية، تأسيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان، وصعود الإسلام السياسي.

خاتمة

شباب نافذ الصبر، مستقبل معطل

منذ شهر تموز/ يوليو ١٩٦٢، تاريخ انتقال الجزائر إلى الاستقلال، حتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، اللحظة الحاسمة لانهيار النظام القائم على حزب وحيد (جبهة التحرير الوطني)، تحول المشهد الاجتماعي والثقافي في الجزائر تحولاً مهماً. فقد عرف هذا البلد زيادة سكانية قوية، (تضاعف عدد السكان ثلاث مرات عملياً)، وانتقال ضخم للسكان من الأرياف إلى المدن، ونمو نسبة التعليم (في حين أن الأمية كانت كبيرة لدى الاستقلال). لكن في هذه الحقبة الطويلة ١٩٦٢- ١٩٨٨، ما غلب في عقل القادة السياسيين الذين جاء معظمهم من حرب الاستقلال ضد فرنسا، هو سيطرة فكرة الوحدة الوطنية. فالأيديولوجية الرسمية وتنظيم السلطة السياسية في عهد رئاسات أحمد بن بيلا وهواري بومدين وشاذلي بن جديد، تشيران بانتظام (عن طريق مؤتمرات جبهة التحرير الوطني، والمواثيق الوطنية ومختلف الاستفتاءات) إلى أنه يجب على الحركات الاجتماعية والثقافية ألا تتحول إلى حركات مستقلة منفصلة عن الدولة. ولا يمكن لمختلف المطالب التي تقدمها (حقوق نقابية، مطالب نسوية أو مطالب لغوية) أن تترجم بتعبيرات سياسية تتضمن تنوعاً حزبياً. فالتعددية السياسية ودولة القانون ليستا على جدول الأعمال. والتحقيقات المختلفة، في المجالات العامة أو الخاصة، التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، لا يمكن أن تعبر عن نفسها إلا في إطار نظام سياسي متمركز بشدة حيث يلعب الحزب الوحيد (ومختلف منظماته الجماهيرية) دور

تأطير ورقابة، وحيث الجيش (المنطوي على نفسه) هو المكان المركزي الفعلي لاتخاذ القرار السياسي. وتنتج سلطات الدولة العليا والحزب "المصلحة العامة"، وتدعي تمثيل المجتمع كله. إن نظام السلطة هذا يتناقض مع فكرة الحزب ذاتها، بما في ذلك جبهة التحرير الوطني نفسها، وهذا ما أكده المؤرخ محمد حربي منذ عام ١٩٧٩ في كتابه جبهة التحرير الوطني، سراب و واقع : "إنَّ جبهة التحرير الوطني كحزب ما هي إلا واجهة تختبئ وراءها سلطة الدولة. لم يجرِ حل أية مشكلة تتعرض لها البلد، ولا أي نزاع بين الزعماء في إطار الحزب. فمسألة خلافة العقيد هواري بومدين لصالح العقيد شاذلي بن جديد تم حلها بالتراتبية العسكرية التي صادق مؤتمر الجبهة على خيارها. واختصار دور جبهة التحرير الوطني في دور الضامن الرمزي نجم عن لعبة الضغوط المفروضة والخوف من رؤية الطبقات الشعبية تنظم نفسها. وغداة الاستقلال امتصت الدولة كوادر جبهة التحرير الوطني كلها تقريباً". هكذا تطورت المعارضات ضد النظام من داخل جبهة التحرير الوطني (كما هي الحال بالنسبة لفريق "الإصلاحيين" بقيادة مولود حمروش) أو خارجها، بقيادة التيارات البربرية بشكل رئيس، أو بقيادة التيارات الإسلامية ذات النبرة المختلفة. وفي منتصف الثمانينيات، سرَّع السياق الدولي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر: تضخم، وأزمة إعادة إنتاج النظام الإنتاجي الذي أثبت عدم فاعليته، وأزمة زراعية وتبعية غذائية، وانخفاض مدهش لأسعار البترول وخفض قيمة الدولار. والنظام، الذي كان يضمن بقاءه عن طريق سياسة إعادة التوزيع الممول بشكل أساسي من عائدات البترول والغاز وارتفاع قيمتهما، وجد أن شرعيته قد اهتزت خاصة في أوساط الشباب.

وعشية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، لم تعد أغلبية السكان تتطور في نطاقات الذاكرة التي صنعها النضال ضد الوجود الاستعماري الفرنسي. وينتظر جمهور الشباب الكثير من دولة خالقة للعالم Etat démiurge تدعي

أنها تضمن لهم، بأسرع ما يمكن، الوصول إلى المواد الاستهلاكية، و التعليم، والصحة، والسكن والعمل. لقد أُستنفد رأس المال الرمزي الناجم عن حرب التحرير الوطني، بدون أن ترتسم مشاريع مستقبلية. تدريجياً تخلص الشباب الجزائري من ظروفه النفسية التي جرت حرب الاستقلال في إطارها، ومن الآثار السياسية والإنسانية لما يزيد عن قرن من الاستعمار التام. وبعد أن نفد صبرهم، وأصبحوا يخضعون بشكل متراجع للأيديولوجية الرسمية، قبلوا بصعوبة الرقابة السياسية والاجتماعية لنظام تسلطي لم يعد قادراً على وضع مشاريع تعبوية. لكن في الوقت نفسه، بقيت هذه الشبيبة تحت تأثير نوع من الذاكرة الرسمية المفبركة منذ الاستقلال في عام ١٩٦٢. ذاكرة تنقلها بخاصة المدرسة والكتب المدرسية الجزائرية التي جعلت من العروبة الإسلامية التي حملها قائد العلماء عبد الحميد بن باديس (المتوفى في عام ١٩٤٠) الفاعل الوحيد لتكوين الوطنية الجزائرية. ذاكرة أخفت القيم التي حملها أحمد مصالي الحاج أو فرحات عباس، رائدا الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين، ألا وهي قيم الجمهورية، والاشتراكية الشعبية، والدنيوية الدينية. ذاكرة رسمية أخلت التعددية السياسية السائدة في الحركة الوطنية، بما في ذلك في أثناء الحرب، والحوارات والمواجهات بين "أنصار مصالي الحاج" و"أنصار الجبهة" والشيوعيين. ذاكرة حجبت رموز الآباء مؤسسي جبهة التحرير الوطني في الجزائر: من كان يعرف محمد بوضياف قبل عودته إلى الجزائر في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢؟ ذاكرة طردت القضية البربرية، مع أنها نوقشت في صفوف الاستقلاليين في الأربعينيات والخمسينيات. ذاكرة أفرطت في تثمين مبدأ الكفاح المسلح في حرب الاستقلال على حساب العامل السياسي.

هذا الماضي المأساوي، الذي هو ثقافة حقيقة للنسيان véritable culture de l'oublie، والتي رعتها بعناية جبهة التحرير الوطني بعد عام ١٩٦٢، ولّد

آليات مخيفة، وخاصة بين الشبيبة. وخلال التسعينيات، قام عدد لا يستهان به من الشخصيات الهامة بلعب أدوار كامنة في نفوسهم أورثتهم إياها الذاكرة الرسمية كالعروبة الإسلامية، والكفاح المسلح، والوحدة الوطنية. وتغذت المأساة الجزائرية جزئياً من أساطير صنعتها حرب الاستقلال. ويظهر هذا الفائض من الذاكرة المزورة عقبة أمام إعادة امتلاك حقيقي للماضي، وبناء وعي قومي على قاعدة روح جمهورية وإسلام متسامح. كما منع هذا الفائض أيضاً مقاربة مستقبلية: فلا تزال مستمرة فكرة التعارض بين مصادر الهوية وتحديث الأمة.

وأدت عدة عوامل إلى تخلخل النخب السياسية التقليدية. وهذه العوامل هي: صعود الشبيبة بقوة في الحلبة الاجتماعية، والدور الجديد الذي لعبته المدن، وظهور ثقافة حضرية، وتزايد أعداد المجازين العاطلين عن العمل في إطار تعريب تدريجي للتعليم. وفي نهاية الثمانينيات، أمام مواجهة أوضاع لا سابق لها لا ترجع إلى نقاط ثابتة في الذاكرة تساعد على تعديل السلوكيات، شعرت مكونات المجتمع الجزائري من أفراد ومجموعات بأنها تعيش في المجهول والاستبدادي. وكثر "المستأصلون déracinés" من جذورهم دون أن يستطيعوا إلغاء ذاكرة أصولهم، أو تهدئة معاناة الخوف المتعلق بالهوية. هكذا بعد تخلصه من الماضي الاستعماري الطويل، ظهر التاريخ الجزائري للعقود الأولى بعد الاستقلال بمثابة حقبة انتقالية عظيمة.

وفي انتظار بناء مستقبل آخر، تثير هذه الحقبة رغبة الوصول إلى ارضاءات جديدة، وأملاك مادية أكثر عدداً. وفي إطار هذه الحركة نفسها، نرى زوال أوهام ، وآلام جديدة، وتجدد حنين (بما في ذلك الحنين إلى العصر الاستعماري). ووقف كثير من الجزائريين على تخوم "حضارة" غازية تحمل حداثة لم يصلوا إليها. ووجد المجتمع نفسه مضطرباً بمشاعر حارة تريد العودة إلى أصول دينية أو تُمجد "الأوطان الصغيرة". في حين أن كلمتي الأصالة والحداثة أصبحتا تترددان بعنف وبقوة حية. وهذا ما سيحدث بعنف في مأساة السنوات التالية، ما بين ١٩٨٩- ٢٠٠٠.

تراجم بعض القادة الجزائريين

- أبو بكر بلقائد

ولد في عام ١٩٣٤، وناضل داخل اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وأوكلت إليه مهمة دعم المعتقلين. كما شارك في تأسيس حزب الثورة الاشتراكي الذي أطلقه محمد بوضياف في عام ١٩٦٢. واُعتقل في عام ١٩٦٤، ثم أطلق سراحه، وعاد إلى مسرح الأحداث في السبعينيات. دخل الحكومة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ بوصفه نائباً وزير التعمير. ثم أصبح وزيراً للداخلية، ثم وزيراً للبيئة في حكومة مرباح في عام ١٩٨٨. وكُلف بالعلاقات بين الحكومة والبرلمان والرابطات في حكومة سيد أحمد غزولي في عام ١٩٩١. ثم أصبح وزيراً للثقافة والاتصالات.

- أحمد بن بيلا

ولد في عام ١٩١٦، في مدينة مارنيا، من ولاية وهران. انضم في عام ١٩٤٥ إلى حزب الشعب الجزائري- الحركة من أجل انتصار الديمقراطية، وسرعان ما أصبح أحد قادته. وفي عام ١٩٤٩تولى قيادة المنظمة الخاصة، الجناح العسكري للحزب. اعتقلته السلطات الفرنسية في عام ١٩٥٦، وأطلقت سراحه في عام ١٩٦٢، وفي العام نفسه اُنتخب رئيساً للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية. وفي ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥، عُزل من منصبه وسجن، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية. وحُرِرَ نهائياً في عام ١٩٨٠. وأسس الحركة من أجل الديمقراطية وعاش في المنفى. وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، نادى "بالمصالحة الوطنية" بين الجزائريين.

- أحمد طالب الإبراهيمي

ولد عام ١٩٣٢ في صطيف، ابن الشيخ بشير الإبراهيمي الرئيس السابق لجمعية العلماء الجزائريين. انتخب رئيساً للمؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين في فرنسا في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٥. اعتقلته السلطات الفرنسية في عام ١٩٥٧. استبعده نظام أحمد بن بيلا، ثم عينه العقيد بومدين وزيراً للتعليم الوطني في عام ١٩٦٥، وأصبح وزيراً للإعلام والثقافة ما بين ١٩٧٠- ١٩٧٧. آنذاك كان يمارس تأثيراً كبيراً في تعريف الأفكار الأيديولوجية للسلطة (تعريب التعليم، الإسلاموية). وفي ٨ أيار/ مايو ١٩٨٢، عينه شاذلي بن جديد وزيراً للخارجية. وفقد حقيبته الوزارية بعد اضطرابات شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨.

- بلعيد عبد السلام

من مواليد عام ١٩٢٨ في عين الكبير من مدينة الجزائر، اختير زميلاً في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الديمقراطية في عام ١٩٥٣ بعد أن تولى إدارة رابطة الطلبة الوطنيين. وبعد الاستقلال، أصبح أول رئيس للشركة الوطنية للنفط والغاز (سوناتراش)، ثم بعد انقلاب بومدين، أصبح وزيراً للصناعة والطاقة ما بين ١٩٦٥- ١٩٧٧، ثم وزيراً للصناعات الخفيفة حتى شهر آذار/ مارس ١٩٧٩. ولهذا كانت له اليد الطولى خلال أربعة عشر عاماً على كل السياسة الصناعية. استبعد من السلطة بعد وصول شاذلي بن جديد إليها، ثم دُعي في ٨ تموز/ يوليو ١٩٩٢ لتولي رئاسة الحكومة. وأُبعد من وظيفته في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٣.

- حسين آية أحمد

ولد في عام ١٩٢٦ في عين الحمام في بلاد القبائل الكبرى، انضم شاباً يافعاً إلى حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الديمقراطية،

وتولى إدارة المنظمة الخاصة، الجناح العسكري للحزب. وهو أحد "الزعماء التاريخيين" الذين أعدوا للأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ مؤتمر الصمام. اعتقل في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦. عارض أحمد بن بيلا بعد الاستقلال، وأسس جبهة القوى الاشتراكية في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣. اعتقل، وحكم عليه بالإعدام. هرب من السجن في عام ١٩٦٦ وعاش في المنفى. عاد إلى الجزائر في عام ١٩٨٩ حيث أحيا جبهة القوى الاشتراكية، وعارض إعاقة السيرورة الانتخابية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

- خالد معزار

من مواليد باتنة في عام ١٩٣٨، هرب من الجيش الفرنسي في عام ١٩٥٨ ليلتحق بجيش التحرير الوطني. تخرج من الكلية العسكرية فرونزيه في الاتحاد السوفييتي، رفع إلى رتبة عقيد في عام ١٩٧٩. ثم تولى قيادة الإقليم العسكري الخامس في عام ١٩٨٢. وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، أصبح قائداً للقوى البرية، ثم، في ٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠، رُفع إلى لواء، أعلى رتبة في الجيش الجزائري. وبعد تعيينه وزيراً للدفاع، أصبح عضواً في لجنة الدولة العليا في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. ترك وظائفه في وزارة الدفاع الوطني في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٣، لكنه بقي عضواً في لجنة الدولة العليا.

- رضا مالك

ولد في باتنة في عام ١٩٢٩، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد العام للمسلمين الجزائريين، ومدير صحيفة *المجاهدين* إبان حرب الاستقلال. شغل منصب وزير الإعلام والثقافة ما بين ١٩٧٧- ١٩٧٩، ثم وزارة الشؤون الخارجية منذ شباط/ فبراير ١٩٩٣، ليحل محل الأخضر الإبراهيمي. عُين عضواً خامساً في لجنة الدولة العليا بعد اغتيال محمد بوضياف في شهر

حزيران/ يونيو ١٩٩٢، ثم أصبح رئيساً للوزراء في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٣، وجدد له في منصبه في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٤.

- سيد أحمد غوزالي

ولد في عام ١٩٣٧ في تغنيف من الغرب الجزائري، أصبح على التوالي عضو اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ووكيل وزارة الأشغال العامة في عام ١٩٩٤ في عهد بن بيلا، ثم عُين رئيساً للشركة الوطنية للنفط والغاز في عام ١٩٦٦. جمع هذه الوظائف مع وظائف وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية ما بين ١٩٧٧- ١٩٧٩. استبعد من السلطة في عام ١٩٧٩، ثم أصبح وزيراً للمالية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، ورئيساً للوزراء ما بين حزيران/ يونيو ١٩٩١- تموز/ يوليو ١٩٩٢. ثم أضحى لفترة قصيرة سفيراً للجزائر في فرنسا.

- شاذلي بن جديد

ولد عام ١٩٢٩ في بوتيلجا بالقرب من عنابة. ضابط صف في الجيش الفرنسي، انضم إلى جيش التحرير الوطني في عام ١٩٥٥. واصطف وراء بومدين إبان الأزمة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في عام ١٩٦٢، ثم أصبح عضواً في مجلس الثورة في عام ١٩٦٥. اختاره الجيش لخلافة بومدين بوصفه أقدم ضابط في أعلى رتبة عسكرية، وانتخب رئيساً للجمهورية في ٧ شباط/ فبراير ١٩٧٩. بعد اضطرابات شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، أنهى حكم الحزب الوحيد بتبني دستور جديد باستفتاء في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩. استبعده الجيش من السلطة في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

- عبدالله بلهوشيت

ولد في عام ١٩٢٣. وتطوع في الجيش الفرنسي في عام ١٩٤٥، وهرب منه في عام ١٩٥٦، ليلتحق بجيش التحرير الوطني. وأصبح عضواً

في مجلس الثورة الذي خرج من رحم انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥. وتولى قيادة المنطقة العسكرية الأولى (مدينة الجزائر) ما بين ١٩٦٨-١٩٧٩. رُفع إلى لواء، أعلى رتبة في جيش التحرير الوطني، في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤. وأُسند إليه العمل الثقيل للإشراف على حالة الطوارئ إبان اضطرابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨. وأُحيل إلى التقاعد في ٩ تموز/ يوليو ١٩٨٩.

- العربي بلخاير

ولد في عام ١٩٣٨ في إقليم تيارت. رفعه شاذلي بن جديد إلى رتبة عقيد في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٨٥. وهو صديق مقرب جداً منه. وبعد أن أصبح أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية في شهر آب/ أغسطس ١٩٨٥، عُين في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ وزيراً للداخلية والبلديات والمحافظات من أجل التحضير للانتخابات التشريعية.

- علي كافي

ولد في عام ١٩٢٨ في الهاروش، من ولاية قسنطينة. وانتسب شاباً يافعاً إلى حزب الشعب الجزائري. وبعد أن أصبح عضواً في جبهة التحرير الوطني، التحق بالمقاومة في عام ١٩٥٤. ثم عين سفيراً لبلاده في القاهرة في عام ١٩٦١، وسورية (١٩٦٢)، ولبنان (١٩٦٥)، وليبيا (١٩٦٧)، وتونس (١٩٧٥). ثم عُين عضواً في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في عام ١٩٧٩. انتخب علي كافي في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ أميناً عاماً لمنظمة المجاهدين الوطنية القوية. وحل محل محمد بوضياف على رأس لجنة الدولة العليا ما بين تموز/ يوليو ١٩٩٢- كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

- علي ميسيلي

ولد في عام ١٩٤٠، هرب من الجيش الفرنسي للالتحاق بالولاية الرابعة لجيش التحرير الوطني. وفي عام ١٩٦٣، أسس بالاشتراك مع حسين

آية أحمد جبهة القوى الاشتراكية. ولما كان معارضاً راسخاً للنظام العسكري، فقد اختار المنفى في عام ١٩٦٥. وبعد أن أصبح مديراً لصحيفة جزائر حرة، علي ميسيلي، محام، اغتيل في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ في باريس، من قبل رجال الأمن العسكري الجزائري مع درجة كبيرة من الظن.

- فرحات عباس

ولد في طاهر عام ١٨٩٩، من ولاية قسنطينة. دخل الحياة العامة بتحريره كتاب الشاب الجزائري في عام ١٩٣١، وبيان الشعب الجزائري في عام ١٩٤٣. وفي عام ١٩٤٦، أسس الاتحاد الوطني الديمقراطي للبيان الجزائري ، وهو يرى نفسه وطنياً معتدلاً. وفي عام ١٩٥٦ انضم إلى جبهة التحرير الوطني. وانتخب غداة الاستقلال رئيساً للجمعية التأسيسية. ثم استقال من رئاسة البرلمان في عام ١٩٦٣ احتجاجاً على دور جبهة التحرير الوطني المفرط. وفُرضت عليه الإقامة الجبرية، ثم حُرر في عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٧٦، حرر بيان احتجاج ضد نظام هواري بومدين. توفي في عام ١٩٨٥، بعد مرور عام واحد على نشر كتابه الأخير الاستقلال المُصادر.

- قصدي مرباح

اسمه الحقيقي عبد الله خلف، ولد عام ١٩٣٨ في بني- يني في القبائل الكبرى. كان عضواً في دفعة الضباط المدربة في موسكو إبان النضال ضد الفرنسيين. وشارك في مفاوضات ايفيان. وبعد أن تولى قيادة الأمن العسكري ما بين ١٩٦٢- ١٩٧٩، أصبح وزيراً للدفاع، ثم وزيراً للصناعة الثقيلة حتى عام ١٩٨٤. كما عُين وزيراً للزراعة والصيد، ثم وزيراً للصحة. وأصبح رئيساً للحكومة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، واستبعد عنها في العام التالي. وانتقل إلى المعارضة، وأسس الحركة الجزائرية من أجل العدالة والديمقراطية. اغتيل في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٣.

- **محمد بوضياف**

ولد في عام ١٩١٩ في مسيله من هودنا. وانضم إلى حزب الشعب الجزائري في عام ١٩٤٥. وفي شهر آذار/ مارس ١٩٤٥، شارك في تأسيس اللجنة الثورية التي أدت إلى ولادة جبهة التحرير الوطني. اعتقلته السلطات الفرنسية في عام ١٩٥٦، وأطلقت سراحه في عام ١٩٦٢. وسرعان ما دخل في نزاع مع أحمد بن بيلا. وبعد فترة سجن قصيرة في عام ١٩٦٣، اختار المنفى. وفي شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، أسس أول حزب مميز بوضوح عن جبهة التحرير الوطني، هو حزب الثورة الاشتراكية. وفي ١٦ كانون الأول ١٩٩٢، عاد من منفاه في المغرب. وترأس لجنة الدولة العليا المؤسسة على إثر قيام الجيش بعزل شاذلي بن جديد. واغتيل في عنابة بتاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

- **مصطفى بويالي**

ولد عام ١٩٨٢ في دراريا. وبعد أن حارب في صفوف جيش التحرير الوطني، أصبح من مناضلي جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال. وكان يعمل في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز عندما بدأ نشاطاته السياسية ضد السلطة الجزائرية في نهاية السبعينيات. وانتقل إلى العمل السري بعد أن قام جهاز الأمن باغتيال أخيه في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٢، ونظم مقاومة سرية في محيط مدينة الجزائر. وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٥، أُحيل ١٣٥ عضواً من جماعته إلى محكمة أمن الدولة (و أُدين ثلاثون منهم). وفي عام ١٩٨٦، وعدد الصدامات والغارات ضد قوى الأمن. قتل مصطفى بويالي في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧. وشكلت وفاته نهاية أول محاولة إسلامية للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح.

- **مولود حمروش**

ولد في عام ١٩٤٣ بولاية قسنطينة. وبعد أن كان ضابطاً في جبهة التحرير الوطني، أصبح برتبة مقدم في جيش التحرير الشعبي. ثم عاد إلى

هذه الجبهة في عام ١٩٥٨. وفي عام ١٩٧٩، عُين رئيساً للتشريفات في رئاسة الجمهورية. ثم أصبح رئيساً للحكومة في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. اصطدم مع "الحرس القديم" في جبهة التحرير الوطني. وحكم الجيش لصالحه. وغادر السلطة في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩١.

- ميموني رشيد

ولد عام ١٩٤٥ في بودوواد (علما) على بعد ٣٠ كم من مدينة الجزائر. يُعدُّ عموماً من أحد الكتّاب الرئيسين في الجزائر إبان الثمانينيات. من أبناء عائلة فلاحية فقيرة، تابع دراساته الثانوية في رويبا، ودراساته العليا في مدينة الجزائر. حصل على إجازة الليسانس في العلوم عام ١٩٦٨. وأكمل تكوينه بقضاء عامين دراسيين في مونريال، ثم درَّس في المعهد الوطني للإنتاج والتنمية. وفي عام ١٩٧٨، نشر أول قصة له في الجزائر: *الربيع لن يكون إلا أجمل*، وعرفت نجاحاً كبيراً مع قصة *النهر المسلوب* التي ظهرت في فرنسا في عام ١٩٨٢. في حين أن *تومبيزا* ظهرت في عام ١٩٨٤، ثم شرف القبيلة في عام ١٩٨٩ كرستاه كاتباً جزائرياً كبيراً.

- هواري بومدين

ولد في عام ١٩٣٢ في هليوبوليس بالقرب من غيلما. التحق بمقاومة جيش التحرير الوطني منذ عام ١٩٥٥. ازدادت أهمية مسؤولياته باطراد إبان الحرب بتوليه قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني. وزير للدفاع ونائب رئيس مجلس الوزراء ما بين ١٩٦٢- ١٩٦٥. نظم انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥. وفي العام نفسه أصبح رئيساً للجمهورية الجزائرية، واستمر في منصبه حتى وفاته في عام ١٩٧٨.

سجل زمني للجزائر المعاصرة

- ١٩٦٢

١٨ آذار/ مارس: توقيع معاهدات ايفيان، ووقف إطلاق النار في اليوم التالي.

٧ حزيران/ يونيو: اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية تتبنى "برنامج طرابلس".

الأول من تموز/يوليو: استفتاء في الجزائر: التصديق على معاهدات تكريس حصول الجزائر على الاستقلال.

٣ تموز/ يوليو، إعلان استقلال الجزائر. ووصول الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى مدينة الجزائر.

٤ تموز/ يوليو: إعدام وخطف مستوطنين أوروبيين في وهران.

٢٢ تموز/ يوليو: صراعات أهلية في الجزائر المستقلة. إعلان أحمد بن بيلا وأصدقاؤه تشكيل "مكتب سياسي" في تلمسان.

٢٥ تموز/ يوليو: قيام فريق تلمسان باحتلال قسنطينة، وتصريح محمد بوضياف "ضد الانقلاب".

٩ أيلول/ سبتمبر: دخول الجيش الوطني الشعبي بقيادة العقيد بومدين إلى مدينة الجزائر.

٢٠ أيلول/ سبتمبر: انتخاب جمعية تأسيسية جزائرية.

٢٧ أيلول/ سبتمبر: تأسيس محمد بوضياف، أحد "القادة التاريخين" في جبهة التحرير الوطني، حزب الثورة الاشتراكية.

٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر: حظر الحزب الشيوعي الجزائري.

كانون الأول/ ديسمبر: مذبحة الحركيين.

- ١٩٦٢

١٧ كانون الثاني/ يناير: افتتاح المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال الجزائر.

٢٠ آذار/ ماس: تقديم أحمد بن بيلا القرار القاضي بتنظيم المنشآت وإدارتها، وكذلك المستغلات الزراعية الشاغرة (قرارات بشأن الإدارة الذاتية).

١٦ نيسان/ أبريل: استقالة محمد خيدر من منصبه الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، وخلفه أحمد بن بيلا.

١٤ آب/ أغسطس: استقالة فرحات عباس من رئاسة البرلمان الجزائري.

٨ أيلول/ سبتمبر: التصديق على الدستور الجزائري من خلال الاستفتاء. وإقامة نظام الحزب الوحيد.

٢٩ أيلول/ سبتمبر: في بلاد القبائل، دخول حسين آية أحمد، ومهند أو الحاج في المقاومة ضد بن بيلا، وتأسيس حسين آية أحمد جبهة القوى الاشتراكية.

٦ تشرين الثاني/ نوفمبر: وقف إطلاق النار ونهاية "حرب الرمال" مع المغرب (التي بدأت في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر).

- ١٩٦٤

١٦ نيسان/ أبريل: تبني المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني ل "ميثاق الجزائر".

١٥ حزيران/ يونيو: انسحاب القوات الفرنسية من الجزائر؛ ولم يبق قوات فرنسية إلا في المرسى الكبير والصحراء.

آب/ أغسطس: إعلان أحمد خيدر رسمياً معارضته لبن بيلا، واحتفاظه "بالوثائق السرية" لجبهة التحرير الوطني.

١٧ تشرين الأول/ أكتوبر: اعتقال حسين آية أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية في بلاد القبائل.

- ١٩٦٥

١٩ حزيران/ يونيو: مجلس ثوري، بقيادة بومدين يقيل أحمد بن بيلا، ويعلن تسلمه السلطة.

- ١٩٦٦

٥ شباط/ فبراير: انتخابات بلدية للمجالس الشعبية في البلديات.

حزيران/ يونيو: حصول فيلم معركة الجزائر للمخرج جيلو بونتيكيرفو على جائزة الأسد الذهبي في مهرجان موسترا بالبندقية. وحظر هذا الفيلم في فرنسا.

- ١٩٦٧

٤ كانون الثاني/ يناير: اغتيال محمد خيدر في مدريد.

١٥ كانون الأول/ ديسمبر: هواري بومدين يقيل العقيد طاهر زبيري رئيس هيئة الأركان المنشق، ويتولى من الآن فصاعداً قيادة الجيش الوطني الشعبي.

- ١٩٦٨

كانون الثاني/ يناير: انسحاب فرنسا لأسباب مالية من قاعدة مرسي الكبير التي حصل الجيش الفرنسي على الاحتفاظ بها حتى عام ١٩٧٧.

٢٠ أيار/ مايو: تأميم قطاعات البناء الميكانيكي، والأسمدة، والعِدانة.

١٢ حزيران/ يونيو: تأميم قطاعات الكيماويات، والميكانيك، والاسمنت، والأغذية.

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر: الحكومتان الفرنسية والجزائرية توقعان اتفاقاً حول الحصة السنوية للعمال الجزائريين المرشحين للاستخدام في فرنسا، بمعدل ٣٥ ألف خلال ثلاث سنوات.

- ١٩٦٩

١٥ كانون الثاني/ يناير: معاهدة ايفران وإقامة علاقات حسن جوار بين الجزائر والمغرب وموريتانيا.

٢٣ آذار/ مارس: تبني ميثاق الولايات.

- ١٩٧٠

٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر: اكتشاف كريم بلقاسم" أحد "القادة التاريخيين" لجبهة التحرير الوطني، مخنوقاً في فندق بفرانكفورت.

٢ تشرين الثاني/ نوفمبر: إصدار دستور التعاونيات الزراعية.

- ١٩٧١

١٥ كانون الثاني/ يناير: حل الاتحاد الوطني لطلبة الجزائر.

٢٤ شباط/ فبراير: تأميم أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي و٥١% من أصول الشركات البترولية الفرنسية (ايلف، سي. إف. ب).

٨ تشرين الثاني/ نوفمبر: صدور مرسوم يقضي بالثورة الزراعية وميثاق الثورة الزراعية.

١٦ تشرين الثاني/ يناير: صدور المرسوم الخاص بميثاق الإدارة الاشتراكية للمنشآت.

- ١٩٧٣

٤ أيلول/ سبتمبر: إعلان اغتيال الشاعر الفرنسي من أوروبيي الجزائر جان سيناك الذي يعيش في الجزائر منذ الاستقلال.

٩ أيلول/ سبتمبر: اجتماع مؤتمر القمة الرابع لبلدان عدم الانحياز في مدينة الجزائر، ووضع الجزائر ل "قائمة مطالب" للعالم الثالث ضد موقف بلدان الشمال.

١٩ أيلول/ سبتمبر: قرار الحكومة الجزائرية بتعليق الهجرة إلى فرنسا من جانب واحد.

تشرين الأول/ أكتوبر: الحرب الإسرائيلية- العربية. الجزائر عضو مشارك في تنظيم الحظر الذي أدى إلى أول "صدمة نفطية". ارتفاع قوي لإيرادات النفط والغاز.

- ١٩٧٤

نيسان/ أبريل: هواري بومدين ينادي في منظمة الأمم المتحدة "بنظام اقتصادي دولي جديد".

٣ حزيران/ يونيو: وفاة الزعيم الوطني مصالي الحاج. وفي ٧ حزيران/ يونيو، شارك ما يزيد عن ٢٠ ألف شخص في مراسم الدفن في تلمسان.

١٤ آب/ أغسطس: إطلاق مشروع "السد الأخضر" الرامي إلى الحيلولة دون تقدم الصحراء.

- ١٩٧٥

١٠ نيسان/ أبريل: لأول مرة يقوم رئيس دولة فرنسي فاليري جيسكاردستان، بزيارة للجزائر المستقلة.

أيار/ مايو: حصول فيلم محمد الأخضر حامينا سجل *سنوات الجمر* على جائزة السعفة الذهبية من مهرجان كان.

- ١٩٧٦

٢٧ شباط/ فبراير: إعلان جبهة البوليساريو قيام "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" بدعم من الجزائر. وفي ٧ آذار/ مارس، قطع العلاقات مع الرباط.

٩ آذار/ مارس: إصدار أربعة قادة لجبهة التحرير الوطني إبان الحرب، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، وشيخ خير الدين وحسين الأحول، بياناً عاماً ضد سياسة بومدين.

٢٧ حزيران/ يونيو: استفتاء على الميثاق الوطني.

١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر: الموافقة على الدستور الجزائري عن طريق الاستفتاء.

١٠ كانون الأول/ ديسمبر: انتخاب هواري بومدين رئيساً للجمهورية.

- **١٩٧٧**

٢٥ شباط/ فبراير: انتخاب المجلس الشعبي الوطني.

- **١٩٧٨**

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر: وفاة هواري بومدين، بعد ستة أسابيع من الغيبوبة. وتولي رباح بيطاط الرئاسة بالوكالة.

- **١٩٧٩**

٧ شباط/ فبراير: تعيين شاذلي بن جديد، المرشح الوحيد من قبل جبهة التحرير الوطني، رئيساً للجمهورية.

٢٠ آذار/ مارس: إلغاء الحصول على تصريح يسمح بخروج المواطنين من الجزائر المقرر منذ ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

٤ كانون الأول/ ديسمبر: إضرابات ومظاهرات الطلبة أنصار العروبة. ومطالبتهم بتعريب الإدارة وتوفير الوظائف.

- **١٩٨٠**

٢ كانون الثاني/ يناير: تشجيع جبهة التحرير الوطني لحصول العائلات على الملكية الخاصة.

٢٠ نيسان/ أبريل: في تيزي- اوزو، ثلاث تحركات طلابية على إثر طرد المدرسين والطلبة من الجامعة المحتلة منذ ٧ نيسان/ أبريل (على إثر منع محاضرة للكاتب مولود معميري). المنتفضون يطالبون بالاعتراف بالثقافة البربرية في الجزائر.

١٥- ١٩ حزيران/ يونيو: تبني مؤتمر فوق العادة لجبهة التحرير الوطني لقرار بخصوص تعميم اللغة العربية، ودستور جديد للحزب يستبعد غير المناضلين في الجبهة من تولي مناصب مسؤولية في المنظمات الجماهيرية (المادة ١٢٠).

١٠ تشرين الأول/ أكتوبر: هزة أرضية تدمر مدينة الأصنام. وسقوط عدة آلاف من الضحايا.

٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر: رفع "الإجراءات الخاصة"، المأخوذة بحق الرئيس السابق أحمد بن بيلا والعقيد طاهر زبيري.

٢٤ كانون الأول/ ديسمبر: الدورة الرابعة للجنة المركزية، إرغام "كوادر المنظمات الجماهيرية" وأعضاء المجالس على الانتساب إلى جبهة التحرير الوطني.

- ١٩٨١

٨ نيسان/ أبريل: المؤتمر الأول لاتحاد القضاة الجزائريين، جزأرة النصوص القانونية، واستخدام اللغة العربية في الإدارة.

١٩ أيار/ مايو: صدامات بين الإسلاميين وقوى حفظ النظام في جامعة الجزائر وعنابة.

١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر: تجمع النساء أمام المجلس الوطني لاستنكار مشروع قانون العائلة.

٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر: زيارة فرانسوا ميتران للجزائر، واقتراحه بأن تصبح العلاقات الفرنسية الجزائرية "رمزاً للعلاقات بين الشمال والجنوب".

- ١٩٨٢

٣ شباط/ فبراير: توقيع الاتفاق الفرنسي الجزائري بخصوص الغاز الطبيعي يفتتح "نمطاً جديداً للتعاون" بين البلدين.

٢ تشرين الثاني/ نوفمبر: صدامات عنيفة في المدينة الجامعية بن أكنون بين "التقدميين" و"الإسلاميين".

١١ كانون الأول/ ديسمبر: اعتقال ٢٣ ناشطاً إسلامياً.

- ١٩٨٣

٢٦ شباط/ فبراير: لقاء شاذلي- الحسن الثاني وإعادة فتح الحدود الجزائرية المغربية.

٦ آب/ أغسطس: قرار خاص بتنظيم الدراسة في المدرسة الوطنية في مفتاح لتأهيل الكوادر الدينية.

تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر: طرد آلاف الأشخاص من مدن الصفيح في مدينة الجزائر، وإرسالهم إلى داخل البلاد.

١٦ كانون الأول/ ديسمبر: إنشاء ١٧ ولاية جديدة ٨٣٦ قضاء.

- ١٩٨٤

١٢ كانون الثاني/ يناير: إعادة انتخاب شاذلي بن جديد مع ٣ر٩٥% من الأصوات. اجتماع اللجنة المركزية التي صدقت على قائمة المكتب السياسي الجديد. ترأس محمد شريف مسعدية للأمانة العامة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني.

١٤ آذار/ مارس: إصدار المحكمة العليا لثلاث وثلاثين إدانة في قضية اختلاس أموال عامة.

١٦ نيسان/ أبريل: مظاهرة إسلامية عارمة في كوبا لدى مراسم دفن شيخ سلطاني.

٢٩ أيار/ مايو: أحمد بن بيلا يؤسس، في شانتيي [فرنسا]، الحركة من أجل انتصار الديمقراطية في الجزائر.

٩ حزيران/ يونيو: تبني "قانون العائلة" من قبل المجلس الوطني الشعبي، الذي قلص حقوق المرأة.

٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر: إعادة دفن رسمي في مدينة الجزائر لكريم بلقاسم وثمانية من القادة السابقين لجبهة التحرير الوطني، الذين رد لهم الاعتبار من قبل السلطة.

تشرين الثاني/ نوفمبر: إعادة تنظيم الجيش. ترفيع العمداء بيلهوشت وبنلوسيف ونزار.

- ١٩٨٥

٢٠ كانون الثاني/ يناير: حملة توعية للحد من النسل.

٧- ٢٩ نيسان/ أبريل: محاكمة ١٣٥ أصولي إسلامي متهمين بالانتماء إلى منظمة سرية، الحركة الإسلامية في الجزائر.

٢٣- ٢٧ نيسان/ أبريل: مظاهرات عنيفة في قصبة الجزائر للمطالبة بتحسين شروط السكن.

٣٠ حزيران/ يونيو: تأسيس منظمة حقوق الإنسان بقيادة المحامي علي يحيى. وعدم حصولها على رخصة حكومية رغم اعتراف منظمة حقوق الإنسان الدولية بها.

٢٧ آب/ أغسطس: الهجوم على مدرسة- ثكنة في ضواحي مدينة الجزائر من قبل مجموعة إسلامية بقيادة بويالي.

٢٤ كانون الأول/ ديسمبر: وفاة فرحات عباس، أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة.

- ١٩٨٦

١٦ كانون الثاني/ يناير: تبني الميثاق الوطني الجديد باستفتاء (٣٧ر٩٨% "نعم")، يؤكد الطابع التقدمي الإسلامي، ويشير إلى الشعب البربري، ويشجع القطاع الخاص.

٨- ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر: مظاهرات عنيفة لتلاميذ المدارس الثانوية والطلاب في قسنطينة وصطيف.

١٥ كانون الأول/ ديسمبر: اعتقال مناضلين من منظمة حقوق الإنسان.

- ١٩٨٧

٣ كانون الثاني/ يناير: قتل مصطفى بويالي، زعيم مقاومة إسلامي في صدام مع قوات الدرك في مدينة الجزائر.

٧ نيسان/ أبريل: اغتيال علي ميسيلي، محام في نقابة باريز، مؤسس صحيفة جزائر حرة، التي تنشطها جبهة القوى الاشتراكية، أمام منزله.

٤ أيار/ مايو: لقاء شاذلي- حسن الثاني- فهد (العربية السعودية) على الحدود الجزائرية - المغربية المخصص لاستئناف العلاقات بين الجزائر والمغرب.

٢٤ حزيران/ يونيو: ٢٠٢ متهماً إسلامياً يحاكمون أمام محكمة أمن الدولة في مدينة... إنها أحد أكبر المحاكمات في الجزائر.

٢١ تموز/ يوليو: تليين القانون الخاص بالجمعيات والرابطات. رفع وصاية الحزب الوحيد.

- ١٩٨٨

١٦ أيار، مايو: تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بعد ١٢ عام من القطيعة.

٤ تشرين الأول/ أكتوبر: بداية الاضطرابات في مدينة الجزائر، وتدمير المركز التجاري فيها.

الفهرس

الصفحة

المؤلف: بنجامين ستورا

- أستاذ تاريخ المغرب المعاصر في المعهد القومي للغات والحضارات الشرقية.
- أهم كتبه:

  - تاريخ الجزائر في العهد الاستعماري (١٨٣٠- ١٩٥٤).
  - الحرب الجزائرية (١٩٥٤- ١٩٦٢).
  - مصالي الحاج (١٨٩٨- ١٩٧٤).

* * *

المُعرب:

الأستاذ الدكتور صباح ممدوح كعدان

- من مواليد دمشق ١٩٤٤.
- دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة باريس الأولى- سوربون بانتيون، اختصاص تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ١٩٨٥.
- أستاذ تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر في جامعة دمشق، ويهتم بالعلاقات العربية الأفريقية، وتاريخ آسيا الحديث والمعاصر.
- له عدة أبحاث ودراسات، وكتب تأليفاً وتعريباً:

  * تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، جامعة دمشق ١٩٩٨.

* تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، جامعة دمشق ١٩٩٨.

* حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا منذ ١٩١٩ حتى الوقت الحاضر، تأليف المؤرخ الفرنسي هنري غريمال، وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٩٤ (تعريب).

* الاقتصاد الصيني، تأليف فرانسواز لوموان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، (تعريب).

* الاقتصاد الياباني، تأليف إيفلين دوريل- فيرا، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، (تعريب).

* الاقتصاد الهندي، تأليف جان جوزيف بوالو، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١١، (تعريب)

* التطور الاقتصادي في آسية الشرقية، تأليف ايريك بوتيّه – ميشيل فوكان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١١ (تعريب).

الطبعة الأولى / ٢٠١٢م

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



يستعرض هذا الكتاب تاريخ الجزائر المعاصر منذ شهر تموز / يوليو ١٩٦٢م، تاريخ انتقال الجزائر إلى الاستقلال حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨م، عندما دخلت الجزائر في أزمة عميقة تتعلق بمسائل الديمقراطية والهوية والسياسية والإيديولوجية للدولة . تحول المشهد الاجتماعي والثقافي في الجزائر تحولاً مهماً . فقد عرف هذا البلد زيادة سكانية قوية، وانتقالاً ضخماً للسكان من الأرياف إلى المدن، ونمواً في نسبة التعليم، ورافق هذا كله ظهور مشكلات جديدة تتعلق بالبطالة والتعددية الثقافية والسياسية وتلبية الاحتياجات المتنامية لمختلف فئات الشعب .

www.syrbook.gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢م

سعر النسخة ١٢٠ ل.س أو ما يعادلها